

رقصة الشيطان

أحمد يوسف داود



اسم الكتاب: رقصة الشيطان

اسم المؤلف: أحمد يوسف داود

الترقيم الدولي: ISBN:9789776689497

جميع حقوق الطبع وإعادة الطبع والنشر والتوزيع © محفوظة لدار المحرر الأدبي للنشر والتوزيع والترجمة المشهورة برقم ٢٤٨٢١ بتاريخ ١٠/١٠/٢٠١٥. ومقرها جمهورية مصر العربية / محافظة الجيزة.

وأي اقتباس أو تقليد، أو إعادة طبع، أو نشر أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال دون موافقة قانونية مكتوبة من الناشر يعرض صاحبه للمساءلة القانونية، والآراء والمادة الواردة وحقوق الملكية الفكرية بالكتاب خاصة بالمؤلف فقط لا غير.

العنوان: جمهورية مصر العربية/ محافظة الجيزة/ مدينة السادس من أكتوبر/ ٣٣ التمويل العقاري.

هاتف: ٠٠٢٠١٥٥٣٢٤٧٤٨٦ موبايل /٠٠٢٠٢٣٨٨٥٠٦٤٩

البريد الإلكتروني: tahreradbe@gmail.com

رقصة الشيطان

أحمد يوسف داود

تنويه لا بد منه

قبل الدخول إلى صلب هذا الكتاب أرى أن من واجبي الإشارة إلى أسباب تأخره في الصدور، وإلى مسائل أخرى ستوضح لاحقاً في هذا التنويه.

وبخصوص تأخر صدوره فإن المخطوط قد ظل نحواً من عام في إحدى دور النشر الدمشقية دون أن ينشر رغم أنه كانت هناك موافقة مسبقة على ذلك. أما لماذا لم تقم تلك الدار بإصداره في ذلك العام فهو ما لا أملك الإجابة عليه، ولا أعتقد الآن أن لتلك الإجابة أية قيمة مهما تكن طبيعتها. على أن هذا الكتاب عاد فتأخر البتّ بأمر نشره عامين آخرين في اتحاد الكتاب العرب بدمشق، وكان العام الأول بسبب تقاليد النشر في الاتحاد حيث كانت لي رواية قيد الصدور الأمر الذي حال دون دفعه إلى لجان القراءة.. أما العام الثاني فقد انقضى والمخطوط يدور بين أيدي عدد من الزملاء والقراء في تلك اللجان.

والمهم أنه خلال هذه السنوات حدثت تغييرات كبيرة على السطح السياسي لدولة الكيان الاستيطاني الصهيوني إذ قتل رابين: زعيم حزب العمل، ورئيس الوزراء في تلك الدولة.. وحل محله شمعون بيريز - صاحب (الكتاب/ البرنامج الصهيوني) الذي نحن بصدد تحليله - في رئاسة الحزب كما في رئاسة الوزارة. ومن تحت القناع - قناع حماسة السلام الذي كان يبدو مقنعاً لكثير من الأطراف، والعربية منها على وجه الخصوص - كان الجنرال الصهيوني المشبع بالحق والمكر التلموديين يبرز أنيابه وأظفاره التي تشغل بضاوة نادرة المثال ضد العرب: سواء في الأرض المحتلة أم في الجنوب اللبناني.

غير أن الثكنة العدوانية تظل -ضرورة- محكومة بروح أنها ثكنة عدوانية، والعقل الصهيوني يظل مرغماً على أن يكون ذاته.. ولما كانت الأوضاع العربية عموماً آخذة في المزيد من التردّي، والوضع العالمي آخذاً في المزيد من الاضطراب في هذه الفترة الانتقالية من التاريخ العام للحضارة البشرية، وهو اضطراب تبيح فواعله للحلف الصهيوني /الأمريكي- ولو سطحياً وبصورة عرضية حسبما نعتقد- أن يشتغل كما لو أنه قادر على صياغة المصائر العامة للكوكب برمته، فإن العقل الصهيوني وروح الثكنة العدوانية قد بدا لهما أن أسلوب "المخالطة الثعلبية" للسيد بيريز وحزبه ما عاد ضرورياً. وهكذا سعد الليكود بزعامة ناتانياهو إلى سدة السلطة في دولة الكيان الصهيوني وسط تصوّر يقول: إنه لا داعي لمسايرة العرب كي يركعوا، بل يمكن تركيعهم نهائياً دونما قيد أو شرط ومن غير مسايرة أو مناورات.. فلقد بدأ عصر (العولمة) التي نرى أنها -إن كانت قابلة للتحقيق- ليست إلا النموذج التطبيقي للتصورات الإمبراطورية التلمودية حيث (العقل والرأسمال) الصهيونيان يعملان بكامل طاقتهما لجعل هذه (العولمة) متحققة، وفي قبضتهما!.. وعليه يكون مشروع (الشرق الأوسط الجديد) مجرد حلقة في سلسلة الحلقات التي لا بد من تحقيقها مستقبلاً كي تصير (العولمة) واقعاً ناجزاً... وكى تكون الثكنة الاستيطانية في أرضنا الفلسطينية مركز إدارتها الفعلي!!

ما الذي قد تغير إذاً، من بيريز إلى ناتانياهو - أو حتى إلى من قد يليهما في إدارة الثكنة- بالنسبة للمشروع الصهيوني وخطه حتى في أدقّ التفاصيل الإجرائية؟!

من جهتنا نجيب بثقة: لا شيء! ونضيف أيضاً: إن مشروع بيريز في كتابه

المعالج هنا هو برنامج مرحلي معتمد من الإدارة العليا للحركة الصهيونية، وكتابته -بيريزيا- لا تعني أنه غير ملزم لنتانيا هو أو غيره من قادة الثكنة الاستيطانية الآخرين وبالأسلوب الذي تراه تلك الإدارة العليا مناسباً وفقاً للظروف. ولعله من دواعي السرور لأي كاتب أن يرى بعضاً من استنتاجاته التحليلية يتحقق بهذا القدر أو ذاك. وفي الواقع إن هذا ينطبق عليّ -ولو قليلاً- في كتابي هذا، إذ تحقق بروز بعض ما توقعته في عدد من المجالات العربية والدولية إلى درجة أبدو معها، بسبب تأخر صدوره، كأنما قد ادعيت ذلك بعد حدوثه، وثبتته في سياق بحثي ونسبته توقعه زوراً لنفسه. لكنني في الحقيقة لم أفعل شيئاً من ذلك، وكل ما في الأمر هو أن مقدمات بعض الأحداث تبدو محتمّة لنتائجها، ولا يلزم الباحث الجاد إلا أن يتأملها بروية وتمعن وفقاً لمعرفته بما صار ثابتاً من قوانين حركة التاريخ وما هو معروف من طبائع الأشياء.

فمثلاً ثمة وضوح أشد بروزاً في التناقض بين أوروبا الساعية إلى الوحدة بقيادة فرنسا وبين أمريكا وحلفها مع الصهيونية وتبعية انكترا لهذا الحلف. وفي اعتقادنا أن هذا التناقض سيزداد حدة في المستقبل إلى درجة من التصارع المكشوف لن نجازف هنا بتقدير كفياته وأدواته وأبعاده. وقد كان من الطبيعي -وفق التقدير السليم لطبيعة التناقضات وسلم ترتيب الصراعات- أن يتجه العرب المخلصون لقضيتهم إلى إجراء تفاهم مع أوروبا عموماً وفرنسا خصوصاً يحقق للطرفين مصالح مشروعة بالقدر الممكن ضد مشروع الهيمنة المتفردة من قبل الحلف الأمريكي /الصهيوني.. وهذا ما فعلته سورية على سبيل المثال.

وفي الوضع العالمي أيضاً يلاحظ الآن ما يمكن وصفه ببيروز التوجه الروسي إلى استعادة دور روسيا كقوة كبرى، استعادة مؤثرة في مجريات حركة

الوضع العالمي- وإن على أساس قومي روسي رغم الوجود القوي نسبياً للحزب الشيوعي هناك - وهذا يعني بالضبط كسر تفرّد الحلف الصهيوني/ الأمريكي بتقرير مصائر العالم، أو كبجه بالقدر الممكن. وصحيح أن جيرونوفسكي لم ينجح في انتخابات الرئاسة الروسية الماضية ولكن ذلك لا يعني أن أطروحاته عن مصالح روسيا في منطقتنا لن تكون مأخوذة بحسبان أية قيادة في ذلك البلد مع التعديلات المناسبة تبعاً للظروف.

أما الانهيار الاقتصادي الأخير- في مطلع عام ١٩٩٨- في كوريا الجنوبية وعدد من دول شرق آسيا بينها بعض (النمور) فإنه إذا كان مؤشراً على هشاشة بنيان النظام الاقتصادي العالمي القديم، وإذا كان ذا نتائج قد تهدد باكتساح اقتصاديات الولايات المتحدة نفسها عبر إغراق أسواقها بالبضائع الرخيصة التي قد تجر كارثة على تلك الاقتصاديات -وفقاً لتصريحات الرئيس الأميركي كلنتون بهذا الخصوص- فإن على المرء أيضاً أن يخمّن، في رأس قائمة النتائج الكبرى لذلك الانهيار، نوعاً من حتمية الاستقطاب الصيني المتسارع لما سميناه (العالم الصيني) في متن هذا الكتاب.

على أي حال، إن ثمة ما لا يمكن حصره من الوقائع المحلية والعالمية التي جرت وتجري منذ أن أنجزت كتابة هذا الكتاب حتى وقت إصداره. لكن أي تغيير في تقديراتنا لحركة العالم وانعكاساتها على وطننا العربي لم يحدث، حسبما نرى وحسبما سيراه القارئ في الفصل الأول من هذا الكتاب.

وما يهمنا أن نظهره في هذا "التنويه" -ونحن نتابع مجريات حركة الحلف الصهيوني/ الأمريكي في تعامله مع وطننا العربي- هو مجموعة من القضايا

الأساسية العامة التي أظهرها، ويظهرها، العدوان المتواصل لدولة الكيان الاستيطاني الصهيوني على البنى الدولية والمجتمعية العربية، مستندة إلى إجماليّ الفعالية العامة للحلف المذكور، حيث نرى أن تلك القضايا تؤيد بوضوح كامل عدداً من الاستنتاجات الهامة التي كنا قد خلصنا إليها في عدد من فصول هذا الكتاب.

* تتلخص القضية الأولى في أن دولة الكيان الصهيوني هي (تلفيقٌ دولةٍ أصوليةٍ تلمودية غيتوية) نازية التكوين والسلوك، إرهابية النزوع، عنصرية التوجه، ومحكومة بروح خرافية مريضة تناقض كلياً منطق العصر الذي يحاول بشره -لا سياسيوه الامبرياليون- جعله أكثر إنسانية، وجعل عالمنا أكثر قابلية للعيش وللبقاء المشترك الناجع. وعلى هذا فإن هذه الدولة الصهيونية لا تريد "سلاماً" بالمعنى الذي يفهمه البشر من كلمة "سلام" بين أطراف متحاربة، وإنما هي تريد استسلاماً عربياً غير مشروط لمخططات هيمنتها "الشرق أوسطية" وهذا الاستسلام (يجب!) -صهيونياً- أن يُفرض على العرب تحت طائلة الإبادة والتدمير لهويتهم الحضارية عبر تدمير البشر والمؤسسات والبنى التحتية التي ترتكز عليها مفردات تلك الهوية.

* وتتلخص القضية الثانية في أن دولة الكيان الصهيوني -ومجتمعها الملقق أيضاً- هي دولة مأزومة البنيان، كما هي هذه المرحلة الرأسمالية من تطور الحضارة، وهي دولة محكومة بالرعب الداخلي الدائم من كونها ليست وليدة لتطور تاريخي اجتماعي حقيقي بل هي قد زرعت استيطانياً -لغايات غير إنسانية- في "وسطٍ" لا يمكن له بتاتاً أن يصفح عن جرائمها التي لا تحصى بحقه، أيّاً تكن صيغ المعاهدات والاتفاقات التي توقعها مع هذا الطرف الحاكم أو ذاك.

إن هذه الدولة الاستيطانية "تسلك سلوك المجرم المرعوب" الذي يأمل في أن يجد خلاصه وسلامه النفسي بالإبادة التامة لكل من هم شهود أو ضحايا لجريمته الأساسية.

وباختصار، فإن أزمة الدولة الصهيونية ومجتمعها الملقق تتلخص في (الرعب العام) غير المعلن عنه من وجود الضحية التي لا تزال تقاوم ولو في أدنى حدّ للمقاومة، ومن ارتباط وجود (الدولة) بالوجود الإمبريالي الذي بدأ يتضح لكل ذي بصيرة مدى تفسخه ومشارفته على الانهيار انهياراً تبدو معه أزمة الثلاثينيات وكأنها "لعبة طفل" على حد تعبير أحد المعلقين الأميركيين. ولهذا وذاك تدفع الأزمة ورعبها غير المعلن بقيادة الكيان الاستيطاني، وبالإدارة الصهيونية العليا، إلى الاندماج في "الهرب إلى أمام" أي إلى شن مزيد من العدوانات الإرهابية المجرمة بمختلف الوسائل، وفي أي مكان يجدونه مناسباً من العالم. وبالطبع، تنصبّ العدوانات الأساسية على "الوسط" العربي: فعلاً وتهديداً. وهم يستخدمون في ذلك آلة الحرب التي أمدتهم حلفاؤهم بها والتي تفرض عليهم -بدورها- نوعاً من التوق الغريب إلى وجوب تجريبيها في محيطهم المعادي، وفي الوقت ذاته الذي يتظاهرون فيه بأنهم (دعاة سلام!).

* وتتلخص القضية الثالثة - وهي مستخلصة من سابقتيها - في أنّ ما تسميه الدولة الصهيونية (حدودها الآمنة) هو مفهوم مختل وغانم، إذا إنه -في واقع الحال- يقع حيث يمكن لآلة حربهم أن تضرب، في المدى العربي، وفي المدى الإسلامي.. وحتى في المدى العالمي أيضاً! فسيكولوجية المجرم المرعوب لا يمكن لها - بسبب من إجرامه ذاته - أن تسمح بتفكير جدي في أن هناك "حدوداً آمنة" في نهاية الأمر سوى حدود إرهابه للآخرين عبر محاولات إبادتهم.

وإذا كانت هذه القضية تعكس -في الجذر- نظرة (الشعب المختار!) إلى "الغويم"، أي الأمم الأخرى التي أحل يهوه لليهود أموالهم وأعراضهم ودماءهم وفقاً للتوراة وللتلمود معاً، وتعكس بالتالي عقدة اليهودي المتصهين من وجود بشر آخرين سواه على الأرض.. فإنها -أي هذه القضية- تدل بوضوح كافٍ على أن الصهاينة لا يمكنهم قبول أية صيغة للسلام مع غيرهم في المدى الاستراتيجي، حتى لو كانت صيغة استسلام!

إن (الحدود الآمنة)، وفقاً للجهاز المفاهيمي الصهيوني، هي -في نهاية التحليل الدقيق- حدود المقدرة على إبادة "الغويم" إلا من يلزم منهم لزوماً ضرورياً لخدمة الوجود الصهيوني المهيمن ذاته.

* أما القضية الرابعة فترتبط بطبيعة هذا العصر التي سمحت وساهمت بقوة في إنشاء دولة الكيان الاستيطاني الصهيوني، أي بطبيعة البنيان الرأسمالي الإمبريالي واتجاهات حركته وتوازنات قواه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية. وإذا كنا قد ألمحنا إلى بعض من ذلك في إشارتنا إلى بروز التناقض بجلاء بين أوربا وأميركا، وإلى التحرك الروسي الجديد، والانهيارات "الشرق آسيوية" وبعض نتائجها المحتملة.. فإن علينا هنا أن نشدد على وجوب تذكر المبدأ العام الذي يحكم بصورة جذرية وجود رأس المال وحركته ومصيره.

إن قدر البنيان الرأسمالي العالمي الكلي هو أن يكون متنافساً، وأن يصل تنافسه الداخلي إلى درجة قصوى من التصارع الذي لا رحمة فيه، عاجلاً أم آجلاً، وذلك بحكم طبيعة عمله ذاتها، وبحكم عجزه عن أن يكون كوسمبوليتانياً بصورة مطلقة.. أي بحكم تمزقه التكويني بين نزوعه الكوسمبوليتاني وبين منشئه القومي

وترابطاته القومية في الحاصل الأخير. وتتضمن هذه القضية العامة جملة من القضايا الفرعية نأمل من القارئ الكريم ملاحظتها جيداً في متن الكتاب.

ويشير هذا كله إلى حتمية حدوث استقطابات كبرى مضادة جميعها للنزوع الأميركي /الصهيوني إلى التفرد بتقرير مصائر العالم. وكمثال، نجد أن ما فعلته دول "نادي باريس" قبل نحو من سنتين ونيف بخصوص /٤٢/ مليار دولار مترتبة على روسيا من ديون الاتحاد السوفييتي السابق يحمل لمسة خاصة ودالة على بعض من مؤشرات تلك الاستقطابات.

على أن الأهم هنا بالنسبة لنا هو أن نتذكر أن إنشاء الدولة الاستيطانية الصهيونية إنما تمّ تحت تأثير رغبة الرأسمال الصهيوني القويّ في أن تكون له (أرض) خاصة ينطلق منها ويرتكز عليها، وأن يكون له (مجتمع قومي) يحمل تطلعاته، مع ملاحظة التناقض الحاد والفكّه بين هذه الرغبة وبين الطبيعة الكوسموبوليتانية شبه المطلقة لذلك الرأسمال ذي التكون اللاتاريخي بالمعنى الاجتماعي /القومي. ويقودنا هذا مباشرة إلى استكناه جوهر عملية التحالف الفريدة بين الصهيونية وأميركا حيث الوجود الدولي لكتيهما هو وجود استيطاني ولا تاريخاً اجتماعياً له إلا إذا اعتبرنا أنّ عمليات الإبادة الإجرامية العنصرية تشكل تاريخاً حاملاً لهوية وثقافة أساسها وغايتها (عبادة المال).

* تقودنا القضية السابقة، ومباشرة أيضاً، إلى قضية (العولمة) التي أخذت تُطرح- في إطار من الثورة في تكنولوجيا المعلوماتية ووسائل الاتصال- على أنها مستقبل البشرية الأخذ في التحقّق، حيث تنتفي الهويات القومية وتهدر سيادات الدول وحدودها وثقافات شعوبها.. إلى آخره لصالح عمليات السوق المفتوحة

بإطلاق، حيث ينعدم كل حافز أخلاقي للوجود البشري وكل قيمة- بإستثناء قيمة ربح المال - ويتم مسخ الكائنات نهائياً إلى كائنات مسطحة تقوم بالإنتاج والاستهلاك وتتجرد من كل عمق وذاكرة ومن كل إيمان بإستثناء الإيمان بالملذات الجسدية البهيمية.

والناظر في أطروحات صموئيل هنتغتون حول "الصراع الأخير" بين الهويات العالمية الخمس الكبرى، بما هي "هويات دينية"، وباعتبار أن حسم هذا الصراع غربياً ضرورة وشرط لتحقيق العولمة، يجد أن (اليهودية) مستثناة في تلك الأطروحات ومُغفلة. ويشير هذا التنظير (لنهاية العالم)- وهذا عنوان كتاب لمنظر موازٍ هو فرنسيس فوكوياما- إلى المنشأ التلمودي لفكرة العولمة، وبالاستناد إلى الأسس الفلسفية لحضارة الغرب الإمبريالي الذي نرى أنه قد جرى تهويده ضمناً منذ فتراته المسيحية المبكرة.

إن الأطروحة الصهيونية بخصوص دولتها الاستيطانية -كما تظهر في كتاب بيريز- تجعلها نوعاً من "الغيتو" الديني الرأسمالي الكتيمة الذي يرتدي مسوحاً قومياً مصطنعاً. وعليه فإن ما يفترض أن تحققه (العولمة) يستثني كليا ذلك "الغيتو" دون سواه، الأمر الذي يعني -في التحليل الصائب - أن تحقيق العولمة هو تحقيق للتصورات التلمودية عن "الإمبراطورية اليهودية" النهائية. لكن، وبما أن الاستقطابات الكبرى للقوى العالمية تكاد تكون ناجزة أو إنها قيد الإنجاز، تبدو الصهيونية مرغمة على التكيف مع حركة التاريخ، فتبادر إذاً إلى العمل على إقامة "استقطابها" الخاص مستفيدة من الظروف الانتقالية الراهنة، وتولد بالتالي مرحلة (الشرق الأوسط الجديد) التي هي امبراطورية اقتصادية/ ثقافية صهيونية مرحلية تتدرج ضمن الاستقطابات الكبرى وتتميز عنها بأنها خطوة نحو الإمبراطورية

الخرافية التلمودية التي يأمل الصهاينة أن يتم إنجازها تحت شعار (العولمة) الكاملة.

* إن آخر القضايا التي يمكن استخلاصها هنا هي ما يهمننا فعلياً: كوطن عربي، وكعالم إسلامي، وكمنطقة أو مجموع اقليمي. فما هو ملاحظ بما لا يقبل الشك هو انصباب الفعالية القصوى للحلف الصهيوني الأميركي على الوطن العربي، وعلى عمقه الاستراتيجي الإسلامي، ومداه الإقليمي المتنوع.

والوطن العربي - صدقنا ذلك أم لم نصدقه - هو فعلاً "قلب العالم": موقِعاً وثروة وعراقة أصالة تاريخية حضارية مؤبسة ومؤصلة. وليست هناك قوة كبرى لا مصلحة لها فيه أساساً، بصرف النظر عما يقال من "إن العالم قد صار قرية كونية صغيرة".

إنه في النهاية ساحة التصارع الأساسية بين القوى العالمية: ماضياً وحاضراً، ومستقبلاً أيضاً. وهذا الوطن/ القلب قد دفع ولا يزال يدفع أكثر من سواه ضريبة النمو والاستمرار الرأسماليين الامبرياليين. وشروط المرحلة الانتقالية الآن، في الأوضاع والتوازنات ومعادلات علاقات القوى العالمية، تبدو كأنما تضع العرب موضع الامتحان الصعب بخصوص البقاء الناجع أو الخروج الفعلي من التاريخ إلى هوامشه الميتة. وفيما تستسلم بعض القوى والأنظمة العربية لمسألة الخروج من التاريخ، وفيما يدير بعض آخر ظهره للامتحان المذكور إدارة سلبية، يقوم بعض ثالث بخوض معركة البقاء مستخدماً كل ما يمكنه استخدامه من إمكانيات. ومن الإنصاف القول: إن سورية العربية هي قائدة هذا الاتجاه في هذه المعركة المصيرية مستعينة بعدد من القوى العربية والإسلامية والإقليمية ومحركة بمهارة

ظروف المعركة وممكاتها، ومستفيدة إلى أقصى مدى ممكن من الفرص المتاحة في مستجدات الأوضاع الدولية. وعلى هذه الأسس تم كسب "نقاط" مهمة -تكتيكية واستراتيجية- إبان الحوارات الصعبة التي تركزت في دمشق حول إقرار (ورقة التفاهم) المتعلقة بوقف إطلاق نار الصهاينة على المدنيين اللبنانيين كمثال.. ويتأثير التفاهم السوري/ المصري، ثم السعودي لاحقاً، وبدفع من قوة الفعل السياسي السوري أساساً، لم يحضر غالبية العرب "مؤتمر الدوحة" المنعقد برعاية أمريكية وحضور صهيوني في أواخر عام ١٩٩٧.

وبالطبع، كسب الاتحاد الأوربي ويكسب مكاسب هامة في المنطقة: سواء عبر مؤتمر برشلونة ومشروع "السوق المتوسطة" -الذي يبدو بديلاً ملائماً للتفرد "بالشرق الأوسط الجديد"- أو حتى بدخول فرنسا إلى جانب أميركا في اللجنة المعنية مباشرة بتطبيق بنود (ورقة التفاهم) سابقة الذكر.. غير أن في ذلك كله أيضاً مكاسب مباشرة وغير مباشرة للقوى العربية والإقليمية التي من مصلحتها كسر التفرد الأميركي/الصهيوني في ترتيب أوضاع المنطقة.

على أن الدلالة الأهم في ما حققته هذه القوى هي أن توسيع قواعدها الشعبية على مستوى الوطن العربي والبلدان الإسلامية المختلفة- في إطار برنامج واضح لمقاومة هيمنة الحلف الصهيوني/ الأميركي- إضافة إلى تحقيق حدّ أدنى من التضامن بين شعوب المنطقة ودولها التي لا مصلحة لها في الخضوع لتلك الهيمنة، كل ذلك يمكنه أن يوفر مقدمات هامة وفواعل إيجابية قوية في إعادة صياغة التوازنات الدولية والإقليمية صياغة تستجيب ولو للحدود الدنيا من المصالح المشتركة بين شعوب المنطقة.

إننا نرى -بعد هذا الذي قدمناه- أن أطروحات كتابنا هذا وتحليلاته واستنتاجاته الرئيسية لا تزال صحيحة، وسوف تظل صحيحة على مدى غير قصير، ما لم تحدث مفاجآت حادة وحاسمة في مركب توازنات القوى العالمية.. هذه التوازنات التي نرى أن سمتها الأساسية الراهنة هي الفوضى، حيث يمكن للترسانة الأميركية أن تتحرك (بحريّة السلطنة) كي ترمم ما يمكن ترميمه في البنيان الأميركي: الاجتماعي/الاقتصادي/الثقافي/الأخلاقي، المأزوم أزمة عميقة ربما تكون طاحنة.. وحيث يمكن للصهيونية المتمترسة هناك أن تستفيد من تلك الفوضى كي تعجّل بإرساء المقدمات الضرورية لبناء (الإمبراطورية التلمودية العالمية)، معمقة أزمت أميركا كي تتمكن من ابتزازها إلى الحد الأقصى!

ما يبقى علينا أن نقوله في ختام هذا التنويه هو أننا جميعاً يجب ألا نكون (ضحايا أمل كاذب)، بل علينا- رغم كل شيء- أن نكون صنّاع الأمل بمستقبل أكثر عدالة لنا وللبشرية جمعاء. فميّزة حركة التاريخ هي أنها -في جوهرها- لا تعرف الثبات، وأن الصراع فيها لا يمكن أن يندم ولا حتى أن يتوقف. وعراقية الحضارة لدى أمة كالأمّة العربية يجب -بحكم منطق الأشياء، وبالاستناد إلى الدروس الكبرى في التاريخ- أن تكون كفيلاً بتحريضٍ لإجتراح معجزة الإنقاذ ولو بعد حين.

المؤلف -كانون الثاني ١٩٩٨.

مدخل

-١-

يقول أحد التعريفات الشائعة للسياسة: إنها فن الممكن.

ويعني هذا التعريف ببساطة أن السياسي محكوم، في حركته داخل أطر العلاقات الدولية القائمة في زمنه، بحجم وعدد "أوراق القوة" التي يملكها بلده، سواء كانت أوراق القوة هذه نابعة من حقائق واقعية داخلية أو مستمدة من عناصر الضعف الخاصة بالخصم. فممارسة السياسة هي -في نهاية المطاف- عملية صراع مستمرة بصيغ قد تكون بالغة التنوع، تخوضها "بنية فوقية معينة"، في دولة مجتمع معين، لغاية تحقيق ما يفترض أنه المصالح العليا لهذا المجتمع. والصراع هنا هو كما المصالح: مشروط- ومشروطة- بمستويات النمو في ذلك المجتمع، مثلما بالأفق الحضاري العالمي القائم، وأشكال تجلياته المختلفة. فالكل مترابط تركيبياً وبصورة دياكتيكية مستمرة الحركة، شئنا ذلك أم أبينا.

وإذا حاولنا نقل التفسير السابق إلى مجال أوضاعنا العربية الراهنة فإنه يمكننا أن نرى ما يلي وبإيجاز شديد:

* هناك سياسات عربية لا سياسة واحدة، لأن هناك دولاً عربية تتقاسم "مشهد موجودية الأمة" وإدارة مصالحها: ليس بأشكال وصيغ مشتتة وحسب، بل بتعارض متناقض إلى حد التحارب العسكري وغير العسكري في أحيان كثيرة، وإن

لم نقل: غالبية!

* إن الأفق الحضاري العالمي الراهن هو أفق الهيمنة الإمبريالية الإبتزازية النهائية. حيث تتمركز، منذ قرون، عناصر القوة المباشرة التي تصنع (هيبة الدولة) وهي: (القوة العسكرية- قوة المال- قوة المعرفة العلمية والتكنولوجية) وذلك وفقاً لقواعد حضارة هذا العصر ذاتها.

* إذا كان الثقل الضاغط للهيمنة المذكورة قد طال العالم برمته فإن وطأته الأشد لا تزال منصبة على المنطقة العربية لأسباب كثيرة: استراتيجية واقتصادية وثقافية.. وفي جملة الظواهر التي تكونت من نتائج وطأة الهيمنة هنا: إنشاء الكيان الاستيطاني الصهيوني. وقد استلزم إنشاء هذا الكيان والإبقاء عليه تكريس الوجود المجزأ للأمة العربية، إضافة إلى ما يقدمه هذا التكريس من شروط مساعدة على استمرار الهيمنة الإمبريالية المذكورة.

* خلال نصف القرن المنصرم ارتبطت المصالح العربية العليا بضرورات مكافحة العدوان الاستيطاني ومستجراته، مثلما ارتبطت - أو لنقل ترابطت جديلاً- بأشكال الابتزاز الامبريالي الذي صار الكيان الاستيطاني الصهيوني نوعاً من "رأس جسر" مباشر له. وفي ذلك تباينت اتجاهات السياسات العربية، وتناقضت إلى درجة حدية في مرات وأحوال غير قليلة.

* يمكن القول -عموماً- إن محصلة الصراع العربي ضد الإمبريالية والصهيونية، أي ضد الاستيطان والنهب، هي "الهزيمة".. حتى الآن، وبصورة

إجمالية! وهي ليست هزيمة استراتيجية نهائية. ومع ذلك فإن مجمل الأوضاع المتحصلة فيها تبيح للكثيرين أن يفسروا مسألة (فن الممكن) - بما هذه العبارة تعريف للسياسة، حسبما سبق لنا القول بأنه ما عاد يتجاوز، في الشروط المحلية والعالمية الراهنة، إمكانية التخلي عن خصومة ومقاومة "ثبت" أنه لا جدوى منهما!.. وعن أهداف ومشروعات نهضوية وقومية وتحريرية "ثبت" أنه لم يعد هناك مجال لتحقيقها!.. وفي هذا الإطار تدور اتجاهات غالبية السياسات لغالبية الدول العربية حسبما صار معروفاً بصورة لا تقبل الجدل.

*في هذه الشروط جميعاً جرى (إخراج "عرض" السلام) على العرب: دولاً وتنظيمات معنيةً مباشرةً بأمر الصراع أو غير معنية.. وتم سريعاً نقل "مسرح العرض" من (خشبة الشرعية الدولية) إلى خشبة الصفقات السرية، فغرق من غرق كما هو معلوم.. وقاوم الغرق من قاوم كما هو معلوم أيضاً!

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:

-هل حقاً إن ممارسة "فن الممكن"، في ما هو راهن عربياً، لا تتضمن إلا عدداً محدوداً من الخيارات.. أم إنه - ضمن الحدين الأدنى والأعلى للذاتي والموضوعي في سياق علاقاتهما المتبادلة واشتراطات كل منهما - يمكن سياسياً استيلاء المزيد من الخيارات الأفضل مما هو مطروح كإلزام!؟

هل ما يطرح على العرب -بنوع من الإلزام- هو "سلام" بالفعل، أم إنه شكل جديد من أشكال الحرب، ومستوى جديد من العدوان؟!

هذا التساؤل هو ما يحاول كتابنا هذا أن يجيب عليه من خلال "عملية التشريح" التي قمنا بها للمشروع -أو برنامج العمل - الصهيوني المقبل في منطقتنا، والمنشور في كتاب بعنوان: (الشرق الأوسط الجديد) يحمل اسم الجنرال شمعون بيريس على أنه مؤلف له.

وقد عمدنا في "عملية التشريح" هذه إلى الابتداء برسم صورة عامة للمسرح الدولي، بمختلف قواه، وكما هو الآن: بتوتراته، وقلق توازناته، واضطراب حركته، والأزمات البنيوية الشاملة التي تجتاحه.. ثم بالاحتمالات الممكنة للتطورات المستقبلية التي ينطوي عليها ذلك كله.

وبعد ذلك، قمنا بتحليل ومراجعة أهم أطروحات المشروع /البرنامج الصهيوني: فصلاً فصلاً، مستندين إلى جملة من الثوابت الناظمة لحركة التاريخ العام كي نبرهن على أن سيرورة هذه الحركة في منطقتنا -كما في العالم كله- لا يمكن أن تبرمج بالقوة، مثلما لا يمكن إخضاعها لرغبات الأقوياء الذين يريدون لها هذه البرمجة. وفي إطار ذلك قمنا بمعايرة أطروحات المشروع /البرنامج المذكور على الوقائع التاريخية الثابتة، واستدلنا- في كثير من الأحيان- على صحة تلك المعايرة بالوقائع المستجدة يومياً.. وكل هذا لإبراز ما يمكن أن نسميه "الفضائح المفهومية"، وإبراز عمق التزوير والدجل اللذين قام عليهما المشروع /البرنامج، وإيضاح غاياته الحقيقية ومرجعياته الثابتة في التعاليم الصهيونية.

وقد بينا في الفصل الأخير من كتابنا هذا مدى التطابق الكلي بين أطروحات الجنرال بيريس وبين أساسيات (الجهاز المفاهيمي الصهيوني) الذي كان إنشاء دولة الكيان الاستيطاني الثمرة العدوانية الكبرى له على الأمة العربية، مثلما هذه الدولة -وحسب الجهاز المفاهيمي المذكور- هي الثكنة/ المنطلق لإنجاز وإكمال بقية الخطط والأهداف العدوانية على العرب!.. ودائماً كان الترابط الصميمي بين الإمبريالية والصهيونية موضوعاً في حسابنا كأساس لذلك كله.

وقد عمدنا في "الكلمة الختامية" إلى مراجعة أهم الأطروحات الشائعة الآن عالمياً -أو المشيعة عمداً- حول قضية: انحسار مفهوم الدولة/ الأمة لصالح ما يسمى (العولمة)، وما سميناه نحن "الإدارة العالمية الكوسموبوليتانية العليا" لعمل الكتل الاقتصادية الإمبريالية. وإذا كنا قد أوضحنا بشيء من الاختصار، تهافت تلك الأطروحة على المستويين: التاريخي، والواقعي الإجرائي، رغم ما يطفو الآن من ظواهر على سطح حركة القوى الإمبريالية التقليدية المأزومة، فإنه ليؤسفنا أن نكتشف أن أعداداً من مشاهير المفكرين والمتقنين العرب غارقون -معتمدين أو بحسن نية- في التبعية الثقافية للغرب الإمبريالي إلى درجة يصح معها أن نقول:

إن مؤسسة استغراب حقيقية -من حيث مستوى فعاليتها في الوعي العام، ومن حيث مردوداتها السلبية- قد حلت بقوة محل مؤسسة الاستشراق القديمة.. بوسائل مختلفة ولغايات ليست خافية.

وقد أشرنا إلى ذلك في موضعه من فصول هذا الكتاب.

-٣-

في الفقرتين السابقتين وضعنا ما هو سياسي إجرائي عربي أمام ما هو "مفهومي/برنامجي" في العمل الصهيوني/الإمبريالي الذي يتموّه بيافطة (السلام!).. وإن يكن ذلك بمنتهى الإيجاز.

والسؤال الذي أنهينا به الفقرة الأولى - وهو أساساً موجه إلى "رجل السياسة" العربي - يمكن أن نكمّله بما يلي:

-قد يجد رجل السياسة العربي نفسه مجبراً، في الشروط العربية والدولية الراهنة، على توقيع اتفاقيات لن تتضمن حتماً إلغاء العدوان الذي تم على الأمة حتى الآن، مثلما توجب إيقاف مقاومة هذا العدوان ولو مؤقتاً /ولنلاحظ أننا لا نتكلم عن جماعة الصفقات ومتابعيهم/ والسؤال الإجمالي هنا هو: إلى أي مدى يمكن ويجب إستيلاء الخيارات الملزمة بحفظ روح المقاومة الشعبية العربية للعدوان مستقبلياً.. وكيف يمكن حمايتها وإعادة ترتيبها، وعياً وروحياً، في سياق آليات الممارسة الإدارية الداخلية؟

لقد قال الرئيس حافظ الأسد في إحدى خطبه المشهورة قبل عدة أعوام:

(لماذا يجب أن نورث أجيالنا المقبلة هزائم ممهورة بالصكوك)؟!)

ولعله من حقنا وواجبنا ونحن نختم هذا المدخل، أن نكرر تلك القولة الهامة،

ولو بشيء من التعديل، الآن:

-بلى!.. ومن أجل ماذا يجب توريث تلك الأجيال المقبلة هزائم ممهورة
بالصكوك!؟

-المؤلف- نهاية شباط/ فبراير ١٩٩٥.

□□□

الفصل الأول عن مسرح رقص الشيطان

-١-

مبدئياً، يجب الاعتراف بأن حركة التاريخ في بلد ما، أو منطقة ما، أصبحت - رغم خصوصيتها وتمايزها العميقين - وثيقة الارتباط بالحركة الإجمالية للمجموع الحضاري العالمي الذي تنتظمه اليوم سيرورة تطور شبه كلية.

وبعبارة أخرى فإن كل وضع تاريخي محدد بالنسبة لأي مجتمع على هذا الكوكب اليوم لا يتركب من محصلة التناقضات بين العناصر والقوى الداخلية في ذلك المجتمع وحسب، بل إنه يتركب أصلاً من محصلات التفاعل العميق بين عناصر كينونة ذلك المجتمع وبين جملة واسعة من الأوضاع المجتمعية الأخرى في العالم، من حيث هي متعاصرة ومتفاعلة فيما بينها بتأثير فواعل تاريخية منظورة وغير منظورة.. الأمر الذي يسفر، ضرورة، عن جملة توازنات أقل ما يقال فيها إنها ملغومة بالتناحرات التي يشكل امتداد ماضيها واحتمالات مستقبلها ما يسمى - إجمالياً وعالمياً - "حركة التاريخ". إن "التاريخ" إذاً هو محصلة حيوات البشر عموماً. وعليه فإن حركة هذا التاريخ غير قابلة لأن تصنع تصنعاً "بالإرادة الواعية" لمختلف صنوف النخب المؤثرة على مسارات تلك الحيوات: تأثيراً راهنياً محدوداً، أو تأثيراً على شيء من الديمومة المرحلية.. سواء كانت محاولة التصنيع تلك تستخدم أهم معطيات التكنولوجيا وتجهيزاتها وأدواتها، أو أعتى وسائل العسكرة وقواها القامعة في سائر أنماط عملها وترتيباتها.. ذلك أن حركة عدة مليارات من البشر - بكل ما يملأ عقولهم ووجداناتهم من تنوعات الموارد والمكونات

ومستجراتها، فيما هم يتطلعون إلى آفاق تفتحاتهم المستقبلية ويعملون من أجل ذلك -لهي حركة لا تشبه في شيء أمر "ميزانية عائلية" ولا تقترب الحسابات بخصوصها أيما اقتراب من حسابات المبيعات في "دكان الضيعة"!

إنه يجب حتى على التاجر الصغير في دكان الضيعة أن يجري حساباته على أساس من تراكمات الديون القديمة وعلاقاتها "برأسماله" الموضوع قيد التداول، وفي الوقت ذاته: باحتمالات الربح والخسارة على ضوء ذلك كله.. فكيف هي الحال إذًا، والأمر يتعلق بأكثر من خمسة مليارات من البشر يجزّون وراءهم أكثر من خمسة آلاف عام من التفاعل الحضاري المتسع باضطراد، بكل ما لهذا التفاعل وما عليه؟!!

أيًا كان الأمر، فإنه يمكن وصف "حركة التاريخ" بأنها سلسلة مترابطة من الأوضاع التاريخية ذات التنوع الغني - سلباً وإيجاباً - وكل وضع تاريخي، خاص أو عام، إنما هو محصلة لما لا يمكن إحصاؤه وحصره من صراع الإيرادات، على حد أحد التعبيرات المشهورة لفرديريك أنجلز. غير أن معنى "الإرادة" ليس مجرد الرغبة الدافعة إلى "الفعل الواعي" من قبل هذه النخبة الحاكمة المسيطرة أو تلك، بل هو يتضمن أبعاداً سيكولوجية أشد عمقاً واتساعاً وتنوعاً وقوة بما لا يقاس.. أبعاداً فردية وجمعية، متحركة ومحركة، داخل أطرها المتميزة، المتفاعلة (من وراء ظهر النخب المسيطرة ورغباتها المصوغة في عدد وفير من أشكال الصياغات الفوقية)... وهو ما يكون الفواعل العميقة الحقيقية وغير المنظورة لحركة التاريخ، وبالتالي لمختلف الظروف التاريخية المحددة، في هذا المجتمع أو ذاك، والتي -بتفاعلها المشروط- تنتج وتتج سويات جديدة للتطور البشري العام: سويات يمكن القول، كمصطلح هنا، إنها هي ما يسمى "الظواهر التاريخية".

في سياق هذا الكتاب إذاً، سنستخدم مصطلح "الظاهرة التاريخية" للدلالة على ما يشكل وضعاً مفصلياً في سيرورة التطور العام للحضارة الإنسانية، بينما سنستخدم مصطلح "الظرف التاريخي المحدد" من أجل الدلالة على وضع معين لمجموعة بشرية متميزة قومياً أو اجتماعياً، وعليه فإن "الظاهرة" تعني محصلة تفاعلٍ مجموعٍ متعاصرٍ من الظروف التاريخية العالمية، وهذا بالنسبة لاصطلاحاتنا هنا.. ليس أكثر.

وإذا كنا قد نقلنا قبل قليل عن أنجلز علاقة نضوج ظرف تاريخي ما - وبالتالي ظاهرة تاريخية ما - بصراعٍ ما لا يمكن حصره من الإرادات، وبيننا أن الإرادة ليست مجرد الفعل الواعي أو الرغبة الواعية في الفعل، وأن الامتداد اللاشعوري في عمق كل شخصية بشرية لهذا الفعل، أو تلك الرغبة الشعورية الواعية في الفعل، هو امتداد شديد التعقيد وشديد القوة والتأثير على الوعي برمته - حسبما يقرر علم النفس المعاصر بمختلف مدارس واتجاهاته -.. فإن مؤدى هذا القول كله هو أن "السيكولوجيا" الفردية والجمعية لأية مجموعة مجتمعية محدّدة هي، في النهاية، صاحبة الدور الحاسم في تغيير الشروط التي يبنى عليها ظرف تاريخي ما، وبالتالي: ظاهرة تاريخية إجمالية.

والسيكولوجيا، الفردية /الجمعية، مترابطة بقوة راسخة مع الثقافة القومية الخاصة. وهذه الثقافة - كل ثقافة قومية في العالم - هي "حامل" لنظام من القيم يحدّد ويصوغ بدوره نظاماً للعلاقات الداخلية والخارجية، وعلى أساس من أن كل نسق ثقافي إنما هو ببساطة مجرد "صياغة هيكلية" لفهم أصحابه لكنيونتهم، ولرؤيتهم الخاصة لطبيعة وجودهم في العالم.. وهنا يكون الاقتصاد وعملياته نوعاً من "التعبير الإجرائي" الهادف إلى استمرار الموجودية وفقاً لتلك الرؤية الخاصة

ولما ترسمه أصلاً من مصائر للكينونة في ما وراء هذا العالم أيضاً.

لكن السيكلوجيا، الفردية/الجمعية، مع سائر ما تتربط معه وتُشكّل توازاناتها الحيوية فيه، وإنما تتأسس وتستقر وتستمر في "الجغرافيا" .. أي في المجال البيئي الحيوي الذي نشأت فيه الجماعة المجتمعية واستقرت وتطورت خلال تاريخها الخاص، الذي هو جزء من التاريخ البشري العام. وهذا المجال البيئي الحيوي - ولنقل هنا: إنه الوطن بكل ما يحمله هذا المفهوم من "مفردات" مكونة له - يكتسب قداسته المطلقة من حيث هو محط العواطف والمشاعر والانفعالات المختلفة، وباعتباره ضامناً موضوعياً لتوازن ما هو متأسس منها على طموحات خلود الكينونة مع ما هو متأسس منها على القلق والخوف الوجوديين اللذين هما في أساس مكونات تلك الكينونة.

وعليه، فإن كلمة "وطن" تعني ما هو أكبر بما لا يقاس من مجرد الدلالة على حيز جغرافي معين، إنه - إذا كان لا بد من مقارنة لتعريفه هنا - هو ذلك "الأفق الموضوعي" لتطور السيكلوجيا، مع سائر مترابطاتها ومستجراتها المفصلة قبلاً، حيث كينونة الكائن ورثت وورثت كل ما ترتب على الصراعات البشرية التي ملأت التاريخ العام، وما يترتب الآن من صراعات قائمة ومستجدة .. فدخلت وتدخل ترسبات وانعكاسات ذلك كله في سياق السيرورات السيكلوجية، الفردية والجمعية، لتصير بذلك عناصر مهمة - سلباً أو إيجاباً - في الفواعل غير المنظورة لإعادة التوازن المفقود أو المفتقد في حركة تاريخ هذا "الأفق الموضوعي" الذي هو مدار لتفتح كينونة من هم مرتبطون به، وفق ثقافتهم ونظامهم القيمي المعياري، وباعتبارهم جزءاً من "بنيان إنساني" كلي.

وإذا تذكرنا أن كل ما في الطبيعة والحياة البشرية هو محصلة لمركبات توازن بين عناصر ومجموعات لا نهائية من المكونات والقوى المتعارضة المتناقضة، والتي -بتعارضها وتناقضها- تستمر الحركة المتدفقة لكيونونة الكون ولكيونونات البشر، فإن ما ينبغي استنباطه هنا -كضرورة حيوية- هو أن معيار صلاحية نمط حضاري ما إنما هو مدى نجوعه في الحفاظ على مختلف كيونونات البشر، فردية كانت أم جمعية، ودفعها باتجاه تفنحها الحر نحو صيغ أرقى فأرقى.. وداخل "آفاقها الموضوعية" الخاصة أو "أوطانها"، ريثما يتمكن الجميع من التطور المتوازن -والحر أيضاً- نحو اعتبار هذا الكوكب كله "بيتاً" فعلياً لهم مع افتتاح ما يكفي من "نوافذ" بين مختلف الحجرات المتميزة لمختلف الجماعات والمجتمعات.

أما اعتبار الاقتصاد - وما يتضمنه من صراعاتٍ مفتوحةٍ لغاية المزيد من تملك الثروة - معياراً وحيداً وبديلاً لما سبق ذكره، فهو اعتبار أقل ما يقال فيه: إنه أحاديّ ومشوّه وكارثيّ، أيّاً تكن المنجزات العلمية والتقنية التي يحققها. إنه في الأساس، مجرد صفقة "فاوستية" مع الشيطان كما عبر (غوته) بدقة.

على أن حركة التاريخ البشري العام لا تستطيع أن تستجيب إلى ما لا نهاية له من الزمن لمثل هذا المعيار المشوه الذي يديره الشيطان، ولأن التوازن شرط لاستمرار الحركة، بفعل القوى المتناقضة المتصارعة جدلياً كدافعٍ ومولّدٍ لها، فإن ما يمكن قوله هنا هو: إن أية "فاتورة" غير مسددة لا يمكن لأية برمجة - من فوق - أن تُسقطها من حسابات حركة التاريخ هذه. وبالتالي فإن ما يبدو لنا - بعد كل ما قلناه حتى الآن - هو أن للتاريخ مستحقّاتٍ مؤجلة لا بد أن تستوفيها حركته بحكم طبيعتها ذاتها!.. وقد يخيل لأحد أن هذا الاستنتاج، الذي سيكون هاماً جداً في سياق كتابنا هذا، هو نتيجة منطقيّ تأمليّ تحكمه الرغبة المسقطّة إسقاطاً على

حركة التاريخ... لكن الحقيقة هي أن هذا الاستنتاج له طبيعة المسلمة الهندسية التي لا تحتاج إلى برهان، لدى كل من له إلمام موضوعي بتاريخ الحضارة الإنسانية منذ نشوئها. وعليه فإننا سوف نعتمده كأساس منهجي أولي لمناقشة ما نحن بصدد مناقشته في هذا الكتاب.

ما نحن بصدد مناقشته في هذا الكتاب هو أفكار وتصورات - ولنقل: رؤى! - السيد شمعون بيريس في كتابه الشرق الأوسط (الجديد) (*) حول مستقبل هذه المنطقة، العربية وغير العربية، من وجهة نظره.

وإذا شئنا الدقة، فإن كتاب السيد بيريس هو نوع من "البرنامج الاقتصادي" سياسي" المصمم عمداً بصورة غائمة، وعلى أساس المستجدات العالمية التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وكتلته الشرقية قبلاً.. وبالتالي على أساس ما يدعى الآن -إعلامياً- باسم "النظام العالمي الجديد". وعليه فإن أية مناقشة موضوعية لأطروحات السيد بيريس في "كتابه/ البرنامج" الذي يظهر ما يظهر ويخفي ما يخفي، هي مناقشة لا بد أن تبدأ من رسم صورة إجمالية وعامة لحقائق المرحلة التاريخية الراهنة، بما هي نتاج مسيرة كلية للتاريخ العالمي المعاصر - وإن شئتم: التاريخ العالمي الحديث - وبما لهذه المسيرة وما عليها.

إن رسم هذه الصورة - ولو إجمالياً - هو عمل ضروري لنا كيما نرى الأفق الحقيقي الذي يتحرك فيه برنامج السيد بيريس: بأشباح وعوده الخلاب، وبشياطين

توعّداته التي أخذت تنموه فجأة بأفئعة ملانكية!

وربما، كي نبدأ، علينا أن ننظر أولاً في هذا المصطلح الذي كثر فيه اللغظ واللغو الإعلامي الغربي: مصطلح "النظام العالمي الجديد"، فما الذي يعنيه هذا المصطلح على وجه التحديد؟!

لقد أطلق السيد جورج بوش، الرئيس الأميركي السابق، هذا المصطلح أثناء فترة الاستعداد لحرب الخليج الثانية، وفيما كان الاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية آخذين في الانهيار ثم في التفكك النهائي الكامل، ولكل هذا دلالاته بالطبع!

إن المصطلح في صيغته السابقة أعلاه، يتضمن - على المستوى المعرفي المحض - بعداً حضارياً كلياً.. بمعنى أنه يشير إلى تغيير جذري في البنيات الحضارية العالمية الراهنة، وفي وظائفها الإجمالية. ولكن هل الأمر كذلك فعلاً أم إن السيد بوش لم يكن يعني من مصطلحه هذا، وقت إطلاقه، غير إعادة ترتيب العلاقات الدولية داخل النظام الرأسمالي/ الإمبريالي القائم، ومن وجهة نظر المصالح الإمبريالية الأميركية أولاً بأول، ومن حيث هي مصالح مترابطة صميمياً مع مصالح رأس المال الصهيوني!!؟

أعتقد أن هذا التساؤل يحمل إجابته في الشق الثاني منه، رغم كل مستجدات الوضع العالمي بما فيها الدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية - ثورة المعلوماتية - وما يبشّرُ به عنها من "عطاءات" حتى على المستويات البنيوية

الحضارية: الباحث الأميركي المستقبلي المشهور (ألين توفلر) في كتبه: "صدمة المستقبل" و"خرائط المستقبل" و"الموجة الثالثة" و"تحول السلطة"... والثلاثة الأخيرة منها مترجمة إلى العربية لمن شاء الاطلاع عليها.

وأعتقد أيضاً أن سلامة البحث في ما هو إجمالي عن طبيعة المرحلة التاريخية الراهنة تقتضي التذكير بحقائق العصر الرأسمالي -الإمبريالي الراهن، وتطوراتها، ومستجراتها: الخاصة/ الأوروبية، والعامّة/ العالمية، مثلما تقتضي النظر في جوهر قيمه، وفي نظام العلاقات المتأسس على تلك القيم.. ذلك النظام الذي أعاد إنتاج ثقافة أوروبا بمجملها وفقاً لمقتضياته، وحمل سيكولوجية "الأوروبي" بمزيد من المكونات الدافعة إلى شوفينية عرقية عنصرية بغیضة، مثلما حدد بدقة حدود وكيفيات علاقات أوروبا ببقية العالم خلال خمسة قرون متواصلة.

إن البحث التاريخي الجاد يُظهر بوضوح أن أوروبا هي منتجة أول عصر عبودي عالمي، بالمعنى الدقيق للمصطلح، انطلاقاً من الإغريق - أثينا واسبرطة خصوصاً - ثم الرومان لاحقاً. وفي نهايات هذا العصر تبنت أوروبا نوعاً من "مسيحية" مُهوّدة ومُهلّية في وقت واحد، وبعد إبادة الاتجاه الأريوسي العربي - نسبة إلى البطريرك المصري أريوس الذي كان بطريرك الاسكندرية ورفض القول بأي شكل من أشكال لاهوتية السيد "المسيح(*)" -... وعليه، فقد تداخلت العناصر الوثنية، واليهويّة - نسبة إلى يهوه - والسفسطة الهيلنستية المتأخرة في صياغة "مسيحية" أوروبا، الأمر الذي سيجعل حتى من الأطروحات القيمية في الأناجيل المتداولة "مجرد أقوال" تُردّد في الصلوات وأثناء ممارسة الطقوس، دون أن يكون لها أي أثر حي وحقيقي في الأفعال والممارسات.

واستقراء التاريخ الإغريقي يشير إلى أن نهضة الهيلينيين تبدأ نحو ٧٠٠ ق.م عبر مسارين اجمالين اثنين:

الأول : هو التجارة المعتمدة على الرق كنظام عام لسائر دويلاتهم في شبه جزيرة إيتيكا الصغيرة وجوارها.

والثاني : هو العمل في الارتزاق العسكري لدى أواخر فراغة مصر الراغبين في مقاومة الفرس. ومن هذا الارتزاق ستتولد أسس النزعة الارستقراطية العسكرية ومطالباتها.. وهذه النزعة ستصير - بدورها - إضافة إلى الاسترقاق، الأساس الإجمالي للسيطرة الرومانية اللاحقة على مجموع مناطق حوض البحر المتوسط.

وبصرف النظر عن النتاج الفكري - الفلسفي والعلمي - لكبار مشاهير المفكرين الإغريق، فإن جوهر نظام القيم التي حكمت مجمل علاقات الناس، في إطار "الاسترقاق" المعمم بالقوة العسكرية، إنما يتمحور جذرياً على فكرة "امتلاك الثروة" دون النظر إلى الأسلوب الذي يتحصل به هذا الامتلاك. وبالطبع ذهبت روما بعيداً في هذا الاتجاه الذي يتحول فيه الإنسان إلى أداة للثروة بدل أن تكون هي أداة لتفتح روحه نحو ما هو أكثر إنسانية وأكثر نجوعاً للبقاء الحضاري العام، القائم على الاعتراف المتبادل بالحقوق والمصالح والمنافع لكل الأفراد والمجموعات الداخلة في نسج ذلك الكل الحضاري الواسع والسائد آنذاك.

إن الإنسان - هكذا - يصبح عبداً لثروته، حيث وجودها وكبرها يحددان درجة

ترتيبه في الهرم الأوليغارشي الأرسطوقراطي المهيمن.. بينما انعدامها يلغي الاعتراف بإنسانيته، وينزله إلى درجة "الرقيق"، والقابل - بالتالي - لأن يكون، في ذاته، سلعةً ليس أكثر!

وإذا أضفنا إلى هذه النتيجة محصلة ما يستقرئه المرء أيضاً من الأسفار الأساسية في التوراة التي ستصير (العهد القديم!) - وهي محصلة ترفد تلك النتيجة وتعززها قدر ما تتعزز بها - فإنه سوف يتأكد من نوعية "الروحية" التي أخضعت لها مسيحية السيد المسيح، حيث هي لم تزد عن أن تصير مجرد قناع لنزوع الامتلاك البراغماتي!.. إن (ثلاثين الفضة) التي قبضها يهوذا لتسليم يسوع، حسب رواية الأناجيل المتداولة، ستكون هي الأهم والأوفر حظاً من التقدير، والأجدر بالتقديم على سائر ما يتبقى في تلك الأناجيل.. تماماً مثلما كان (العجل الذهبي) وقت غياب موسى "لمقابلة رب الجنود" هو المعبود الفعلي لبني إسرائيل - وحسب التوراة! - رغم وجود هارون!

إن عصر "النهضة!" في أوروبا لم يكن الإعلان عن انتمائه إلى (الأجداد!) الإغريق والرومان محض مصادفة، أو محض تعلقٍ بآداب وفلسفات وثقافة مجردة.. وإنما كان، وفي الصميم، إعلاناً عن الانتماء إلى "الروحية" التي أنجزت عصر الرق ثم تكاملت بدورها فيه، وإعلاناً عن الانتماء إلى أساس نظام القيم في ذلك العصر: "امتلاك الثروة" وفق المبدأ الميكيفيلي المشهور (الغاية تبرر الوسيلة) وعليه، فإن السيد ميكيفيلي لم يكن - هكذا - أكثر من "نباش قبور" ولم يكن مبتكراً لشيء من "عندياته" على الإطلاق!

وفي إطار هذا كله، فإن ضوضاء "عصر الأنوار" الثقافية، وشعارات العدالة

والإخاء والمساواة، ستموت بسرعة مذهلة.. وستتحول- بالسرعة ذاتها- إلى نوع من الغطاء الديماغوجي لفعالية "الروحية الحقيقية" التي تشتغل في عمق حياة الناس وهم "ينهضون!" في أوروبا إلى امتلاك ثروات العالم بكل الوسائل المناسبة، وفقاً لقيمة فضة يهوذا الاسخريوطي، وعجل إسرائيل الذهبي، لا وفقاً "لمحبة" يسوع ولا "لمثل" أفلاطون!!

وفي إطار التحول: من "استتفاع" مرحلة الاقطاعية الأوروبية، التي هزتها مستجرات الحروب الصليبية الفاشلة من الجذور، إلى "النهضة" نحو امتلاك ثروات العالم.. في ذلك الإطار سَنحت الفرصة الكبرى "لعجل الذهب" اليهودي، المعبود في أحلك لحظات التيه، كي يضع نفسه في أساس العملية الهائلة المقبلة.. مثلما وجد أصحابه- من قبل- فرصتهم المواتية كي يجعلوا من أسفار "عهدهم القديم" أصلاً ومرجعاً للأناجيل، رغم كل ما بين هذه وتلك من اختلاف وتعارض وتناقضات وفجوات لا يمكن ردمها أو إقامة أية جسر فوقها بتاتاً!

وكاستطراد-وفيما نحن نسوق المقدمات للوصول إلى الإجمالي الذي يسم عصرنا الحضاري الراهن- فإن بعض التفاصيل كاضطهاد بعض اليهود في أوروبا بين فترة وأخرى، لا تغير شيئاً من طبيعة السياق العام لإيقاع العصر، ولا من طبيعة العناصر المكونة لحركة التاريخ فيه... تماماً، كما لا يغيرها نمو العلم الغربي، أو وجود نزوع إنساني رفيع لدى كثير من مفكري هذا الغرب، مثلما لم تغير فلسفات أفلاطون وأرسطو وشراحهما شيئاً من إيقاع عصر الرق الإغريقي الروماني أو من علاقته وطبيعة حركة التاريخ فيه.

وإذا كانت أوروبا قد دفعت أثماناً باهظة لقاء الصراع المستمر بين دولها على

الثروات ومصادرها فإن ما دفعته، وتدفعه حتى الآن، بقية العالم بمختلف شعوبه: من أطفال التحضر البدائيين.. إلى أصحاب الحضارات الباذخة الراسخة، لهي أثمانٌ تفوق كل تخيل وكل وصف. ودائماً يجد المتأمل في ذلك كله أن وراء كل ما جرى ويجري توجد فضة يهودا وعجل الذهب المعبود: مطلوبين وفق مبدأ ميكيا فيلي الذي وجد صياغته المثلى في براغماتية السيد وليم جيمس وتابعيه.. ودائماً هناك مخالب الشيطان صاحب الصفقات الفاوستية، والذي غالباً ما يرتدي قناع قديس فيما هو يدير ترسانات التدمير كيما يقنع الضحايا -إلى الأبد- بطهارته الملائكية!.. وكيف لا، وهو يتكئ دائماً على الأصل المزعوم للأناجيل (=العهد القديم) حيث تتكرر بكثرة مثيلات هذه "العبارة/ الوصية" (متى أتى بك الرب إلهك إلى الأرض التي أنت داخل إليها لتمتلكها، وطرد شعوباً كثيرة من أمامك.. فإنك تحرمهم - أي تبيد كل حياة فيهم!- لا تقطع لهم عهداً ولا تشفق عليهم)؟! سفر التثنية ١٧-٢

حقاً، إن الزواج القسري المنكود بين "مسيحية" سيئة الحظ وبين السفسطة الهيلنستية من جهة، والشوفينية التوراتية الحاقدة من جهة أخرى، وعلى قاعدة القيم الوحشية لعصر الرق.. ذلك الزواج قد أعيدت "يقظة!" محصلاته كيما يصير (الرب العملي الحقيقي) لعصرنا هو المال/ رمز تملك الثورة الفوارة بالدم الإنساني المغدور!.. فهل سيكفي هذا لنجوع البقاء الحضاري للبشرية؟!

ولكن ما لنا نستعجل الأسئلة الفاصلة بصورة مسبقة، أو بلا ما يجعلها لازمة عبر سياق البحث ذاته؟!.. فلنعد إذاً إلى ما كنا فيه.

إذا كان القرن السادس عشر قد دشّن - أوروبياً - قصّ الشريط الحريري لمرحلة

الإبادة شبه الكاملة لهنود أميركا، وللسكان الأصليين في استراليا وجنوب إفريقيا.. وسواها، بغية الاستيطان محل أولئك البشر، وبغية التمتع بثرواتهم التي بدت مذهلة للمستكشفين الأوائل ومن لحقهم من المغامرين والرعاك والهاربين من (التصفيات الدينية المقدسة!)، فإن القرن السابع عشر قد قدم التسويغ البراغماتي-وعلى مستوى أحد أرقى فنون الأجداد!- لما كان يدور من افتتاحيات مرعبة للعصر النهضوي الذي ستتسلم "البيوريتانية(*)" قيادته بعد فشل أولئك (السذج!!) من الفرنسيين الذين صدقوا حكاية (العدالة-الإخاء- المساواة)!

أما التقديم الفني لتسويغ البراغماتية فقد كان على يد شكسبير -العظيم جداً- وفق العقلية والقيم البيوريتانية التي ستعم لاحقاً، وبمختلف أشكال القوة، على اعتبار أنها الصياغة الأرقى لقيم الأجداد الأغرقة والرومان.. وذلك على نمة ليف تولستوي، العظيم بالفعل، والذي قام بتشريح وليم شكسبير من داخله، ومن منظور إنساني وموقف نقدي في كتابه الصغير الهام: "شكسبير والدراما (***)" ونحن نأخذ هنا باستنتاجات تولستوي خلافاً لكل ما بنته الثقافة الغربية المهيمنة حول شكسبير.

وفيما كان السيد شكسبير ينتج (تاجر البنديقية) مسرحيته الشهيرة التي يصب فيها نغمته العارمة على النهج الشايلوكي اليهودي في التعامل (*) كان العقل السياسي الانكليزي يتهيأ لفترة كرومويل حيث ستُخترعُ (الصهيونية) كتنظيم للأصولية اليهودية، وفي وقت كانت فيه انكلترا (نظيفة تماماً- والتعبير لهم هم الانكليز) من وجود أي يهودي فيها! وكان ذلك التنظيم هو الأساس الذي سيعيد هرتزل البناء عليه لاحقاً.

ويبدو في الأمر مفارقة شديدة الغرابة: شكسبير الغارق في الإنعامات

الملكية، وإنعامات صنّاع السياسة الانكليزية التي كانت البيوريتانية سمتها وجوهرها الأساسيين، مثلما هو غارق في نهج تفكيرهم البراغماتي وصراعاتهم الدينية والدنيوية في حينها، يصور اليهودي النمطي وحشاً من أكلة اللحم البشري.. بينما صنّاع السياسة اللاحقون لمرحلته -خصوم البيوريتان، ومرسّخو البراغماتية- يسعون بدأب مسعور لاستقطاب اليهود في الأطر البرنامجية الصهيونية التي ستصوغ لهم مستقبلهم الخاص المميّز!.. فما هو إذاً سر هذه المفارقة؟!

إن اجتزاء أية واقعة من سياقها العام، أو تجريد أي تعبير فكري/ فني من وظيفته الأيديولوجية داخل مثل ذلك السياق، لهما أمران يئمان: إما عن الجهل وإما عن "زعبرة" معرفية متعمدة.

إن طبيعة الصراعات التي كانت تدور آنذاك في مجموع "القارة الناهضة!"، ومنها انكلترا، حيث كان اليهود يشتغلون بتجارة المال الربوية - كاستجابة لظروفهم الخاصة - فيمولون مختلف الأطراف المتصارعة، ويقفون أخيراً إلى جانب المنتصر عبر توظيف أموالهم في خدمة سلطته.. كل ذلك هو ما يجب أن يكشف لنا عن سر المفارقة المذكورة.

فانكلترا المعزولة، والمنهكة بصراعاتها الدينية وغير الدينية لم يكن ينقصها سياسيتها ذلك الطموح إلى أخذ الدور القيادي للقارة في خضمّ الصراعات المفتوحة. وهذه القيادة كانت قد استقرت نسبياً في اسبانيا والبرتغال، وإلى حدّ ما: في هولندا.

ونحن هنا لا نريد التحدث عن الصراعات الدينية داخل القارة، رغم أنها لا

تخرج عن كونها امتداداً أو مظهراً لصراعات تملك الثروة ومصادرهما -ولنتذكر جيداً أنها إنما نشبت بعيد انتهاء الحروب الصليبية- بل نحن نتحدث فقط عن الصراع على "الثروات- اللحم" ومصادرهما في "العوالم الجديدة". ولقد كانت انكلترا آنذاك مستنزفة بشدة، وتفتقر بحدة إلى التمويل كي تخرج من عزلتها نحو تحقيق طموحها في اصطياد تلك الثروات/ اللحم، واقتناص الدور القيادي من مراكزه القارية المذكورة. وكان "الشايوكيون" هم وحدهم من يستطيعون تقديم التمويل المطلوب.

وهكذا، فيما كان السياسيون يشتغلون باستجلاب أولئك الشايوكيين عن طريق اختراع (المنظمة الصهيونية) كان الفن الشكسيري قد أخذ على عاتقه تغيير "زبائنهم" القاريين منهم عبر المبالغة في بشاعة ما ارتكبه في المراكز القارية، أو ما يمكن أن يرتكبه قياساً على وقائع (تاجر البنديقية).. وباختصار، كان الفن الشكسيري يؤدي وظيفته بتقديم الوجه الآخر الضروري "للعلمة السياسية". وبالطبع، فإن الروحية البراغماتية لا تجد في مثل هذه اللعبة "النافعة" أي إخلال أو غرابة!

وكاستطراد، نراه ضرورياً جداً، فإن "لعبة" شكسبير السابقة يجب ألا ينظر إليها إلا في إطار يضم أيضاً صورة "عطيل" المغربي/ العربي: ذي اللون المرفوض عرقياً، وذي الطبيعة الانفعالية الغبية التي توحى بأن الانتصار على صاحبها- أو أصحابها بالأحرى- هو أمر ممكن وبسهولة تامة! فهذه الشخصية النمطية-عطيل- مهما تكن بطولاتها وحنكتها الحربية، فإنها لا ترى من العالم إلا "المرأة" أولاً وأخيراً! وعليه، فإنها ليست مصادفة ألا يجعل شكسبير هذه الشخصية إلا عربية!.. إن الفن الشكسيري يخدم أيديولوجياً بقوة مؤثرة، وفي عمق الطموحات السياسية الإنكليزية وجذر خططها! أوليس المجال الذي سيكون (المجال الحيوي) للفعل الصهيوني المرتقب هو أرض العرب الذين ليس لهم إلا هذه "المواصفات

العطيلية؟! (*).

إن هذه المسرحية: "عطيل" هي حبة الحلوى المعسلة التي قدمت آنذاك، وعقب انتهاء الحروب الصليبية، للأصوليين الشايلوكيين كإجراء للمبادرة إلى المشاركة في مشروعات الطموح الانكليزي! فإذا عرفنا شيئاً مما كان يعانيه اليهود في "غيتواتهم" داخل القارة من إزدراء واضطهاد- كانت انكلترا برئية منه لأنها كانت نظيفة منهم!!- أدركنا قوة الإجراء الذي كان يقدمه برنامج الصهيونية لليهود- وللشايلوكيين منهم خصوصاً- كي ينخرطوا بقوة، وبدفع من المخاوف والإحباطات داخل القارة المضطربة، في مجموع العمليات المترتبة على مجمل الطموحات الانكليزية.

إن ما نريد أن نخلص إليه من وراء ما قلناه في هذا الصدد هو أن الدور اليهودي- الدور الأصولي والربوي الشايلوكي على وجه الدقة- كان دوراً جوهرياً في إرساء أسس العصر الذي سيصير رأسمالياً/ امبريالياً مقوداً بالمكر والحدق البيوريتانيين، مثلما سيستمر دوراً رئيسياً في مجموع التطورات اللاحقة عبر نمو هذا العصر. وهذه، بالطبع، ليست "أكذوبة ماركسية!" على الإطلاق.. ولا دعاية مضادة أو "موقفاً لا سامياً!" متبقيين من رواسب الحرب الباردة وما قبلها في عقولنا العطيلية!!

ولن نستطرد في الجري وراء تفصيلات هذا الدور اليهودي الشايلوكي في صياغة عصر الرأسمال الربوي، ولا في مستجرات ذلك على عامة اليهود. فالشايلوكيون "لعبوا" بزخم خفي بين القوى المتناحرة، فكسبت أكثرية هؤلاء بينما حصدت غالبية اليهود إذلالات انتهت بمذابح في كثير من الأحيان. وهذه محصلة

طبيعية للدخول في "سوق مضاربات المصالح" التي كان حصاد الشعوب الأوربية منها أسوأ بكثير من حصاد اليهود. أما لماذا جعل قتل أيّ يهودي في مذبحة - رغم أنه ليس أكثر من قربان للعجل الذهبي الشايلوكي - قضية تحفل بكل الجعجات والطنطنات المعروفة المألوفة فذلك أمر يحتاج إلى تفصيل لسنا في صدده هنا. فللصهيونية وحلفائها أساليب غرائبية في تحصيل ما لها من "مستحقات التاريخ" /تاريخ " لعبها" هي بين القوى المتناحرة... وذلك في الوقت ذاته الذي يتعامى فيه قادتها أو ممثلوهم -كالسيد بريس -عن أنهم بدورهم كانوا، وسيكونون، مدعوين بقسوة لأداء ما عليهم من تلك المستحقات!

والأهم بالنسبة لنا هو أن عدداً من كبار الحاخامات في أوربا ظلوا نحواً من قرن يستخفون بالصهيونية وأطروحاتها الدنيوية البيوريتانية. ولكن، حين تعزز الدور الشايلوكي، وبدا واضحاً ما لليهود من منفعة في تحول المال إلى "رب عملي" لملكوت السوق، فإنه سرعان ما طردت من ذهنية اليهود بقايا الفكرة المقبوسة من ثقافة القرون الوسطى والقائلة: إن جبل صهيون هو رمز روحي، وأن "مملكة الرب" في أورشليم هي مملكة روحية أيضاً - حيث أصداء تأثيرات الثقافة العربية الإسلامية في عصر سيادتها العالمية شديدة الوضوح هنا-.. وصار يجب، بالتالي، أن يستقر العجل الذهبي في هيكل سليمان المزعوم الذي لم يجد له أيّ باحث أيّ أثر رغم كل زخم الرغبة وكثرة التنقيب.. وذلك بدلاً من أن يبقى الرب الإله الحقيقي مستقراً في هيكل القلب والروح الإنسانيين كما لدى سائر المؤمنين بالإله الحقيقي، فلا يصغرون ملكوته إلى مجرد كبسولة كوكبية في مجموعة شمسية على ذراع مجرة، تكاد لا تساوي شيئاً إذا ما قيست بمجرات هذا الكون المعجز الفسيح!

إن دخول المال الشايلوكي في صلب البنيات والعمليات البنيوية الرأسالية المتنامية، قد أعاد إحياء أسوأ ما في أسفار "العهد القديم" من نزعات، وأحقاد وطموحات، وشوفينية عرقية.. ونزع عنها كل قناع رمزي محتمل، وصبها جميعاً في صيغة "مشروع استيطاني" في ما عرف باسم (الوطن القومي لليهود) وكل ذلك بإشراف ومشاركة بيوريتانيين كاملين!

إن القرن الثامن عشر سيسجل لنا إسقاط كل ما هو إنساني الطابع في أفكار عصر الأنوار داخل فرنسا ذاتها، وذلك تحت وطأة البراغماتية التي صار يمكننا وصفها أيضاً بأنها (شايلوكية بيوريتانية مشتركة)! وإلى الشرق من فرنسا تماماً، أي في ألمانيا، كان يسجل لنا أيضاً بدايات التفاهم المتأزم للاتجاه العرقي تحت الوطأة السابقة ذاتها.. أما القرن التاسع عشر فسيكون (قرن الإنضاج الكبير): ليس للصراعات الاستعمارية المباشرة وحسب، بل أيضاً لكل طاقات الفكر العرقي وممارساته النحاسية ذات الفرادة المذهلة في وحشيتها، إذ لأول مرة في التاريخ يجري تقتيل وإختطاف كثرة واسعة من سكان قارة برمتها كي يباع الأحياء منهم عبيداً لإعمار المستوطنة الكبرى التي ستسمى (الولايات المتحدة الأميركية).. والتتمة معروفة!..

وفي الوقت ذاته صار هذا القرن المذكور قرن إنجاز العسكرة الكاملة للقارة الناهضة نحو أوسع عمليات النهب المنظم والابتزاز التدميري العالمي خلال تاريخ البشرية كله! وبالطبع، كان لا بد لهذه العمليات الواسعة - وهي تأخذ هذا الحد من الشمولية العالمية- أن تستجر تنامياً موازياً في تطور الصناعة والبحوث المتعلقة بها، وفي دورة الرساميل وتحولات عملياتها والصراعات المتولدة عنها.. إلى آخره، وأن يمتد ذلك كله إلى قرننا الراهن ويستغرقه حتى هذه اللحظة، حسب ما هو

معروف من وقائع وتحليلات كتب عنها وفيها ما لا يمكن لأمثالنا حصره أو إحصاؤه من أبحاث وتقارير ودراسات ومؤلفات.

وما يهمنا بعد هذا العرض للنبيذ التي أوردناها عن إيقاعات حركة هذا "العصر الحديث" أن نشدد الملاحظة على بعض الأوليات والمسارات الأساسية لعمليات النهب الإبتزاري المشار إليها قبل قليل، أو أن نذكر بها -بالأحرى- باعتبار ذلك ضرورياً جداً للوقوف على أرض موضوعية فيما نحن نناقش مخطط السيد بيريس الذي يبدو أنه لا يريد أن نرى إلا ما يقدمه هو لنا باعتباره "أمراً واقعاً" لا مناص من التسليم به!

أولاً : إن ابتداء هذه المسارات التي نما النظام الرأسمالي العالي عبرها وبها، إنما انطلق تاريخياً من حقيقة الاصطدام الأوربي -عسكرياً وقيماً- بالنطاق العربي المواجه جغرافياً لأوروبا في جنوب وشرق البحر المتوسط. ومن وراء هذا النطاق عمقه الإسلامي وثقافته السائدة عالمياً آنذاك، مع صرف النظر عن المراكز الحضارية الكبرى المعزولة ولو جزئياً عن التفاعل الكافي مع هذا "الكل" السائد: أعني الهند والصين.

لقد استقرت القبائل الآسيوية في أوروبا عقب تصفية الإمبراطورية الرومانية الغربية، ولم تكن هذه القارة وقتذاك تستجيب لاحتياجاتها وأطماعها: لا كمصادر إنتاج ولا كمنافس. ولذلك بدا النطاق العربي وعمقه الإسلامي لتلك القبائل أشبه بسد منيع يحجر عليها حيث استقرت، فيما كانت ثرواته والمظاهر الثقافية/الاجتماعية/الاقتصادية لحضارته تستثير أطماعها، وتُسيل لعبها رغبةً بامتلاك ذلك كله. وهكذا تفاقمت النظرة الأوربية إلى العرب، وامتدادهم الإسلامي، على

أنهم "النموذج الشراني للخلق"... حيث يجب استئصاله، ولغرض امتلاك ثرواته ليس غير!! وليس أدل على صحة هذا الذي نذهب إليه من الموقع الذي أعطاه دانتي في "كوميدياه الإلهية" للنبي العربي محمد(ص).

إن الطابع النوعي لهذه النزعة المضادة للعرب وعمقهم الإسلامي، مع ترائف تلك النزعة ومستجراتها بالإحباطات المزمنة التي تؤسس نمطاً من السيكلوجيا الجمعية المرضية ذات الطابع الطفالي العدوانى، قد عمم عالمياً مع "النهضة الأوربية!"... فانفتحت الفعالية المرضية إلى مداها الأقصى: إبادة شعوب.. نهب لحدود له.. تمركز مريض على الذات جسده "نظرية المركزية الأوربية في الثقافة".... إلى آخره، إلى آخره!

ثانياً : إذا كان الانطلاق الأوربي لامتلاك العالم عن طريق تدميره محكوماً بدنياً بالنظرة المريضة إلى العرب ونمط عصرهم الحضاري، فإن ذلك الانطلاق قد استند على قيم الميراث الهجين الذي قلنا إنه تولد من إخضاع "مسيحية" منكودة الحظ للسفسطة الهيلينستية وأصولها الوثنية قديماً وللمفاهيم اليهودية الطاغية على أسفار العهد القديم لاحقاً.

أما تمويل ذلك الانطلاق فقد اعتمد -بدنياً- على المال الشايلوكي وقيمته التجارية، حيث هو لا يعترف إلا بذاته، ولا يهدف إلا إلى تنمية ذاته ربوياً.. مع الاحتفاظ هنا للبراماتية بأقصى حدود قوتها وحضورها كلفسة تبريرية لتأليه هذا المال/ رمز الثروة التي تلغي الإنسان وتحيله إلى أداة لها كما سبق لنا أن قلنا.

ثالثاً : إن الآلة العسكرية التي هي وسيلة التغلب على الآخرين وابتزازهم، وبالتالي وسيلة الحماية لعمل الرساميل وفق قيمها الخاصة، تجد نفسها ملزمة باستمرار أن تستحدث المزيد من الابتكارات التقنية التدميرية والتسلح بها، كيما تتمكن من أداء وظائفها المنوطة بها بكفاءة! وهذه الحقيقة هي ما ستجعل من كل مجمع صناعي حربي، في كل بلد رأسمالي، أحد أهم المؤسسات الصناعية والعلمية فيه وأقواها.

وفي مرحلة معينة من مراحل النمو الرأسمالي يتعزز دور العسكرة الكثيفة: ليس كمجرد حامية لنظام النهب الابتزازي وحسب، بل أيضاً كأحد أفضل مجالات الاستثمار بالنسبة للرساميل.

ولأن المنتجات الحربية تشترط استهلاكها، كأية سلعة أخرى، فإن مستجرات العسكرة على العالم كان أقلها خلق الشروط السياسية والديموغرافية، وحتى الثقافية، لدى مختلف المجتمعات البشرية على الصورة التي تتطلب ذلك الاستهلاك الواسع.. وهذا أمر "لغم" الحياة الإنسانية عموماً بالحروب، وباحتمالات الحروب من كل صنف ولون.. ولا يزال "الحبل على الجرار" كما يقال في المثل الشائع!

على أنه يجب أن نشير إلى أن كل مؤسسة عسكرية سيظل "مجمعها الصناعي الحربي" قومي الطابع: لجهة الإنتاج كما لجهة التصريف. وهذا هو ما سيجعلها أحد الأطراف المهمة في المفارقة التي ستبرز بين ما هو قومي، وما هو كوسموبوليتاني/ فوق قومي، في التطورات البنيوية الأخيرة للرساميل وحركتها العالمية.

رابعاً : إن النمو الصناعي الهائل للمنتجات غير الحربية- مع ما تبع ذلك من نشوء وارتقاء علوم جديدة، وكشوف نظرية، وابتكارات تقنية تطبيقية- كان بدوره الشرط الأساس لإنجاز الدورة الرأسمالية الربوية الناجعة. فالمال ما كان له، في البداية، أن يدور بذاته تلك الدورة العالمية الواسعة.. أي ما كان له أن يعيد إنتاج ذاته ربوياً، إلا من خلال تجسده في "السلعة" أولاً. فالدوران الذاتي لرأس المال المالي يتطلب سوية معينة من نمو نظام النهب وأدواته وتوابعه.. الأمر الذي لن يبدأ تحققه الفعلي إلا في نهاية القرن الماضي، ولن يشهد اكتمال وتكامل عملياته إلا خلال هذا القرن، وخصوصاً في نصفه الأخير. وهذا ما سنعرض له بعد قليل.

وتتناسب دورة المال بذاته مع الوضع التاريخي الغيتوي الخاص باليهود. لكن أولى خطوات البناء الرأسمالي بدأت "قومية"، أي إن الفعالية الرأسمالية الأولية في الأقطار الأوربية المختلفة مالت إلى توحيد "السوق القومية" باعتبارها منطلقاً إلى العالمية.

ولأن المال الشايلوكي تداخل -باعتباره ممولاً- في العمليات الرأسمالية الأولية في عدد من البلدان الناشطة، فإنه سوف يظل مشاركاً هاماً في جملة القوى المتنامية لمؤسسات النهب الرأسمالية الصناعية وغير الصناعية... وسيصير في المحصلة النهائية ركناً قوياً من أركان المنظومة الرأسمالية العالمية.

وينطوي المبدأ العام لدورات الرساميل: (دعه يعمل، دعه يمر) على مفارقة حادة وجوهرية، تنعكس فيها، بوضوح أكبر، أزمة الشايلوكيين والمال الشايلوكي.

إن النزوع القومي لرأسمال البلد الواحد يستجر - خلال فعاليته لتوحيد سوقه القومية - جملة من المترتبات الثقافية، والاجتماعية، والسياسية، والسيكولوجية، التي تُعنى جميعاً بما يشبه أن يكون انغلاقاً في الأفق القومي.. وهذا يتعارض جذرياً مع الطبيعة العليا لعمل رأس المال الرئوي، أعني طبيعته الكوسموبوليتانية، فوق القومية.

وهذه المفارقة ستظل مستجراتها ناشبة، في شكل أزمت دورية، وحروب تجارية أو عسكرية، داخل البنيان الرأسمالي العالمي الكلي.. الأمر الذي يفسر حقائق الصراعات الرأسمالية/ الرأسمالية، والأمر الذي ربما لن يجد الحل - بتقديرنا - إلا مع السقوط التاريخي الشامل للنظام الرأسمالي العام، كنظام لعصرنا الحضاري الراهن برمته.

والرأسمال الشايلوكي، المفتقر أصلاً إلى (وطن فعلي) ينجز فيه سوقه القومية كمرتكز ومنطلق إلى العالمية، وجد نفسه بدايةً يتحرك في الأفق الكوسموبوليتاني، لكن أيّ أفق كوسموبوليتاني لا بد له من نقيضه - أي الوطن القومي - كي يتحقق فعلياً كأفق للفعالية.. في ضوء مختلف الشروط العامة والخاصة، لطبيعة العصر.

وهنا يبرز دور (الصهيونية) وما آل إليه أمرها ومصائرنا داخل الشروط المذكورة.

خامساً : لقد قلنا إن الصهيونية كانت من نتاج العقلية الانكليزية

البيوريتانية لأسباب ذكرناها في حينها. وفيما كانت "القوميات" الأوربية آخذة في تجميع "قطعها المبعثرة"، على أساس من الفعالية الرأسمالية الناشطة، وعلى قاعدة من فلسفة عصر الأنوار المادية، وقيم الامتلاك البراغماتية.. كان اليهود مستمرين في الانعزال الاجتماعي/ الديني داخل غيتواتهم، في سائر المدن والبلدان التي تواجدوا فيها، وكان هذا الانعزال يشكل تحدياً يمكن وصفه بأنه قومي بالنسبة للأوروبيين، وينضاف إلى جملة موروثات التحديات العدائية الدينية القروسطية المتبادلة بين الطرفين.

وفيما كانت الصناعة الرأسمالية تتحول من المانيفاكتورة إلى "المصنع الضخم" ذي الإنتاج النمطي الكثيف، والقومي أساساً، كان رأس المال الشايلوكي يتلمس آفاقه الكوسموبوليتانية تلمساً يائساً، فيما هو مساهم رئيسي في بنيانات "الآخرين"! ومن وجهة نظر الشايلوكيين الذين يحملون في داخلهم كل عناصر التناقض السيكلوجي الغيتوي وإحباطاته المزمنة، فإن النزوع القومي الأوربي المتأسس على الشايلوكية ذاتها قد كشف لهم مدى تزعزع أوضاعهم بتعارضه المباشر مع المبدأ الكوسموبوليتاني لحرية الحركة الرأسمالية... وفي الوقت ذاته أخذ يستثير لديهم "نزوعاً قومياً" وجد أسسه المبدئية في أوهام الميراث الديني التوراتي التلمودي، وبالتالي أصبحت الصهيونية كمنظمة قادرة تماماً على الامتلاء!

وبقدر ما كانت الصراعات تحتد وتحتدم بين "القوميات الرأسمالية الأوربية" كي تتكيف جميعاً داخل نظام الفعالية الكوسموبوليتاني لرأس المال، كان اليهود عموماً يحصدون الاضطهادات التي كثيراً ما تحولت إلى مجازر في نطاقات استقرارهم الغيتوي.

وبالطبع، نحن لا نريد إغفال سائر الجوانب الأخرى التي ساهمت في جعل أوروبا برمتها تقوم حيال اليهود بمثل تلك التصرفات، سواء منها العناصر الثقافية أو السياسية وكلها مستند على أسس السيكولوجيا الفردية والجمعية، والتي تجد تعبيرها الظاهر في: الفعل ورد الفعل.. لا، لسنا نريد إغفال تلك العناصر، ولكننا نريد هنا أن نركز على العام الأهم وعلى محصلاته.

إن أوروبا - وانطلاقاً من الروحية البيوريتانية ذاتها - قد وجدت أن حل مفارقة اضطهاد اليهود، في الوقت الذي تمثل فيه رساميلهم الشايلوكية ركناً من أقوى أركان البنيان الرأسمالي العالمي العام، إنما هو حل يتمثل في إقامة "دولة قومية دينية" لليهود، أو "وطن قومي" لهم حسب تعبيرات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

ولأن العقل السياسي الانكليزي البيوريتاني، بعد مجازفاته ونجاحاته في السيطرة على الهند وامتلاك طريقها الأقرب، قد تعزز فيه عداؤه وعداء أوروبا التاريخي للعرب حسبما ذكرنا قبلاً، فإن الاختيار قد وقع أخيراً - وبتأثير الميراث التوراتي ذاته - على فلسطين!!

وهذا الاختيار جسده تقرير كامبل بنرمان الشهير عام ١٩٠٧، أي إنه أعطاه صيغته السياسية النهائية في سلوك (الإمبراطورية التي صارت لا تغيب عنها الشمس)!!... وبالطبع، ما كان لهذه الصيغة الرسمية أن تولد فجأة. لقد جاءت محصلة قرون من نمو النشاط الرأسمالي الشايلوكي، ومحصلة عصور من العداة التاريخي للعرب كما بيّننا.

وهكذا صار التخطيط لتجميع اليهود في (غيتو واحد كبير) هو الحل البيوريتاني الأمثل لإشكالية علاقة أوروبا باليهود، بقدر ما هو تعبير عن الرغبة التاريخية الجامعة لأوروبا بإبادة العرب، باعتبارهم -مع عمقهم الإسلامي- نموذج الشر المطلق: إذ إن محمداً (ص) قد أسقط عصر الرق الأول، ثم وقفت الحضارة التي أنشئت على أساس رسالته سداً في وجه الحنين الأوربي لإعادة استرقاق العالم ونهب ثرواته على الطريقة الإغريقية/ الرومانية القديمة، حتى تم ذلك لأوروبا أخيراً، ولكن في صورة معصنة.

واختصاراً، فإن العقل الإنكليزي البيوريتاني الذي أنتج (المنظمة الصهيونية) كجاذب لتمويل طموحاته بدنياً، قد حولها -وفق مقتضيات تطور العصر الذي صار برمته شايلوكياً- إلى وسيلة لإنتاج "أول دولة أصولية" في هذا العصر.. دولة شايلوكية النهج والقيم، وعلى مثال صورة النمط الحضاري الذي أنتجها كجزء أساسي من بنيانه.

بعد هذه الملاحظات لا بد لنا من بعض التأمل في الخطوط العامة لمصائر العالم في الفترة الراهنة، وعقب خمسة قرون من هذا الذي يسمونه (نهضة أوروبا!)، كما نستطيع أن نرى أو نتلمس شيئاً من الحقائق المحيطة بهذه "الدولة الأصولية الشايلوكية": عالمياً وعربياً.. ثم نزن "طموحاتها" وفقاً لعلاقاتها بتلك الحقائق، وانطلاقاً مما يقدمه لنا مخطط السيد بيريس لصناعة (شرق أوسط جديد) يستجيب لتطلعات رأس المال اليهودي في حل مفارقة العلاقة بين حركته الكوسموبوليتانية وحاجته إلى "أرض" ينطلق منها: أرض صالحة لحمل اللحم التوراتي بأمبراطورية عالمية، ترث هي أيضاً ما لا يجب أن تغيب عنه الشمس!!

لن نفصل، ونحن نتلمس السمات الإجمالية للوضع العالمي، في تاريخ إنجازات الصناعة الضخمة الممركزة -أو مرحلة المصنع الضخم ذي الإنتاج النمطي الكثيف، على حد تعبير توفلر- ولن نغوص وراء الذي اقتضته هذه المرحلة من نهب واسع للموارد الأولية ولمصادر الطاقة خارج أوروبا واستطالاتها الاستيطانية المصنّعة .. مثلما لن نتحدث عن السوق المتسعة والتي صارت الآن تشمل الكوكب كله.. ولن نفصل في ما استجره ذلك من برمجة لزمان الإنسان بما ينسجم مع شروط ميكانيكية ذلك الانتاج الكثيف، أو برمجة لسيكولوجيته الفردية ولعلاقاته المجتمعية وقيمه التعاملية التي أعادت صياغتها حركة السوق وغايات الربح الشايلوكي.. الخ.

وبالمقابل أيضاً لن نتفاعل بما يبشر به توفلر عن التغيرات التي ستدخلها الثورة التكنولوجية مستقبلاً على ذلك كله. فما يهمنا هنا هو: صورة الوضع العالمي الراهن التي أطلق السيد بوش على خطط أميركا لإعادة صوغ معادلاتها المتغيرة وتوازاناتها الهشة اسم: "النظام العالمي الجديد" .. مع إسناد تلك الصورة دائماً إلى خلفياتها التاريخية دون أن نذكر من ذلك إلا ما يعيننا على إقرار ما نحن في صده وحسب.

وكأساس لا بد من البدء منه، فإن علينا أن ننظر في ما حدث خلال العقود الخمسة الماضية، ولكن بطريقة مكثفة ومحسوبة.

لقد تمكنت الولايات المتحدة (ولاحقاً سندعوها "أميركا" وحسب) من أن تعيد بناء النظام الرأسمالي العالمي المنهار عقب الحرب العالمية الثانية، وأن تقوده وفق مقتضيات جديدة من تطور الفعالية ذاتها -وعلى الطريقة الأميركية- تحت شعار: (مواجهة الخطر الشيوعي) ممثلاً في الاتحاد السوفيتي السابق ومجموعة الدول التي صارت متحالفة معه وتدور في فلكه. وقد عرفت هذه المرحلة بمرحلة الحرب الباردة. ومن المهم هنا أن نذكر القارئ بأن أهم حدث دولي تفتتح به هذه المرحلة هو بالنسبة لنا "الإنجاز الرسمي" للدولة الأصولية الأولى الشايلوكية: أي الكيان المسمى رسمياً "دولة إسرائيل"!

ولن يفوتنا هنا أن القيادة الأميركية هي نخبة الأوليغارشية البيوريتانية: عقلاً ومنشأً. فهي إذاً بدورها في ذلك الحدث لم تزد على أن أكملت الخط التاريخي البيوريتاني الأصلي في دفع الصهيونية، التي صارت منظمة للذراع الرأسمالي الشايلوكي، إلى أن تُوجد "تكنة" لتمرکزها في قلب الوطن العربي، مع دمج هذه التكنة باسم "الدولة القومية اليهودية" كبداية حل للمفارقة التي يعاني منها الرأسمال الشايلوكي، حسبما ذكرنا في الفقرة السابقة.

ولكن، لنؤجل الحديث في هذا الأمر مؤقتاً، ولنعد إلى "قصة" الحرب الباردة.

إن الشيوعية إذا كانت قد نبتت -كمنهج معرفي وكفلسفة ونهج ممارسة ضد الرأسمالية- في أواسط القرن الماضي، فهي إنما نبتت في "رحم" تلك الرأسمالية: أي في أوروبا، وداخل نظامها القيمي المادي، مع الاختلاف الجذري بشأن توزيع الثروة ونظام التملك.. وما إلى ذلك مما لا يخرج في جوهره عن أسس النظام القيمي المذكور.

وإذا شئنا تلخيص ذلك كله قلنا: إن الشيوعية ولدت من رحم نظرية المركزية الأوربية في الثقافة، ونمت وشبت ونضجت في أحضانها بحيث لم تتمكن من رؤية أي بنى مجتمعية/ حضارية خارج أوربا إلا على أساس معايرتها بما هو أوربي وقياساً عليه.

وهكذا، فإن النظم السياسية الشيوعية المتأسسة -نظرياً- على المنهج الماركسي، والمعتمدة على تطويراته اللينينية المنبثقة من واقع روسي مخصوص، إنما هي محصلة "ظاهرة فرعية" نقيضة للنظام الحضاري الكلي: نظام الرأسمالية الشايلوكية. وعليه، فإن انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه وتحلل النظام السياسي/الاقتصادي العام له وللدول التي كانت تابعة له، إنما يساوي -في الحقيقة- انتصاراً للنمط الحضاري العام، أي الرأسمالي ثم الإمبريالي، على إحدى النقائض الكبرى المتولدة عن حركته ذاتها في السياق الإجمالي لحركة التاريخ.

وبناء على ذلك فإن التفكير بأي بعدٍ حضاري مختلف في ما يعنيه مصطلح (النظام العالمي الجديد) إنما هو مجرد جهل أو كذب على الذات، لا أكثر ولا أقل.

وفي مرحلة الحرب الباردة مورست -بعمد أو بغير عمد- إحدى أكبر الكذبات المعرفية في التاريخ الحديث. فقد صار العالم ينقسم رسمياً، ومن قبل الجميع، إلى: عالم رأسمالي، وعالم اشتراكي مواز، وعالم ثالث أو مجموعة الدول النامية حسب التعبير "رفيع التهذيب!" للإعلام العالمي، وحتى لكبار السياسيين والمفكرين والكتاب.. إلى آخره.

وما دمنا نعرف الآن ما هو "العالم الرأسمالي"، وصار "العالم الاشتراكي الموازي" شيئاً في ذمة التاريخ، فما هو بالفعل ذاك "العالم الثالث" أو الدول النامية، أو ما شئتم من المصطلحات المرادفة؟!

في حقيقة الأمر لم يكن "العالم الثالث" إلا مجموعة الأقطار التي كانت "موضوع" الاستعمار العسكري المباشر قبل الحرب العالمية الثانية، ثم "استقلت" بعدها.. مع تحفظنا الواسع على المدلول الشائع لكلمة "الاستقلال" هنا.

لقد قلنا قبلاً إن "تلغيم" العالم بأسباب الحروب وفقاً لمتطلبات "المجمع الصناعي الحربي العالمي" ذي المكانة والفعالية المتزايدة بتواتر بالغ الاضطراب، كان ولا يزال أحد أهم أساليب الابتزاز الرأسمالي العالمي للأقطار المستقلة بعد الحرب العالمية الثانية.

إن التطور في أساليب وميكانيزمات النشاط الرأسمالي / الإمبريالي هو الذي قاد -إضافة لما خلفته الحرب من أعباء على أوروبا- إلى انسحاب الجيوش المستعمرة من المستعمرات، تاركة وراءها "حكومات" تملك أعلاماً وأناشيد وطنية، وحدوداً غالباً ما تفقر إلى تطابقها مع الحقائق الجغرافية والديموغرافية / الاجتماعية: حدوداً يعجز ما هو داخلها بالمشكلات المتخلفة عن النهب الإبتزازي المزمّن وآلياته، وكثيراً ما هي حدود وهمية رسمت حول مجموعة من آبار النفط أو حول منجم يورانيوم أو نحاس أو أي مورد منجمي آخر.. فهي بالتالي حدود ملغومة إلى الحد الأقصى باحتمالات الحروب المحلية بين "الهيران"! وهكذا، كان شعار الدفاع عن الأوطان يستجر استهلاك المزيد والمزيد من منتجات المجمعات الصناعية الحربية بقروض تسدد من الموارد المحلية التي تتحكم بأسعارها مصالح

الكونسرسیومات النهائية.. وهي في كل الأحوال موارد مستنزفة قبلاً، وأحادية، ومصدرة في شكلها الأولي الخام.. إلى آخره.

ومن جهة أخرى تم جر "الدول حديثة الاستقلال" وراء فكرة للتنمية بما لا يراعي مواردها وقواها وحاجاتها الحقيقية، وزرعت فكرة "المكننة المتقدمة" كأساس لعملية التنمية. وهكذا جُرَّت هذه الدول الجديدة إلى "سباق صناعي" أقل ما يقال فيه إنه كاذب. وصار عليها أن تستورد (المصنع الضخم) دون توفر الذهنية المتطورة لتشغيله، ناهيك عن توفر حاجاته من الموارد الأولية، أو توفر السوق التي يجب عليه أن ينافس فيها!.. وفوق ذلك كله، فإن ذلك "المصنع الضخم" ما كان يتم تصديره إلا إذا كان منسقاً من الخدمة في بلد المنشأ، وفي أحسن الأحوال لا يُصدّر ما لم يبق مربوطاً ببلد المنشأ أثناء تشغيله، مع تناسينا لإرتباطه الحتمي بمصادر قطع التبديل وما إلى ذلك!

وبالطبع، ما كان لهذه التنمية - المستحيلة، في الحاصل النهائي - أن تبدأ إلا بقروض استثمارية أو خدمية ذات فوائد عالية.. وكانت النتيجة - باعتبار العملية برمتها وسيلة جديدة لمزيد من النهب - أن فشلت هذه التنمية في غالبية بلدان العالم الثالث الذي تجدد استنزاف موارده إلى درجة الخراب الشامل على مستوى البنى التحتية. أما المديونية المترتبة على "العسكرة الدفاعية"، وعلى هذه التنمية المستحيلة، فقد وصلت أرقامها إلى ما يشبه الأرقام الفلكية: نحو من /٣٥٠٠/ مليار دولار في بداية التسعينيات، وتزيد خدمة هذه الديون - ناهيك عن دفع أقساطها - عن مجموعة فوائض الانتاج القومي في عديد من البلدان!.. وبينما يولد كل فرد في العالم الثالث مديناً بنحو من ألف دولار للمؤسسات الرأسمالية العالمية، فإن تقديرات ربح تلك المؤسسات عن كل دولار جرى "توظيفه" في الدول النامية

يقارب أربع دولارات أو أكثر. وهكذا وجد هذا "العالم الثالث" نفسه يعوم في المجاعات والخراب غالباً، أو يقف على حافتهما في نماذج قليلة، هذا عدا ما استجره ذلك كله من كوارث حربية وبيئية لا نظير لها في التاريخ. وعليه، فإن العالم قد انقسم فجأة -عقب تحلل الاتحاد السوفييتي وتوابعه- إلى:

-شمال غني مصنع ومتخم.

-وجنوب فقير مدين، أو بالأحرى جنوب يعوم في لجة الكارثة!

غير أنه -ووفقاً لمسلمتنا الفائلة بأن مستحقات التاريخ لا بد أن تدفع عاجلاً أو آجلاً- يجب أن نلاحظ أن أول ما يترتب على هذا الوضع هو (انكسار الدورة الرأسمالية) بسبب من عجز هذا (العالم النامي المنهوب/ أو الجنوب المفقير المدين) عن الاستجابة لمتطلبات حركة السوق، اللازمة بدورها لسلامة دورة رأس المال الربوية ونجوعها... وهذا ما يفسر لنا -بدوره- سر الأزمة العاصفة التي تجتاح الحصون الإمبريالية التقليدية، وعلى رأسها (أمريكا القائدة!)، ويفسر بالتالي حدود المعنى الذي يتضمنه مصطلح (النظام العالمي الجديد) يوم أطلقه المستر بوش وهو على أبواب الحرب الثانية في الخليج.

إذاً، الجنوب المدمر بالشراسة الموصوفة أعلاه أصبح عاجزاً تماماً عن القيام (بدوره!) كموضوع لفعالية الدورة الربوية للرسميل. ورأس المال -المالي منه

والصناعي - نضج الآن شرط إظهار طابعه الكوسموبوليتاني، فاتحدت كثير من مؤسساته في كونسرسيومات فوق قومية، بينما لا تزال المجمعات الصناعية الحربية قومية الطابع والبنية بصورة إجمالية، بل تكاد تكون مبالغاً فيها! وهذا يعني أن التعاون الصناعي الحربي بين مختلف الحلفاء الرأسماليين تعاون جُد محدود، وكذلك جملة الآلة العسكرية الخاصة بكل دولة، والمكلفة بحماية "مصالحها" القومية في نهاية الأمر!..

وكما اشتدت أزمت الكساد والبطالة في دول الشمال الغني، بسبب الصدع الهائل الذي يسببه وضع الجنوب لدورة الرساميل، فإن المجموعات المجتمعية، في كل دولة، يزداد انغلاقها القومي فعلياً.. بل إنه يأخذ شكل تعصب يصل في بعضها إلى حد النزوع الفاشي المعلن.

إن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما الذي يخبئه فعلاً إجمالي وضع العالم، بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وملحقاته، وبعد أن صار "الجنوب" إلى ما شخّصناه فيه في الفقرة السابقة؟!

ويمكن أن يطرح مضمون هذا السؤال بصيغة أخرى هي: هل يمكن لأية "إعادة ترتيب تجميلية" لصورة الوضع العالمي - ولو بأعتى آلة حرب كالآلة الأميركية - أن تصادر الفواعل غير المنظورة في سياق حركة التاريخ والتطور التاريخي، وأن تمنع بالتالي دفع المستحقات المؤجلة لهذه الحركة منعاً نهائياً؟!

دعونا أولاً ننمّلس بعض تفصيلات صورة العالم في مختلف أجزائه - بما في

ذلك الجنوب المدمر - كيما نضع أيدينا على شيء من حسابات الاحتمالات المفتوحة، متذكرين دائماً أن "صورة اليوم" إنما هي محصلة للأمس وما قبله.. وأن الغد مرهون بذلك كله، وفي عمق مجريات حركة الحياة البشرية، لا في تصريحات السياسيين ولا في خطط الجزرالات أو مشروعات ملوك المال!

أ- إذا كان الانهيار المفاجئ للاتحاد السوفييتي قد كشف -في الحقيقة- ليس فقط عن تحلل لآلة الدولة هناك وحسب، بل أيضاً عن تحلل بنيوي -كان مخبوءاً ومسكوتاً عنه تحت ستار الإجتراح الطويل للشعارات الدوغمائية - شمل سائر البنى التحتية: الاقتصادية/ الاجتماعية/ الثقافية/ المؤسساتية التي عاشت نحواً من ثلاثة أرباع القرن.. فإن قراءة متعمقة لأوضاع مجتمعات الجنوب المنهوب تشير بدورها- وبدليل الظواهر الطافية على سطح الحياة فيه- إلى تحلل بنيوي أيضاً، تحلل له طابع الشمول لسائر ميادين الحياة: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية.. ولكن، بتفاوتات تختلف شكلاً وشدة حسب ظروف هذا المجتمع أو ذلك.

ويبدو الأمر، في المحصلة الأخيرة، كما لو أن الكتل الاجتماعية قد تبعثرت إلى "نراتها" الصغيرة التي أصبحت شاردة، وتبحث في الوقت ذاته عن "قوانين تجميع" جديدة مختلفة جذرياً عن تلك التي اعتمدها بعد "الاستقلالات"!

وإذا كان نهب هذا الجنوب قد أوصله إلى أن يكون - دون أن يريد- سبب انكسار الدورة الرأسمالية العالمية العامة، فإن الصراع السوفييتي /الإمبريالي خلال ثلاثة أرباع القرن، وبصرف النظر عن تفصيلاته ونتائجه بالنسبة للظاهرة الاشتراكية، قد سبب بدوره إنهاكاً بالغ الشدة للقوى الإمبريالية.

إن ذلك الصراع، الذي يبدو -ولو ظاهرياً- كأنما استغرق حركة التاريخ خلال تلك الأعوام الخمسة والسبعين، يشبه وضع ملاكمين عملاقين على حلبة. وفيما يسقط أحدهما أخيراً بالضربة القاضية أو يهزم بالنقاط، فإن الآخر المنتصر يحتاج إلى النقل الفوري إلى غرف الإنعاش أو العناية المشددة!

وبالطبع سنعود لاحقاً إلى النظر في احتمالات الوضع المستقبلي لروسيا/ أكبر أجزاء الاتحاد السوفييتي السابق.. لكننا الآن سنتابع سياق معالجتنا لما هو قائم من تفصيلات الصورة العالمية التي نحن بصدد مقاربتها أساساً.

ب- وفقاً لمبدأ (التناقص الحر) في العمل الرأسمالي، والذي يتضمن في براغماتيته وشايلوكية قيمه أنّ الأقوى يلتهم الأضعف، فإن "العناية المشددة" أو "الإنعاش" للملاكم العملاق الذي يبدو منتصراً على الحلبة سابقة الذكر، لا يمكن أن يتما - بحساب أوضاع الجنوب المدمر - إلا بالالتهام المتبادل داخل البنيان الرأسمالي العالمي، وبين أطرافه ذاتها.

وهنا نعود مجدداً إلى مفارقة سبق ذكرها ولا بد من التوقف عندها ثانية، مع إحدى نتائجها الأكثر احتداماً:

- أما المفارقة فهي ما قلناه عن الاختلاف التناقضي الجوهرى بين الطابع الكوسموبوليتاني فوق القومي للكونسرسیومات المالية/ الصناعية الكبرى في العالم، وبين الطابع القومي الحاد لاحتياجات الإنعاش سابق الذكر. وفي هذا الإطار يبرز دور "آلات الحرب القومية" وفعالية حجم التفاوت بين ترساناتها، الأمر الذي تشكل

ضغوطه عنصراً جوهرياً في تعديل المعادلات السياسية/ الاقتصادية، وإعادة "ضبط" ميزان المصالح حسب ثقل كل آلة حرب على حدة. وسنعود إلى بعض التفصيل في هذا كله بعد قليل.

-إن النتيجة التي تتبني على المفارقة السابقة، وانطلاقاً من مبدأ وقيم الرأسمال وعلاقاته، هي مسألة البورصة. إن البورصة هي (المجال السلمي) الذي تتحارب فيه الرساميل (حرباً ودية!) لا رحمة فيها إذ يسقط من يسقط ويسمن من يسمن في لحظات، نتيجة للأحاييل التي تنصبها الأطراف الرأسمالية كلٌّ منها للأخر! فالمضاربة اليومية بالمال والسندات وأسهم الشركات.. الخ هي في النهاية حرب مستمرة. وهي تزداد ضخامة وشراسة كلما استشرى الكساد وتضاءلت فرص الاستثمار الابتزازي في بقايا الجنوب!

لقد ارتفع حجم الرساميل الملعوب بها في البورصات، أي تلك التي يربح بعضها على حساب بعض دون أن تدخل في حساب المبادلات التجارية العالمية الفعلية، ارتفاعاً مذهلاً بل خيالياً. ففي نهاية الثمانينيات قدر توفلر حجم الرساميل المضارب بها يومياً بمائتي مليار دولار، أي ما يساوي ألفاً ومائتي مليار دولار في الأسبوع الواحد.. مع احتساب يوم العطلة، ولا بد أنها الآن أكبر من ذلك بكثير.

ومن لديه بعض الإطلاع على علاقات البورصات بالسياسات التجارية وغير التجارية، أي بمجموع المصالح الحيوية لهذه الدولة أو تلك، فإن بإمكانه أن يتخيل مدى الخلل والإنهاك اللذين تعاني منهما التجارات الدولية الرأسمالية.. وبالتالي عمق أزمت الكساد ومعناها.

ح- قلنا أن أميركا تصدت لقيادة النظام الرأسمالي العالمي، بعد الحرب العالمية الثانية، وفق "أفق جديد" للعمل، وتحت شعار درء الخطر الشيوعي، وإنها لذلك قد أعادت بناء المؤسسات الرأسمالية في كل من أوروبا واليابان مع إبقائهما شبه مستعمرتين لها: ولكن، مستعمرتين من نوع خاص!

وفيما كانت أميركا تأخذ على عاتقها "تتمية آلة الحرب" الرادعة للشيوعية، واثقة من دور هذه الآلة في استجلاب كل الأنهار إلى بحر المصالح الأميركية، كان المركزان: الأوربي والياباني، ينمون صناعياً ومالياً نمواً ربما فاق كل التوقعات الأميركية، بل ربما تجاوز حساباتها القومية أيضاً.

على أن "الشراكة العامة" ظلت قائمة بين الجميع بصورة مرضية عموماً طيلة فترة الحرب الباردة.. أي طيلة وجود "الخصم الأقوى" الذي يشكل حافزاً فعلياً للحفاظ على تلك الشراكة.

وربما للمرة الأولى في التاريخ الرأسمالي بدا رأس المال العالمي -خلال نصف القرن المنصرم- يعمل مثل جسد أخطبوطي واحد بأذرع وحشية ماصة متعددة.

غير إنه ما إن زال "الخصم المحفّز" حتى أخذ يتكشّف لأبسط المراقبين أن وراء "الوحدة الأخطبوطية" الظاهرية حقائق مختلفة جداً: حقائق تتعلق بالانحيازات للمصالح القومية، مع كثير من التشدد أيضاً! إن الأذرع الأخطبوطية تحاول تكوين أجساد جديدة خاصة بها، مع الإبقاء -راهنياً- على أفنية اتصال كافية مفتوحة بين

كل منها من جهة، وبينها وبين "الجسد الأميركي الأم" من جهة أخرى.

وإذا عدنا فتذكرنا ما سبق قوله عن دور المال اليهودي الشايلوكي في تمويل ونمو العصر الرأسمالي برمته، ونمو الرأسمال اليهودي كركن من أركان البنيان الرأسمالي العالمي العام، فإن علينا أن نعيد استنتاج أن الذراع الأخطبوطية للرأسمال اليهودي /الصهيوني على وجه الدقة/ هي ذراع قوية داخل الكل، وهي قد استفادت بقوة من التوجه الكوسموبوليتاني لفعالية الأخطبوط الإجمالية خلال مرحلة الحرب الباردة.

ولأسباب كثيرة تتعلق بأوضاع أوروبا ذاتها خلال النصف الأول من هذا القرن على الخصوص، كان مركز قيادة العمل الرأسمالي الصهيوني قد انتقل إلى أميركا وأشبك خيوط موجوديته إشباكاً محكماً في نسيج "الجسد الأخطبوطي الأم" - مستفيداً بذلك من سائر الأذرع، ومحتفظاً في الوقت ذاته بكل جاهزيته للاستقلال عند الضرورة! - ما دام الحيز الجغرافي الذي أنشئت فيه (دولته الأصولية التلمودية) لم يصر صالحاً بعد ليكون (الوطن القومي الملائم!) لفعالية رساميل تلك الذراع بصورة شبه مستقلة.

ولنضع هنا في حسابنا أن هذه المسألة هي إحدى أطروحاتنا الأشد أهمية في النقاش الذي سنديره مع أحلام ومخططات السيد بيريس حول (شرق الأوسط الجديد) حسبما يتخيله ويرغبه!

د-ولكن لننظر الآن في الأوضاع الخاصة لكل من المراكز الرأسمالية

الكبرى الثلاثة: أميركا وأوروبا واليابان مع التفاتة خاصة إلى كل من روسيا والصين، كي نرى شيئاً من الآفاق الحقيقية التي تتحرك عليها (رؤى!) الصقر الصهيوني القديم بيريس بعد أن أخفى مخالفه جيداً، وأخذ "يحاول الهديل!" راخياً جناحيه قليلاً كي يبدو شبيهاً بحمامة!

أولاً: أميركا

ما لا جدال عليه هو أن الولايات المتحدة أقوى وأكبر استطلاة استيطانية أوربية في سائر أنحاء هذا الكوكب.

ويكشف تاريخ استيطانها عن أساسها الثقافي/ الاجتماعي المتهافت. فقد تشكل مستوطنوها الأوائل من المنفيين المحكومين في بلدانهم، ومن المغامرين المرتزقة الباحثين عن الثروة بالنار والبارود.. وما إن استقر هؤلاء بعد مذابح إبادات الهنود الحمر حتى نشطت فيها، وإليها، عمليات النخاسة الواسعة التي قامت على استرقاق الأفارقة المخطوفين بكثرة من قارتهم، واستخدامهم في عمليات الإنتاج الزراعي وملحقاته كعبيد محرومين من كل حقوق.. وبقية القصة معروفة!

على أن "الصفوة البيوريتانية الأنغليكانية" التي جعلت من ثلاثة عشرة ولاية أميركية "مستعمرة انكليزية" في البدء، عادت فقادت حرب استقلال ضد انكلترا.. وبعد النجاح في ذلك -أو خلاله- تم ضمّ الولايات الناطقة باللغة الأسبانية في الجنوب الغربي، ثم نشبت الحرب بين الشمال المصنع والجنوب الزراعي "لتحرير" القوى العاملة من العبيد وإحاقهم "بالإسترقاق الصناعي" الجديد ومتطلباته.. وبقية

هذه القصة معروفة أيضاً!

وقد وفدت إلى هذه الـ "أميركا" بعد الاستقلال، ثم بعد حرب الشمال والجنوب "موجات هجرة" من سائر قوميات الدنيا من الباحثين عن لقمة العيش، أو الطامعين في الثراء.. وما إلى ذلك. ومن هذا الخليط المتناثر كله يتشكل ما يسمى "المجتمع الأميركي" الآن.

وبصرف النظر عما هو معروف من حتمية احتفاظ كل جالية بأصول ثقافتها وقيمها التي لغنتها في وطنها الأم، وعلى مدى قد يطول كثيراً قبل أن تندمج كلياً في الوسط الجديد الذي تعيش فيه... فإن قيم النخبة السائدة تتعمم، وتحدّد -ولو ظاهرياً- حدود العلاقات العامة المتبادلة بين مجموعة الجاليات المختلفة والتي تشكل هذا الخليط الاجتماعي.

وعليه، فإن قيم "الكابوي" الباحث عن الثروة عبر فوهة مسدسه هي في الواقع سمة النظام العلائقي المعياري الذي يحكم ويوجه التعامل الأميركي: داخلياً وخارجياً. وتتضمن تلك القيم نزعة العرقية والعنصرية لدى غالبية الأوربيين "الببيض" تجاه من عداهم.. وفي مجموعة هذه الأطر، وعلى أسسها، يتم تشكل "ثقافة" أميركا، في الوقت ذاته الذي تتشكل فيه سيكولوجيا الأفراد، وتتهجن سيكولوجيات المجموعات الوافدة من أصول غير أوربية! ومن هذا كله نشأت "ذرائعية" وليم جيمس وتابعيه باعتبارها فلسفة متكاملة لهذا الخليط المقود بأوليغارشية بيوريتانية، حسبما أشرنا قبلاً.. ومنه أيضاً نجحت التكونات المافيوية التي تعممت بسرعة مدهشة وأدخلت كتنظيم خفي في ممالك المال والأعمال، مثلما في البنية الإدارية للدولة على تنوع ترتيباتها.. وإلى درجة ملفتة للنظر إن لم نقل:

مثيرة!

وانطلاقاً من إجماليّ هذا الوضع الاجتماعي الخاص، وتكوينه شبه الشاذ، كان امتلاك التفوق في تكنولوجيا القوة -مثلة في أعتى آلة حربية في التاريخ حتى الآن- يشكل هدفاً أعلى للأوليغارشية الأنغليكانية الكابوية القائدة. ولقد تم لأميركا هذا، وتعزز بقوة، بعد عملية واسعة "لسرقة" العقول والتقنيات الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية وقبلها وبعدها.. وهي تقنيات دفعت أوربا أثمانها باهظة خلال قرون من نموها الرأسمالي، الأمر الذي سنرى أنها لن تقدر على "غفرانه" لأميركا إطلاقاً.

ولكن، ما هي الصورة التي آلت إليها الأوضاع العامة في (أميركا) هذه.. وبعد حساب مستجرات الصراع ضد "الخطر الشيوعي" في مرحلة الحرب الباردة السابقة؟!

إذا كانت الذرائعية هي أساس نظام القيم في ثقافة هذه (الأميركا) التي لا تاريخ لها سوى تاريخ الإبادات والاسترقاق، ثم تنمية الثروة على أساس من التطور المتفوق تكنولوجياً وبدعم من آلة الحرب العملاقة.. فإن النزعة المافيوية قد تمكنت - فوق ما ذكرناه عنها قبلاً- من الترسّخ كأحد أبرز الاتجاهات لحماية "الذات" من الآخرين على مستوى علاقات البنى التحتية، حيث لا يُفهم "الآخر" هنا إلا بما هو خصم منافس على تصيّد كل ما يمكن امتلاكه. وهذا الأمر جعل مختلف الجاليات المنضمة لاحقاً للخليط الاجتماعي تتكفئ داخل تركيبه الهش في ما يشبه (الغيتوات) الثقافية الخاصة بكل مجموعة قومية غير أوروبية.. وما نعلمه من القراءات هو أن كل مدينة أميركية تحتوي على أحياء شبه مغلقة -بالمعنى

الثقافي والسلوكي - لعدد من تلك الجاليات. أما ما يربط الجميع، بعضهم بالآخر، فهو "المصلحة" أو المنافع التي يلخصها الدولار باعتباره رمزاً لها، ووسيلة لتبادلها تجارياً في نهاية المطاف.. أي إن الدولار هو باختصار "قيمة القيم" التي تتركز حولها عمليات الوجود الاجتماعي تركزاً كلياً.

وفي فترة الحرب الباردة ظلت هذه المنافع محمية بقوة في ظلال هيبة "الدولة القائدة"، والتفوق التكنولوجي وآلة الحرب الهائلة. لكن صدوعاً عميقة أخذت تبرز في ذلك كله مؤخراً، رغم أن نبرة الإعلام العالمي حول سطوة أميركا لم تتغير. لا بل إنها في الفورة التي تسبق اندلاق ما في القدر!

ومن الخطأ الاعتقاد بأن ولايات أميركا الخمسين تجري كلها في مستوى واحد، أو حتى متقارب، من التقدم التكنولوجي، وبالتالي: من الفعالية التجارية، المالية منها والبضاعية. ففيما تتميز كاليفورنيا مثلاً بالتصنيع التكنولوجي العالمي، نجد ولايات أخرى لا تزال تعتمد على الزراعة.. وبينما تحتضن الشرق الأميركي بنشاط المال والأعمال تعتمد ولايات أخرى في الغرب على السياحة والقمار وتجارة الجنس... إلى آخره. وبالطبع هذا مجرد تقسيم تبسيطي لإيضاح ظاهرة التنوع المتفارق في عملية النمو الحقيقية.

وفي سياق مختلف عن السياق الأميركي، المحكوم بثقافة بالغة الفقر وبقيم براغماتية فاضحة، قد يبدو هذا التنوع تعبيراً عن غنى التركيب بتماسكه المحكم.. لكن الأمر هنا بعكس ذلك تماماً. وهذا ما سيظهر بوضوح في مايلي من تتيمات إجابتنا على التساؤل السابق.

إن التاريخ الأميركي الذي لا يمتد لأكثر من ثلاثة قرون تقريباً يحتفظ لأميركا الآن بمستحقته المؤجلة والتي صارت بعض ظواهر استحقاقات دفعها تطفو بوضوح على سطح الحياة العامة هناك.

وآلة الدولة- اتحادية كانت أو دولة ولاية- لا تستطيع أن تغير الشيء الكثير في مسارات إلحاح حركة التاريخ على الدفع المعجل لأسباب أهمها: كون مفاصلها القيادية نخبوية أنغليكانية إجمالاً. أي إنها مترفعة، بشوفينية مبطنة، على النسيج التحتي الذي تقوده من جهة.. وهي- فوق ذلك - مافيوية الأساليب/ براغماتية التوجه السلوكي من جهة أخرى.. ثم إنها تعوم على نسيج اجتماعي متفكك الثقافة بإستثناء ثقافة الامتلاك والاستهلاك المتمحورة على الدولار وحركته من جهة ثالثة. وباختصار فإن الآلة الدولية بكل مؤسساتها غير محمولة في النهاية على وجود مجتمعي صلب وراسخ، بل هي محمولة على خليط عارض من التجمعات، أبرز ما في سيكولوجيتها هو تلك العدوانية العصابية- وذات السمة الانتحارية إن جاز التعبير- والتي إن لم تجد تصريف "مخزونها المتوارث" في الخارج صبته حتماً في الداخل! وما ارتفاع وتائر الجريمة، واستهلاك المخدرات، ونسب امتلاك السلاح الفردي ونوعيته، وانحلال العلاقات الأسرية، والانحلال الجنسي اللفظ حيث يصير الجنس بمختلف أشكاله- السوية أو الشاذة- مجرد سلعة في السوق.. نقول: ليس ذلك كله، مع مجموعة المستجرات المترتبة عليه، إلا مؤشرات على "سواد الصورة" لما في عمق الحياة الأميركية التي تقدم إعلامياً على أنها صورة لممارسة "الحرية!" بالغة الإشراق!!

وفي الواقع، فإن شيئاً لم يمت من رواسب التاريخ الوحشي "لإنجاز هذه الأميركية": بدءاً من مشكلات إبادة الهنود الحمر، مروراً بالحرب مع المكسيك

وضم الولايات الناطقة بالأسبانية.. وانتهاءً بقضية الزوج والممارسات العنصرية ضدهم، ثم حرب الشمال والجنوب ومخلفاتها.. ناهيك عن السلوك الأميركي ومستجراته في سائر أنحاء العالم! إن التاريخ لا يسقط شيئاً من "فواتيره". ولدينا شاهد قريب يمكن الاستئناس به كدليل على صحة ما نذهب إليه: حوادث لوس أنجلوس قبل نحو من عام ونيف!

ونحن لا نحاول الرجم بالغيب، ولا إسقاط رغباتنا على التاريخ. ففي كتابه: (الموجة الثالثة) يرجح توفلر -الباحث الأميركي المستقبلي المرموق لا سواه!- أن أميركا جاهزة للتفكك إلى خمس دول على الأقل، قد تكون أهمها دولة (كاليفورنيا، نيومكسيكو) ذات التصنيع التكنولوجي بالغا التطور (*) ... وتقابل هذه الدولة في الأهمية دولة المال والأعمال في الشرق والشمال الشرقي.. إلى آخره.

وبالمناسبة فإن توفلر كان قد أصدر كتابه هذا عام ١٩٨٠ وتنبأ فيه بتفكك الاتحاد السوفيتي، وبما يقارب دقة النبوءة المذهلة. فكيف إذاً وهو يتكلم من "داخل البيت"؟!.. بل يتكلم كأمريريكي حريص أولاً وأخيراً!؟

إن خلاصة ما نريد قوله هو: إن "قراءة" واقع المكونات التحتية للمجتمع الأميركي، وملاحظة ظواهر تعبيرها الطافية على السطح، تشير إلى تحلل عام في النسيج البيوي الاجتماعي. لكن ما لا يزال يضبط هذا التحلل ويمنعه من الانفلاش حتى الآن، هو بقايا الثروة المتراكمة المنهوبة، وما يعلق على السباق التكنولوجي من آمال بتقديم الحلول للأزمات المعلنة وغير المعلنة، وما تقرضه وتقرضه الآلة العسكرية المتعرجة من حماية للمصالح والمنافع التي يتمحور حولها الوجود الأميركي.. والتي "يجب!!" أن يقدم العالم - والشركاء الرأسماليون

فيه خصوصاً- حلاً لمشكلاتها التي سنجازف بالقول إنها تصير معضلات مستعصية يوماً وراء يوم، وبسرعة غير عادية!

ودفعاً للشبهة حول مصداقية هذا التشخيص والتوصيف، إليكم بعض الأرقام ذات الدلائل الواضحة، وكلها مأخوذة من مصادر موثقة:

في عقد الثمانينيات انخفضت وتائر النمو الاقتصادي الأميركي بحدة إلى ما بين ٢ و٣% لكن هذه التوائر أخذت في السنوات الثلاث الأخيرة تراوح حول ٠,٥% وفي العام ١٩٩٣ اعتبر تجاوز هذا الـ ٠,٥% نحو "الواحد" لعدة أشهر نوعاً من الفأل الكبير بتحسن سريع، لكن الآمال التي عقدت على ذلك ما لبثت أن تراجعت وخبث. أما الكساد فقد بلغ حداً مُهيناً ومثبطاً، فيما بلغت نسبة البطالة المعلنة رسمياً نحو ٩% وهذا الرقم مخيف بالنسبة لبلد كأمریکا يريد أن يعمم نمط حياته ونظامه الليبرالي على العالم، ومن موقع التفرد بقيادته له!

ومما يجب ذكره هنا أيضاً هو انهيار وذوبان واختفاء شركات كانت عملاقة في مجالات عدة: الصناعة- النقل- السينما- البيوتات المالية، خلال العام ١٩٩٣، مع ملاحظة أن أوروبا شهدت مثل ذلك أيضاً. وفي مجال أوضاع الإدارة العليا للدولة الاتحادية نجد أن حجم عجوزاتها ومديونيتها يصل هذا العام ١٩٩٤ رقماً فلكياً مدوحاً: أربعة آلاف وخمسمائة مليار دولار، ليس غير.. هذا عدا عجوزات ومديونية ميزانيات الولايات، كل على حدة! وهذا الوضع قد أدى داخلياً إلى استنزاف ما في صناديق الضمان الصحي، والاجتماعي، والنقاعدي، وصناديق التأمين، والإدخار.. وأشباهها من صناديق الخدمات الرسمية الاجتماعية، الأمر الذي يخفي -على حد تعبير توفلر ذاته- مأساة حقيقية

داخلية. (*).

وقد يقال إن أميركا تستطيع الآن خفض نفقات التسلح بعد تحلل الاتحاد السوفييتي ومنظومته الاشتراكية، وبعد ابتعاد شبح الحرب الباردة، خفضاً ضخماً يساعد على تجاوز ذلك الوضع بسرعة. لكن الواقع هو أن أميركا قد زادت من النفقات العسكرية في ميزانيتها لعام ١٩٩٤ بنحو /٣٠٠/ مليار دولار على ذمة إحدى المجالات الجادة، فلماذا؟! وما السر وراء ذلك!؟

إننا إذا وضعنا جانباً ما هو معروف من الغزو الاقتصادي الياباني الكاسح للأسواق الأميركية الداخلية ذاتها، وصرفنا النظر مؤقتاً عن وتائر النمو الاقتصادي العالية في آسيا الشرقية - أو بعضها - خصوصاً في الصين التي وصلت وتائر نموها إلى ١٣-١٤% سنوياً، وهو أمر يثير قلقاً أميركياً حاداً.. إذا فعلنا ذلك، وتذكرنا فقط سعي أوربا الحثيث إلى الوحدة الاقتصادية، وربما العسكرية قريباً، مع ما يشكله ذلك من تحدٍّ للقيادة الأميركية للعالم، ثم أضفنا إلى هذا كله دمار "الجنوب" ومديونياته غير القابلة للتسديد، وأخذنا بالحسبان ما كنا ذكرناه مراراً من المفارقة بين الطابع الكوسموبوليتاني للشركات عابرة القومية - وهي نمط الفعالية الرأسمالية الذي أنجز في مرحلة هيمنة أميركا خلال الحرب الباردة - وبين ما هو قومي في حسابات جملة القوى الرأسمالية وحركتها باتجاه مصالحها الخاصة، ثم أسند ذلك كله إلى مبدئية أسلوب (التنافس الحر) وما ينطوي عليه من مستجرات صراع مستमित.. إننا إذا ما فعلنا ذلك كله فسنرى بوضوح، وكاستنتاج أولي، أن "أميركا في خطر": خطر أوربي من جهة، وخطر ياباني /صيني/ آسيوي شرقي من جهة أخرى.

وعليه، فإن (الضامن الأخير) للهيمنة الأميركية- أعني آلة الحرب- يجب أن تعزز بمزيد من القوة كيما يُرمى بثقل "ظلمها" على المفاوضات التجارية!

إن المفاوضات بشأن اتفاقية (الغات) أخذت شكل "حرب مصالح" أثناء المباحثات بشأنها مع أوروبا. وفي الوقت ذاته الذي نسمع فيه عن "حوارات التعاون" بين "دول عبر المحيط الهادي"/ أي أميركا ومختلف الدول المهمة شرقي آسيا بما فيها الصين/ تكرر أميركا تهديداتها المستمرة بإعلان الحرب التجارية على اليابان! ولأن أميركا تعرف جيداً أن الحوارات حول برمجة عمليات التجارة العالمية لصالحها، ومن موقع الضعف الاقتصادي، هي حوارات غير كبيرة الجدوى، فإن اللجوء إلى "ظلال" الآلة العسكرية هو أمر ضروري!... وهنا يكمن السر في زيادة النفقات التي تحدثنا عنها، على هذه الآلة، قبل قليل!!

لكن مشكلة الآلة العسكرية هي مشكلة مبهظة بدورها: داخلياً وخارجياً، خصوصاً وأن الادعاء المعلن بافتقاد "كل خصم!" بعد انهيار الاتحاد السوفيتي يجعل الأميركي العادي- دافع الضرائب- غير مقتنع بضرورتها بعد.

لكننا رأينا أسباب تعزيز قوة هذه الآلة، وهي فعلاً أسباب وجيهة.

غير أن هذه الآلة يجب أن تظل متحركة لأسباب كثيرة: منها حاجتها الذاتية للحركة بحكم طبيعتها الخاصة وإلا صدئت وتآكلت تلقائياً.. ومنها "تجريب" وتسويق المنتجات الجديدة لمجمّعها الصناعي الحربي الذي سبق القول إنه - بحكم الضرورة- يصير أحد أهم المؤسسات الرأسمالية القومية.. لكن كل حركة

كبيرة للآلة العسكرية تكلف عبئاً جديداً يضاف إلى عجز الميزانية الاتحادية، ويفاقم - بالتالي - من حدة الأزمات الداخلية مفاقمة مثيرة! إنها حلقة مفرغة تأخذ طابع المفارقة الغريبة، فعلاً!!

وفي إطار كل ما تقدم عن أوضاع أميركا يجب - حسب تقديرنا - فهم ما وراء مصطلح (النظام العالمي الجديد) من معان ومقتضيات أراها المستر بوش حين أطلقه.

إن أميركا تزيد جر العالم الرأسمالي: عبر الغات، وعبر الحوار مع آسيا الشرقية، وعبر تهديد اليابان، وعبر إثارة التفجرات في (العالم الثالث) المنهار ثم "تبريدها" أميركياً وباستخدام قناع الأمم المتحدة.. تريد جر ذلك العالم إلى المساهمة - وعلى حسابه - في خلق الظروف الملائمة لتعديل آليات الربح، وحركة الرساميل، بما يوافق تفكيك الأزمة البنيوية الأميركية، وبما يعدل ميزان مدفوعاتها ويضبط وتائرالنمو الرأسمالي بشكل يحقق لها وتيرة نمو أولى ومستقرة!

لكن، يبدو أنه لا أوروبا ولا اليابان وآسيا الشرقية راغبة في ذلك فعلاً. وبالمقابل، فإن الآلة الحربية الأميركية لا تريد بتاتاً أن تتوقف ثم تتأكل من داخلها بينما يقف دهاقينها متفرجين. وهنا يجدر التذكير بأن السمات الجوهرية لقيم هذه الآلة ولوظائفها هي سمات مختلفة جذرياً عن مثيلتها التي للآلة العسكرية السوفيتية إبان انحلال الاتحاد السوفيتي وقبله، ولذلك لامجال للتفكير بتشابه الموقفين أو تماثلهما في حال وصول الأزمة الأميركية إلى طور التحلل العام!

ولنأخذ بعض الوقائع الدالة على وظيفة الآلة العسكرية الأمريكية ومجمعها الصناعي الحربي:

في حرب الخليج الثانية جربت أميركا أعداداً هامة من (المنجزات التدميرية!) لذلك المجمع على الشعب العراقي، دون المساس بنظامه بتاتاً.

وعلى ذمة إريك لوران الذي ألف كتاباً بجزئين عن هذه الحرب التي سميت اصطلاحاً (عاصفة الصحراء) أن الراغبين في شراء الأسلحة الجديدة تراحموا- بصورة طيبة!- ولوقت ما، على أبواب شركات السلاح الأميركية. لكن ذلك كما يبدو لم يقدم خدمة ذات شأن للاقتصاد الأميركي الراكد!.. فلنتجاوز هذا إلى ما هو أهم من جوانب تلك الحرب.

إن (الترسانة العراقية) بلغت تقديرات كلفتها نحواً من مائة وخمسين مليار دولار، عدا النفقات الجانبية. وقد باعها مائتان من الشركات الرأسمالية المعينة.. ثم دمرت هذه الترسانة (في أرضها- كما يقال)، وهذا بالطبع مكسب امبريالي كبير من الناحية المالية ينضاف إلى المكاسب المتحققة من بيع (ستوكات) الأسلحة التقليدية في حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق.. وبتمويل خليجي/ سعودي جزئي للعراق خلال أعوام تلك الحرب الثمانية!

وثمة سؤال يطرح نفسه تلقائياً هنا، هو:

- هل كانت أميركا معنية فعلاً (بتحرير الكويت) استجابة لقيم (النظام العالمي الجديد)، أم إن لها أهدافاً أخرى أهم بكثير!؟.

مع افتراضنا أن أميركا كانت معنية وراغبة فعلاً بذلك (التحرير) قدر رغبتها بتدمير ترسانة العراق وبناءه الاجتماعية/ الاقتصادية التحتية، فإننا نعتقد أن لدى أميركا أسباباً أشد أهمية، من وراء (عاصفة الصحراء) تلك.

يذكر بيريس في كتابه، موضوع بحثنا هنا، أن كلفة تلك الحرب قد بلغت نحو ٦٧٦ مليار دولار، وهذا التقدير أميركي بالطبع. وإذا كنا لا نعرف كلفتها الفعلية ولا ما وجب على السعودية والكويت وبقية دول الخليج دفعه من تلك الكلفة التقديرية، فإننا نعرف مثلاً أن السعودية التي كانت تملك فائضاً نقدياً جيداً قد أصبحت مدينة- عقب الحرب- بما يقارب /٧٠/ مليار دولار، أما الكويت فإنها ربما دفعت أضعافاً مضاعفة عما دفعته السعودية، ويوم كتابة هذه السطور كانت إحدى الجرائد العربية الواسعة الانتشار تكتب في أحد (مانشيتها) الرئيسية: الكويت لاتزال تسدد(الإتاوة) لأميركا (*)

وينضاف إلى هذا كله ما دفعه بقية الخليجيين جميعاً أيضاً!.. وحتى اليابان وألمانيا أجبرتاً على دفع نحو من اثنين وعشرين مليار دولار، وسط اشمئزازهما الشديد من أساليب الابتزاز الأميركية، وإعلانهما أن تقديرات كلفة الحرب الحقيقية هي أقل بكثير جداً مما أعلنته أميركا!! والخلاصة أنه يمكن تقدير الربح الأميركي الصافي من الجباية عن (عاصفة الصحراء) بنحو أربعمائة إلى خمسمائة مليار دولار، استناداً إلى مختلف التخمينات التي نعترف بأنها غير موثقة .. ناهيك عن الاستجابة لضرورة الحركة بالنسبة للآلة العسكرية، ولتجريب

منتجات مجتمعتها الصناعي هناك، ولما في العملية برمتها من إظهار إعلامي براق لهيبة الولايات المتحدة (القائدة)، إضافة إلى كثير من الأمور التي لا يمكن للخوض فيها هنا!

على أن ما هو أشد أهمية من ذلك كله هو تحقيق التواجد العسكري المباشر لأميركا في منطقة (مصدر الطاقة) الأكبر في العالم، وما وراء هذا التواجد من تقديرات واعتبارات استراتيجية آنية ومستقبلية، تخص (الحلفاء!) أصلاً، وتتخذ صيغة إنذار عملي وعملياتي بالكيفية التي سوف تعالج بها (الدولة القائدة!) أي تغير أو تغيير دولي تعتبره (ضاراً بمصالحها)، خصوصاً في تلك المناطق التي تعتبرها حساسة جداً بالنسبة لتلك المصالح!

وحين نفكر بمقارنة (عاصفة الصحراء) مع الحملة الأميركية في الصومال ونتائجها - علماً بأن إريك لوران يؤكد في الجزء الأول من كتابه المذكور قبلاً على أن خريطة الخطط الاستراتيجية الأميركية، إبان الحرب الباردة، تضع القرن الإفريقي مقروناً بالشرق الآسيوي في رأس قائمة المواقع ذات الأهمية العليا- فإنه ستكتشف لنا بعض الحقائق المهمة منها:

- إن لأميركا طريقة مختلفة في معالجة (الاضطرابات العالمية) بين منطقة وأخرى فيما بعد الحرب الباردة، فإذا كان جيران الكويت والكويت مثلاً قادرين على دفع إتوات التدخل دفعاً مريحاً فالتدخل واجب، أما الشعب الصومالي ومن حوله فما الذي ترك لهم ليدفعوه؟! وبالتالي، لماذا استمرار (عراضة) التدخل تحت شعارات أخلاقية مخالفة للبراغماتية الراسخة، مادامت هذه (العراضة) مكلفة دون مردود؟!.

-إن المشرق العربي الذي هو قلب العالم فعلاً من وجهة النظر الاستراتيجية العسكرية، وبوابة للتبادل والتفاعل العالميين بين سائر أرجاء العالم القديم الذي يضم أكثر من خمسة أسداس من سكان الكرة الأرضية، هو أيضاً مركز الإمداد الأول للحضارة الراهنة بالطاقة- وبما لا نعرفه أيضاً مما هو مخبوء من الخامات الهامة- (*) ولذلك فإن الهيمنة عليه لايزال شرطاً أساسياً للهيمنة الفعلية على العالم.

وهذا هو مايفسر- بالنسبة لنا- تنوع المبادرات الأميركية في المنطقة ولهفتها السريعة بصورة غير عادية.. مع العلم بأننا نضع تصورنا عن أوضاعها المأزومة، واحتمالات صراعاتها المتفجرة قريباً مع حلفائها السابقين، في أساس ذلك التفسير (**)!

ولكن يبقى أماننا هنا أن ننظر في مسألة حدود التوافق وكيفياته بين التطلعات الأميركية ونظيرتها الصهيونية للهيمنة على المنطقة، وما إذا كانت (الدولة الأصولية التلمودية) ستشتغل- في هذا الإطار- ككثكنة لأميركا القائدة أم لا!!

إننا، إذا عدنا من جديد للتركيز على المعادلات الدولية التي يعاد تشكيلها راهنياً في إطار الافتراق والتقاطع المتناقض بين المتطلبات القومية لحركة القوى الرأسمالية وبين الطابع الكوسمو بوليتاني لجوهر الدورة الرأسمالية العالمية الكلية، نجد أنفسنا معنيين- بل ملزمين- بالبحث عن حدود العلاقة القائمة والمحملة بين الذراع الرأسمالية الأخطبوطية الصهيونية، وبين الذراع الأميركية التي لايزال (مركزها) يُشكّل (جسداً جامعاً) وقائداً لكل الأخطبوطي، وإن يكن الآن مهدداً

بالنخر الذاتي وبالتمزق نتيجة لافتراق المصالح بينه وبين مكوناته.. وفي ما يخص شرقنا، الذي صار (أوسطاً)، على وجه الحصر!

ولنعد طرح الأمر في صيغة التساؤل:

- في الحدود المقدره لقوة الذراع الصهيوني داخل البنيان الأخطبوطي الكلي، وفي شروط ترغم فيها الأذرع على أن يلتف كل منها على الجسد بغية استنزافه لصالحه بتصارع متبادل، إلى أي مدى يحتاج الوضع الأميركي لإسناد هذا الذراع الصهيوني!؟.

-وبعبارة أخرى: كيف تجري آلية تبادل المنافع بين الطرفين، مع ملاحظة أن الجزء الأكبر من الكمّ البشري اليهودي - القليل جداً في العالم - والكم الأكبر من الرأسمال الشايلوكي، متمركزان في أميركا!؟.

إن النمو في الرساميل الشايلوكية - ولأسباب كثير: تاريخية، وعقائدية، وسيكولوجية - تطلب قبلاً إنشاء (نقطة استناد قومية!) و صار يتطلب الآن تعزيزاً وتوسيعاً لنقطة الاستناد هذه، حيث بات لا يرى (ضمان مستقبله!) وبقائه إلا ببناء إمبراطوريته الموازية لإمبراطوريات نظائره، أمام أوضاع عالمية صارت بالغة الاضطراب، ومليئة بالاحتمالات العاصفة. وبالطبع إن مجال (التوسع الإمبراطوري) لنقطة الاستناد الصهيونية هو (الشرق الأوسط الجديد) حسبما (رآه!) السيد بيريس يلوح أمامه كما لو أنه حقيقة.. مع ملاحظة أن هذا (الشرق الأوسط!) لا يمكن لأميركا - كما هي الآن على الأقل! - أن تتخلى عن الهيمنة المتفردة

المطلقة عليه!!

ترى هل ستأتي لحظة البدء الصهيونية بسحب الإسناد الرأسمالي لأميركا متوافقاً مع العمل الزاخم على تفجير أزماتها الداخلية وبنيانها الاجتماعي الهش، وبالتالي تفكيكها، على طريقة تفكيك الاتحاد السوفييتي. أو ما يشبه ذلك؟!!

ليست الإجابة سهلة- مع العلم بأن هذه التساؤل ذاته سيبدو مضحكاً لكثيرين من السذج- وهي ليست ممكنة بصورة مقبولة مالم نلّم بعموميات ما يجري في المراكز الكبارين الآخرين: أوروبا، وآسيا الشرقية.. وبالتالي: مالم نستقرئ خطوط نزاعاتهما، الداخلية منها والمتبادلة، وخطوط نزاعهما مع المركز الأمريكي القائد، دون أن ننسى حساب العلاقات التاريخية الخاصة لكل منها باليهود عموماً.

وبالطبع، ستضاف إلى ذلك ملامح الانهيارات الإجمالية للوضع العربي وعمقه الإسلامي.. لكن الإجابة - بعد كل هذا- لن تكون مفردة في سطور أو صفحات مخصصة لها بصورة مستقلة في هذا الكتاب، وإنما سيجدها القارئ ماثلة في ثنايا البحث كله.. خصوصاً بعد ابتداء مناقشتنا التفصيلية (لرؤى!) وأفكار السيد بيريس، أو بالأحرى لمخططة الذي نؤمن أنه كتب بإشراف صهيوني أعلى .

ثانياً: أوروبا

من المعروف أن أوروبا المتصارعة داخلياً طيلة تاريخها قد أنجزت مؤخراً-

وبشيء من العسر البالغ- نوعاً من الوحدة الاقتصادية الأولية في إطار طموحاتها لبناء (البيت الأوربي الواحد)، الموحد على مختلف الصعد، وفي سائر المجالات.

وظاهرياً تبدو الصورة مبشرة بإشراق مبهر، أما ما تحت هذه (البشارة المشرقة) فهو ماسيكون موضع التحريض.. ولو بعمومية. ولكن، ما هي الغاية الاستراتيجية من هذا التوجه الأوربي الجديد؟! أي لماذا يلح سياسيو أوربا- بمبادرة قيادية فرنسية واضحة- على هذه (الوحدة) التي تحولها إلى كتلة اقتصادية/ عسكرية متميزة، في لحظة انتصار (النمط الرأسمالي ونظامه العام) على (بيع!) الخطر الشيوعي السابق في شرق القارة؟!.

سنهمل الإجابة مؤقتاً ونعود إلى التذكير بأسس الهيكلية العامة للوجود الأوربي تاريخياً.. وهي هيكلية تبرز فيها محصلات كل الصراعات: الدينية والقومية والعرقية، الحربية منها والسلمية، وباعتبار هذه المحصلات موضوع تجلٍّ لسائر عناصر التنوع: المتناقض منها والمتصالح، داخل الوحدة الإجمالية- الكائنة أو المطلوبة- للقارة.... وباعتبارها أيضاً حاملة لمستحقات التاريخ المؤجلة حملاً إجبارياً، وفق مسلمتنا التي توصلنا إليها في البداية.

قلنا قبلاً إن أوربا بدأت "تهضتها!" على أسس موارد عصر الرق الأول فكرياً وقيماً، وأشرنا تلميحاً إلى مستجرات الحروب الصليبية الفاشلة في الشرق، وإلى مستجرات تصفية المركز الحضاري العربي في الأندلس، من انشقاقات وصراعات دينية كانت- في مجملها- تخبيئ صراعات المصالح في أطرها القبلية/ العرقية.

إن المجموعات القبلية الغازية التي ستعرف لاحقاً باسم (اللاتينية) ستبقى على مذهب الكتلكة، أما المجموعات الجرمانية فإنها بعد حركة مارتن لوثر ستترك الكتلكة إلى مذهبها الجديد (البروتستانتية)، فيما سيطور الأنغلو ساكسون صيغة أخرى من هذا المذهب ويسمونه باسمهم: (المذهب الأنغليكاني)، بينما استقر السلافيون في الشرق على المذهب الأرثوذكسي متأثرين ببيزنطة ومذهبها الرسمي.. وفي وسط هؤلاء وأولئك انحشرت المجموعات الخزرية الصغيرة المتهودة التي شكلت أصل يهود العالم جميعاً باستثناء القلة الضئيلة من يهود الشرق العربي/ الإسلامي. وسنعود إلى هذه المسألة في سياق مناقشتنا لرؤى السيد بريس.

أما سكان أوروبا الأصليين فهم مازالوا متوزعين في مناطق كثيرة من دول القارة. ورغم مرور نحو من خمسة عشر قرناً على تلك العملية الواسعة من الاستيطان والتطورات اللاحقة عليها، فإنهم مازالوا يميزون أنفسهم عن القبائل الغازية التي صارت قوميات متميزة تحتويهم دون أن (تتمثلهم) على ما يبدو. إذ، على ذمة توفلر في (الموجة الثالثة)، تنشط الرغبات والممارسات الاستقلالية لبقايا أولئك السكان الأصليين بصورة أقوى وأعمق بكثير مما نتوقع نحن أو نخمن!

ولكن، لنغادر الآن مانراه "مجموعاً واسعاً من الألغام الفعلية" لمستحقات التاريخ المؤجلة، ولنعد إلى النظر في موضوعنا الخاص هنا: موضوع وحدة أوروبا بما لها وما عليها.. ولنحاول أن نتبين مدى تماسك هذه الوحدة، بل حتى مدى تماسك دولها منفردة، كيما نتمكن من استخلاص شيء ما مما هو محتمل في جملة علاقاتها الراهنية والمستقبلية.. ودائماً: في ضوء أوضاع الجنوب المنهوب المدمر ذاته!

قلنا إن أميركا التي استقطبت اليهود ورساميلهم قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية قد أعادت بناء أوربا بعد تلك الحرب عسكرياً ورأسمالياً- عبر مشروع مارشال الشهير - بناءً يربطها عموماً بالمصالح الأميركية ومقتضياتها، إنما: كشریک صغير إذا جاز التعبير!

وإذا كانت أميركا لا تستند في تكوينها العام إلى ميراث ثقافي خاص ذي قيمة، بينما تستند أوربا / الأم إلى ميراث ضخم وغني التطور-بصرف النظر عن صحة أسسه أو نوعية وظيفته وقيمه- فإن لنا هنا أن نتخيل نوعية رد الفعل السيكولوجي، الفردي والجمعي، الذي سيتولد أوربياً عن هذه التبعية ويتطور انطلاقاً منها! وإذا قرنا ذلك برد الفعل المترتب على (السرقة الأميركية) للتقنيات وللعقول الأوربية المدفوع ثمن إنتاجها بما لا يحصر من الآلام ودماء الحروب، فإنه يمكننا استنتاج طبيعة النفور والمقت الأوربيين المضمينين لأميركا، مثلما يمكننا تلمس مفتاح التفسير لل رغبات الأوربية العميقة في سرعة التخلص من التبعية لتلك (الاستطالة الاستيطانية)، المشوهة في تركيبها الاجتماعي العام على الأقل!

وفي هذا السياق كانت تعليقات الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران على حوادث لوس أنجلوس العرقية ذات دلالة هامة، حيث إنها صيغت بتهم واتهام قويين .. الأمر الذي جعل الإعلام الأميركي يرد سريعاً بنبرة شبيهة، متوعداً بقرب انفلاشٍ مشابه في البنية القومية للمجتمع الفرنسي، ومذكراً أيضاً بتاريخ العنصرية العرقية في أوربا كلها! ولايعنينا أمر الاستطراد في التحديات الفرنسية لأميركا وأساليبها منذ ديغول وحتى آخر تصريح لوزير خارجية الرئيس ميتران(*)، رغم ما لذلك من دلالات عميقة على ما نذهب إليه، مما لا يخفى على القارئ، خصوصاً وأن فرنسا هي التي تنتزع لقيادة أوربا نحو وحدتها المأمولة كما سبق أن أشرنا.

والمهم في الأمر أن أوروبا تمكنت، بعد نحوٍ من خمسة وثلاثين عاماً تالية للحرب، أن تبدأ في عملية إنهاء تبعيتها لأميركا شيئاً فشيئاً، وأن تحاول استعادة بعض من دورها القيادي التاريخي للنظام الرأسمالي العالمي. وفي ضوء هذا يمكننا أن نرى موضوعة (الوحدة الأوروبية) ، وفي أكثر جوانبها جذرية، على أنها: محاولة كبرى - على مافياها من تناقضات داخلية حادة - للتخلص نهائياً من تلك التبعية، ولإستثمار أزمات أميركا بغية تحجيمها.. وذلك بإقامة سوق موحدة واسعة للإنتاج والاستهلاك وتحرك الرساميل. وبالتالي: خلق (كتلة اقتصادية ضخمة) توازي الكتلتين الأخريين: كتلة أميركا الشمالية بما فيها كندا والمكسيك.. وكتلة آسيا الشرقية التي تشمل اليابان وامتداداتها الآسيوية، والصين أيضاً.

ويبدو أن أوروبا تعول كثيراً على الثقل التاريخي لفعاليتها كمركز منتج لعصر الرأسمالية أساساً، فيما هي تسعى الآن لاستعادة ذلك الدور، مثلما تعول أيضاً على أن تضم إليها - وبشروطها هي - شطايا الاتحاد السوفييتي الأوروبية، وروسيا على وجه الخصوص، وبذلك تحقق اتساعاً جغرافياً وديموغرافياً يمنحها مزايا استراتيجية إضافية عالية الأهمية: إذ هي تصبح مطلة بصورة مباشرة على آسيا برمتها.. مثلما سوف تصبح - في حال تحقق ذلك - شبه مطلة على أميركا الشمالية.. والأهم أنه سينضاف إلى أسواقها الداخلية تلك السوق الروسية الفسيحة، الغنية بالمتطلبات الاستهلاكية قدر ما هي شديدة الغنى باحتياطي الخامات ومصادر الطاقة..

غير أن ذلك كله يبدو مخترقاً من نواحٍ عدة.

فبالنسبة (للتقل التاريخي لفعالية المركز) يمكن القول إن الديناميات الداخلية

المحركة للمبادرات المبدعة في سياق الإنتاج الحضاري الرأسمالي هي ديناميات تظهر كأنما قد أصيبت بالترهل، وما يشبه الشيوخوخة الدافعة إلى العطالة من الوجهة التقنية، قياساً إلى ما حدث في أميركا، وإلى ما يستجد الآن في اليابان وآسيا الشرقية عموماً.

فبينما يتنافس اليابانيون والأميريكيون في مجالات إنتاج الكومبيوترات الذكية ويتسابقون بسرعة حادة نحو إنتاج النظم المعلوماتية خارقة الذكاء، مع كل ما يترتب على هذا الإنتاج من تغييرات متسقبلية ومن امتلاك عناصر تفوق جديدة- ونسجل هنا أن أميركا لاتزال متفوقة في ذلك تفوقاً مؤقتاً ونسبياً، على الأقل!- وبينما عمل اليابانيون بدأب على نقل أساليب أدائهم الصناعي، بكل المعاني المادية والعملية والعقلية للكلمة، إلى المستويات التي تقتضيها الثورة التكنولوجية دون إحداث أية صدمة في نطاق بنيتهم الصناعية/ التجارية/ المالية- والكلام هنا مقبوس من توفلر ذاته- فإن أوروبا لاتزال غارقة في مفاهيم وآليات وقيم (عصر المصنع الضخم ذي الإنتاج النمطي الكثيف المركز) .. وهذا المستوى من الأداء التكنولوجي ما عاد يجد الأفق العالمي الملائم لنجوع فعاليته باعتباره (المستوى القيادي) للأداء الرأسمالي العالمي. إنه، بمزيد من الاختصار، يصبح متخلفاً إزاء نظم الأداء التكنولوجية، الذكية والخارقة الذكاء. وأوروبا لم تستطع حتى الآن أن تبدأ في الخروج عالمياً إلى المنافسة العالمية على مستوى نظام الأداء المستقبلي المذكور.

على أن الأهم، في هذا السياق ذاته-سياق شيخوخة الديناميات للمركز/ الأم- هو ذلك الإرث المبهط من الارتكاسات السيكلوجية، الفردية والجمعية، لقرون الاستغلال الرأسمالي على القارة. ولحروب التنافس الرأسمالي على الأسواق

والمستعمرات.. ولنظام (قيم امتلاك الثروة) ذاته، على القطاعات الواسعة الوسطى والدنيا من شعوب أوروبا.. إضافة إلى انعكاسات خطر التلوث البيئي وعشرات المشاكل الكبرى المشابهة.. إن ذلك كله قد شكل أساساً معممياً لفقدان الثقة بالحضارة، مثلما شكل إحباطاً عميقاً لدى مجموعات واسعة من النخب المثقفة التي - بدورها - تصنع (الوعي التاريخي) لدى المجموع الشعبي إجمالاً. وهذا، بدوره، أسس لتثبيط المبادرات المبدعة اللازمة من أجل التنافس الكفء في السباق العالمي الجديد المحموم.

إن التشاؤم العام المتعلق بمستقبل القارة لم يظهر قبلاً - ولا يمكن أن يظهر الآن - في تصريحات السياسيين أو أفعالهم. إنه مسألة خطيرة وعميقة الجذورفي (الوجدانات) الشعبية. ومن أظهرها هم الكتاب والمفكرون والفلاسفة والفنانون!.. فذلك التشاؤم صيغ في نظريات متكاملة حول (فلسفة الحضارة) كما في أعمال كل من شبنغلروتويني.. وصيغ في نظريات فلسفية عامة وأعمال أدبية وفنية مشهورة مثلما في الفلسفات الوجودية و(العبث) و(اللامعقول) وأفلام الرعب، وغيرها.. وفوق ذلك فقد كشف أبعاد ذلك التشاؤم وحدوده المرضية أعلام علم النفس المرضى: مثل فرويد ويونغ وفروم وسواهم، من مختلف مدارس ذلك العلم واتجاهاته.. وكل هذا هو بعض من الأدلة حول صحة ما نذهب إليه من الاختراق القائم في عمق محاولات السياسيين الأوروبيين لتوحيد أوروبا، ولاستعادة دورها القائد باعتبارها المركز الرأسمالي الأم!

وحتى على مستوى الأدوات السياسية ذاتها لا تبدو آلة الحرب الأوروبية مجتمعة - والتي يفترض، كما سبق القول، أنها الاحتياطي الأهم لحماية المصالح ولترجيح كفة أصحابها في موازين المعادلات الدولية - على أنها توازي حتى آلة

الحرب الروسية المتبقية، ناهيك عن آلة الحرب الأميركية!..

وهذه القضية- متداخلة ومركبة مع قضايا ذاتية وعالمية أخرى كثيرة- تجعل حضور أوروبا في المشاكل الدولية التي تتطلب الحلول العاجلة حضوراً باهتاً، بل هامشياً وتابعاً لأميركا حتى هذا التاريخ.

ولا تبدو أميركا كبيرة الرضا أو الارتياح تجاه الوحدة الأوربية، ولعلها في وقتٍ ما قد عملت حتى على عرقلة خطواتها التأسيسية.. انطلاقاً من تحالف ديني يخفي وراءه المكر البيوريتاني وصراع المصالح!..

فرنسا الكاثوليكية التي تطرح نفسها قائدة لوحدة أوروبا جوبهت باستمرار بنوع من الاستقطاب الانكليكاني في القارة تقوده انكلترا بتشجيع أميركي!.. إنها لم تكن مصادفة، ولا قضية شخصية، تلك الميول القوية المبكرة التي أظهرها الجنرال ديغول للتخلص من عبء التبعية لأميركا حين رفض ربط آلة الحرب الفرنسية بحلف الناتو، وقال عنه: (ليرحم الله جميع الموتى). لقد كان هذا الرجل يمقت بقوة حلفاءه الانكليز ومكرهم البيوريتاني اللئيم الذي هو خلاصة (النهج الصافي) لعمل النخبة الأميركية القائدة. وهو قد ذهب سريعاً من (الإيليزيه) بعد انتهاء رئاسته الأولى، لكن الديغولية كنهج لاتزال تلقي ظلالها بقوة على مجمل الحياة السياسية الفرنسية.. في الوقت الذي لاتزال ألمانيا فيه تغرق في مشاكل وحدتها المتجددة مثلما كانت قبلها غارقة في (تبييض) تاريخها المعاصر من مشاكل مخلفات النازية!!

وخلاصة القول إن وحدة أوروبا مخترقة من داخلها بمختلف ما حان دفعه من مستحقات التاريخ المؤجلة.. أما تسميتها بـ "القارة العجوز" فليست تسمية من باب التدليل أو التفكه بتاتاً، وإنما هي تسمية تطرق أشد أبواب حقيقتها خفاء!

ولننظر الآن في الاختراقات على جبهة ضم شطايا الاتحاد السوفيتي إلى "البيت الأوربي الواحد" حسب ذلك التعبير الغورباتشوفي المشهور.

من المعروف أن ضم عدد من دول أوروبا الشرقية: بدءاً بدول البلطيق الثلاث، مروراً ببولونيا ورومانيا..، وانتهاء بجمهورية التشيك والسلوفاك، إنما يعامل أوروبياً على أنه نوع من استجرار أعباء إضافية على أوروبا الغربية. أما الطمع الحقيقي فهو: في روسيا!

لكن روسيا لاتزال تغور بما لا يمكن حصره أو حسابه من الاحتمالات الخطرة حسب المقاييس الأوروبية. وفوق ذلك فقد انصبت الفعالية الأميركية بنوع من القوة نحو هذا البلد، حيث توجد قوى يهودية مترسمة هامة، وتعيد خلق شبكة فعالة لترباطاتها مع "مركزها" الشايلوكي في الولايات المتحدة. وهذا كله يشكل عوائق قوية- رغم تنافرها- في وجه احتواء روسيا أوروبياً كما هو مأمول.

إن التنامي الجديد لاتجاهين قويين متعاكسين في روسيا: الاتجاه الشيوعي الجديد، والاتجاه القومي الروسي المتعصب، لا يعيق فقط حركة السياسيين الروس الميالين إلى الاندماج في "البيت الأوربي الواحد"، بل هو فوق ذلك يعيد إلى الذهن الأوربي- الفرنسي والألماني خصوصاً- وفي أعرق مناطقه السيكلوجية المخبوءة،

حقيقة أن روسيا هي "البلد الغامض الخطر" الذي لا يؤمن جانب المجازفة فيه أو معه!.. وهكذا فإن دعاة الوحدة الأوروبية لن يحصلوا قريباً على ذلك "الامتداد الروسي المفتوح" من الأسواق والثروات، ولن يجدوه معهم، أو في جيوبهم، كي يحل لهم أزماتهم الخاصة في المستوى الاجتماعي/الاقتصادي الذي هو "منصة الإقلاع" نحو فضاء الدور القيادي العالمي المطلوب! ولكن ماهي المظاهر التي تتبدى فيها تلك الأزمات الأوروبية الخاصة على المستوى المذكور؟

ابتداءً، يمكن القول إنه- كما في أميركا- تنعكس تأثيرات أوضاع الجنوب المنهار على أوروبا في صيغة أزمة كساد وأزمة بطالة حادثين بالفعل . وتتضاف إلى ذلك أزمة المهاجرين من المستعمرات السابقة الأمر الذي يستثير- في إطار التشاؤم الحضاري والخوف المترافق معه- إحياءً قوياً للنزعة العرقية المتأصلة في أوروبا، ليس على المستويات الشعبية وحسب بل أيضاً على مستوى الإجراءات السياسية التي تتخذها أهم بلدان القارة للحد من الهجرة.. وذلك رغم كل الادعاءات الإعلامية بالترفع عن تلك النزعة وإدانتها ظاهرياً!

إن ذلك كله يؤشر، في نهاية الأمر، على أوضاع عامة متخبطة وإن تكن غير منظورة، لأن التخبط- حسب تقديرنا- قائم في الأساس البنيوي الذي لم ينفلس بعد!

وإذا كنا لانملك أرقاماً عن العجوزات المختلفة لموازين المدفوعات الخاصة بأهم حكومات القارة، فإننا نعرف أن البلدان الأقوى في القارة: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا.. قد عرفت وتائر نمو جيدة خلال الثمانينيات تراوحت بين ١٠ و٨%، لكن هذه الوتائر قد أخذت بالتراجع في السنوات القليلة الماضية تراجعاً حاداً إلى نحو

٥%. وهذا بدوره مؤشر آخر على التناقض في أهم الأزمات التي تواجهها القارة. أما انكثرتا التي لم تعرف مثل هذا النمو العالي فإنها قد أخذت تعرف انخفاض وتآثره نحو رقم أدنى من الرقم المنخفض لنمو الدول الأخرى سابقة الذكر.

ولعل نوعية الخلافات التي دارت بين أوروبا وأميركا قبل توقيع اتفاقية التجارة العالمية (الغات) لهي المؤشر الأبلغ في الدلالة على عمق الأزمات التي تطال المستوى الاقتصادي / الاجتماعي لعموم أوروبا.

وبالطبع، إن تركيب الوضع الأوربي الراهن هو تركيب خاص مختلف جذرياً عن تركيب نظيره الأميركي الذي سبق عرضنا لأهم ملامحه. ومن الأفضل لبحثنا هنا أن نعيد تلخيص مجمل جوانب صورته - مع الاعتذار من القارئ عن بعض التكرار الذي قد يحدث - وذلك كيما نرى تلك الصورة بأكثر ما يمكننا من الوضوح والجلء... وكيما نرى فيها احتمالات المصائر أيضاً!

أ- لقد قلنا إن أوروبا، منتجة عصر الاسترقاق الرأسمالي العالمي، قد بدأت تشيخ حضارياً. أي إن: "طاقة الدفع الذاتي" لمجتمعاتها - التي كانت "حاملاً" لفعالية القرون الخمسة الماضية والمبهظة بسائر المعايير - أصبحت عاجزة بنيوياً عن إعادة التشغيل الناجع لميكانيزمات هذا النمط الحضاري في شروط السباقات العالمية الراهنة، واشتراطات المشاكل التي تصوغ إشكالية هذه السباقات أو تولدها.

ب- أصبحت قارة أوروبا ملوثة بيئياً إلى درجة خطيرة. وهذا يستثير فعالية مضادة لأسس العمل الرأسمالي في المستويين التكنولوجي والعسكريتاري، الأمر

الذي تجسده (منظمات الخضر) التي أخذت تنتشر بقوة مقبولة في سائر أنحاء القارة. وهذا كله، مع عناصر انعدام الثقة بالنمط الحضاري، والخوف المترتب على احتمالات تجدد الحروب المرعبة، وبروز تفاهة نظام القيم المتأسس على امتلاك الثروة للإنسان.. كل ذلك يشير إلى نزوع عميق في صلب البنى التحتية إلى تغيير "الوظيفية الرأس مالية" للقارة، وهو ما يتطلب بدوره تغييراً بنيوياً جذرياً لمجموع التركيب الشعبي الأوربي! ونحن نجد الدليل على هذا الافتراض في أساليب الحياة العيشية لقطاعات واسعة من الشباب الأوربي منذ حركة ١٩٦٨ الطلابية في فرنسا، دخولاً إلى انتشار "الهيبة"، ثم أسلوب "الأوتو ستوب"... وانتهاء بالانحلال الجنسي ومستجراته المختلفة.

على أن تغيير "الوظيفية" المذكور، كميل معبر عنه اجتماعياً في المظاهر التي ذكرناها، هو تغيير متناقض بحدّة مع الهيكلية العامة المتأسسة على قيم استعباد التملك للإنسان، ومع نظرية المركزية الأوربية في الثقافة، ومستجراتها التي تشكل - في المحصلة النهائية - إطاراً وأرضية إجماليين لمجموع تلك التناقضات المتفاقمة. وهذا مانرى من جهتنا أنه يستجر تحلاً بنيوياً عاماً لن تستطيع "آلة الدولة" كبجه أو إعاقته لوقت طويل.

ح- إن أوروبا لم تعد لديها موارد منجمية ذات شأن، مثلما إنه ليست لديها موارد طاقية ذات أهمية تذكر.. ولاتشير أبحاث "البدايل" إلى أنها ستكون ناجعة، في مدى قريب مقبول.

وفي سياقات التصارع العالمي على الموارد المذكورة وعلى السوق، المنكسرة عالمياً في الأصل، ستجد أوروبا نفسها في وضع دافع إلى مزيد من تقاوم

أزماتها الإجمالية.. بل إن بداية هذا التفاقم قد أخذت تحتد وتحتدم، وهذا ماستنتبينه في الفقرتين التاليتين الأخيرتين.

د- إذا أخذنا الأعمدة الثلاثة الرئيسية للوحدة الأوروبية: (ألمانيا- إيطاليا- فرنسا) فسندج أنها- كما سبقت الإشارة إلى ذلك- قد عرفت انخفاضاً حاداً في وتائر النمو ومنذراً بالخطر. وفي ألمانيا تحولت الوحدة المفاجئة بين جزئها إلى نوع من العبء السياسي/ الاقتصادي/ الاجتماعي المفزع، فقد تكشف (الحلم الفردوسي!) الغربي للشرقيين عن نوع من "جحيم" يهدد عناصر استقرارهم السابق بخلخة، فردية ومجموعائية، تنسف أنساق ترتيب موجوديتهم دون تقديم أية بدائل ناجعة.. بينما وجد الغربيون أن أحلامهم باستثمار الموارد الشرقية تنكسر على صخرة مقاومة الشرقيين الذي رأوا تلك الوحدة تضعهم في الوضع الدوني الذي يهدد الأسس البنيوية لحياتهم، حسبما ذكرنا أعلاه.

ومجمل مستجرات الوحدة، في إطار الكساد والأزمة الاقتصادية العالمية المفتوحة، قاد إلى اتساع نشاط النازية الجديدة- في غرب ألمانيا بالطبع- كرد فعل خطر ضد مجمل الوضع الألماني وترتيباته.. إلى آخره مما لم تدرس بعد أبعاده ونتائج المحتملة دراسة مقبولة! ولكن ذلك كله مؤشر على صحة ما ذهبنا إليه في الفقرة السابقة.

أما إيطاليا فقد دخلت الآن- وقت كتابة هذا البحث- في أزمة اجتماعية معلنة وخطرة، بعدما كشفت أوضاعها عن التحكم المافيوي في أهم المفاصل الإدارية والسياسية التي تتولى تسيير شؤون الحياة العامة في هذا البلد. ومجمل الفضائح التي أبرزت في دائرة الضوء- ناهيك عن التغيير المتواتر المأزوم

للحكومات هناك- تشير ليس إلى عمق الأزمة البنوية للبنية الفوقية لإيطاليا وحسب، بل أيضاً إلى منعكساتها في (حاملها) الاجتماعي/ الاقتصادي التحتي حيث يقتضي ذلك استجرار هشاشة بنوية لذلك الحامل، إن لم نقل بداية تحلل بنيوي إجمالي.

وربما تبدو فرنسا في وضع أفضل، لكن نجاح اليمين المتطرف، والإجراءات الأخيرة المتعلقة بموضوع الهجرة والجنسية- وهي إجراءات تتبع من وضع ثقافي عرقي يفترض أنه قد تغير!- تتم، في حواشيتها وتبئيراتها، عن تأزمات قيد الانكشاف.

على أن النمو العسكريتاري لألمانيا الموحدة، والذي قلب الموازين بينها وبين فرنسا في هذا الميدان، قد أثار هواجس السياسة الفرنسية- كما يقول توفلر- الأمر الذي دفع السيد ديستان الرئيس الفرنسي الأسبق إلى أن يصرح قائلاً: (على القوات الفرنسية أن تكون معادلة في حجمها للقوى الأخرى في القارة، أي للجيش الألماني) (*). .. ويعكس هذا الأمر بذاته مدى (قلة الثقة) بين أهم القوى في (الوحدة الأوربية)، ويدلنا بالتالي على الخوف المتبادل بين دول تلك الوحدة رغم كل ما يعلن عنه أو يصرح به.

ه-ثمة سؤال يطرح نفسه هنا، ونحن نتذكر التمزقات القومية ذات الأبعاد العرقية لدول شرق أوروبا، هو: هل أوروبا الغربية مرشحة للإصابة بعدوى هذه التمزقات أم لا؟!.

إن إجابتنا على هذا السؤال ستكون على ذمة صاحبنا توفلر ذاته، وسننقل عنه فقرة نعتذر عن أنها مطولة. يقول توفلر في كتابه "الموجة الثالثة" وفي فصل "انحلال الأمة":

(الوقت هو آب/ أغسطس / ١٩٧٧. ثلاثة رجال يرتدون القبعات جلسوا إلى طاولة بسيطة، في أحد أطرافها مشكاة وشمعة متوهج لهبها، وفي طرفها الآخر علم مجعد، وعلى الراية وجه غاضب لرجل على رأسه عصابة تشبه دوامة عليها الأحرف اللاتينية FLNC. قال هؤلاء الرجال الملمثون لرجال الصحافة الذي جلبوا معصوبي الأعين إلى مكان اللقاء أنهم مسؤولون عن تفجير محطة البث في سيرادي بنغو- وهي المحطة الكورسيكية الوحيدة لاستقبال بث التلفزيون الفرنسي- إنهم يريدون لكورسيكا أن تنفصل عن فرنسا، فباريس تنظر لأهل الجزيرة بازدراء تقليدي، والحكومات الفرنسية لم تفعل شيئاً يذكر لتطوير اقتصاد الجزيرة.... واليوم تعاني فرنسا من تخمر ضيق النطاق- كالمشكلة الإيرلندية- في جزيرتها المتوسطية. وفي الطرف الآخر من البلاد تتفاعل عواطف الانفصاليين منذ مدة طويلة، وكانت ذروتها السنوات الأخيرة. إذ تلقى حركة الانفصاليين في "بريتاني"، حيث فيها أعلى نسبة بطالة وأدنى الأجور في فرنسا، دعماً واسعاً، وتنقسم إلى فرق متنافسة ولها جيش إرهابي اعتقل بعض أعضائه بتهمة القيام بتفجير بعض المباني الرسمية بما فيها قصر فرساي. وفي هذه الأثناء تقلق فرنسا مطالب الاستقلال الثقافي والإقليمي لمقاطعتي الألزاس واللورين، وأجزاء من لانغيدون وغيرها.

وعبر القنال الانكليزي تواجه بريطانيا ضغوطاً مشابهة، لكنها أقل عنفاً، من الاسكتلنديين. ومنذ بداية السبعينات كان الحديث عن القومية الاسكتلندية

يعتبر (نكتة) في شوارع لندن، لكن هذه القضية لم تعد مضحكة على الإطلاق حالياً، وخاصة بعد الأخذ بعين الاعتبار أن يساهم نفض بحر الشمال في تطوير الاقتصاد الاسكتلندي في المستقبل. وعندما فشلت حركة لتكوين مجلس اسكتلندي منفصل عام ١٩٦٩ ازدادت الضغوط المطالبة بالاستقلال الذاتي وبصورة أكثر عمقاً من ذي قبل. فدعاة القومية الاسكتلندية، الذين ضايقتهم سياسات الحكومات التي تحابي التطوير الاقتصادي للجنوب، يتهمون الاقتصاد البريطاني البطيء أنه يجبرهم نحو الأسفل، في حين أن اقتصادهم منطلق للأعلى، ويطالبون بسيطرة أكبر على نفطهم. ويسعون أيضاً إلى استبدال صناعات الفولاذ والسفن الكاسدة بصناعة جديدة متقدمة على أساس الكروني. وفعلاً بينما يمزق بريطانيا جدل حول دعم حكومي لصناعة أشباه الموصلات أم لا فإن اسكتلندا هي ثالث أكبر مجمع للدارات المدمجة في العالم بعد كاليفورنيا وماساتشوسيتس. وفي مكان آخر ببريطانيا تبدو ضغوط الانفصاليين واضحة في ويلز. وتظهر على السطح أيضاً حركات استقلالية صغيرة في (كورنوال) و (ويسيكس).. إن أوروبا كلها تشعر باستفحال الضغوط النابذة: في بلجيكا يتصاعد التوتر بين الغالون والغليميش والبروكسيليين. وفي سويسرا أحرزت جماعة انفصالية مؤخراً نصراً في مطالبهم لمقاطعتهم في الجورا. وفي ألمانيا يطالب الألمان السوديتيون بحقوقهم في العودة إلى أراضيهم في تشيكو سلوفاكيا. وهناك ضغوط مماثلة في (تسيرو ليز) الجنوبية في إيطاليا والسلوفين في النمسا والباسك والكاتالونيين في اسبانيا.. بالإضافة إلى عشرات الجماعات الأخرى المغمورة)(*).

إن ما نريد أن نخلص إليه من كل هذا الذي قدمناه عن "القارة العجوز" هو أن وحدتها التي تبدو سائرة بخط متوازنة في إطار معادلات تصدع عالمي عميق، وسباقات مضنية ومتأرجحة على تملك الثروة، لهي وحدة تشاد على "حقل من ألغام

مستحقات التاريخ" وكلها جاهزة للتفجر!.. ونحن لانوافق السيد توفلر، رغم اعترافنا بحصافته وضخامة مجهوده، أن كل شيء يمكن تفسيره بالعامل الاقتصادي وحده.. وإن بدا، في هذه التركيبة الرأسمالية القائمة على هذا التوجه الوحشي، مرتدياً هذا القناع!

وبالطبع، ليست أوروبا ولا أميركا قيد الانهيار المباشر. لكن تحولاتها البنوية التحتية تجعل من ثقل ضغط الواقع العالمي على مجموع حركة البنين الرأسمالي العام عنصراً دافعاً بسرعة وقوة- على المستوى التاريخي- لذلك الانهيار. وقياساً على ما آلت إليه الأمور في (العالم الاشتراكي!) فإن أحداً لا يمكنه أن يحدد من أين قد تأتي الشرارة التي يبدأ منها حريق الغابة الرأسمالية، ولا كيف.. أو متى. لكن تقديرنا الخاص لا يعطى حدوث ذلك مدى فسيحاً من الوقت، رغم كل المظاهر التي يحيط البنين الرأسمالي نفسه بها.

إن فواعل حركة التاريخ غير المنظورة لا يمكن كبحها إلى ما لا نهاية له من الزمن، لا بواسطة آلات الحرب ولا بالسلطة الدولية ومؤسساتها، لأنها فواعل لا تقيد بالأوامر ولا توقفها الرغبات.

ولأن العالم قد توحد- في إطار الفعالية الرأسمالية- باعتباره "سوقاً" على وجه الدقة، فإن علينا أن نتوقع أن كل اهتزاز بنيوي في أحد مكونات هذا "العالم/ السوق" سيترك آثاره بقوة في بنيانات المكونات الأخرى. فكيف إذاً هو الأمر إذا كان الاهتزاز في ثلاثة أخماس هذا العالم له طبيعة الزلزال!؟

وإذا كان لنا أن نخمن أن أميركا - وهي قد استنزفت بنهم وحشي موارد "حظيرتها الخلفية": أميركا الجنوبية والوسطى - لابد أن تسعى، في جملة مساعيها المبذولة لحل أزمتها الخطرة، إلى نوع من الاحتلال الدائم لمصادر الطاقة الغنية شرقي المتوسط والبحر الأحمر، حيث بذلك تكون قادرة على "الإرغام السلمي"! لحفائها / الأعداء في آسيا وأوروبا كي يخضعا لمتطلبات مصالحها.. فإن أوروبا تكتفي الآن - كما يبدو - باستعادة ثقل حضورها في ما تعتبره "حظيرتها الخلفية" الخاصة: قارة إفريقيا التي لا تزال غنية إلى درجة كبيرة بمصادر الطاقة كما بالموارد المنجمية النادرة وغير النادرة!

غير أن أميركا ذات "مبادرات!" هامة وفعالة في "قطع الطريق" على أوروبا بهذا الاتجاه. ويمكن لنا هنا أن نحلل مسألة (طيارة لوكربي) في ضوء ذلك.

لقد جرى افتعال اتهام ليبيا بتفجير تلك الطائرة بعد "تذبذب اختباري" أميركي بين إسناد الحادثة إلى إيران أو سورية. فما هو السياق الذي تم فيه إسناد التهمة إلى ليبيا بصورة نهائية؟!

لقد تم الأمر عقب الحرب الليبية/ التشادية حيث رمت فرنسا بثقلها ضد ليبيا، وصار لها وجود عسكري في التشاد وقتذاك، وعندها استحدثت أميركا ذرائع خاصة بها كي تهدد ليبيا بدورها ثم تقصفها بوحشية، ومن موقع الرغبة بتطويع هذا البلد الغني - بل حتى احتلاله إن أمكن - كي يستجيب لمقتضيات مصالحها. ولم يكن الأمر في الحقيقة مناصرة لفرنسا أو أوروبا "الحليفة"! وإنما كان نوعاً من الإنذار والمصادرة غير المعلنة لحرية حركة أوروبا في القارة السوداء. وتلك هي الطريقة البراغماتية الإمبريالية لتبادل "الإنذارات"! إذ يجيء الأمر دائماً في سياق

ابتزاز الشعوب في العالم الثالث!

ولأن الرغبات الأميركية المتحركة بضغط الأزمات والمصالح لا يمكنها التوقف، فإن افتعال تهمة ليبيا بأنها هي التي فجرت طائرة الـ"بان أميركان" فوق بلدة لوكربي إنما جاء استمراراً للرغبة الأميركية في السيطرة المباشرة على أحد أهم مفاتيح القارة السوداء وأغناها، وبالتالي: في ضرب نوع من الحصار حول "الشريك/ الخصم" الأوربي، إذ إن ليبيا هي في النهاية أقرب وأهم مصدر للنفط إلى أوروبا.. هذا عدا الأبعاد الأخرى وراء التهمة، والمتعلقة بإجمالي الأوضاع العربية، وبالمطلوب أميركياً منها!

لكن أوروبا، ممثلة في فرنسا المتتعة للعب الدور القيادي هناك، سارعت بدورها إلى إنذار أميركا بعدم التحرش المباشر بما تعتبره "حظيرتها الخلفية" إذ سرعان ما بادرت إلى "تذكر!" طائرة لها كانت قد أسقطت فوق تشاد... وبذلك توقفت قضية لوكربي عند الحدود المعروفة في ما يخص الهجوم على ليبيا: أميركياً أو أوربياً، ولو إلى حين!

إن أهم ما يلاحظ في الصراعات الإمبريالية المتبادلة هو ذلك التركيز الخاص على وطننا العربي وباقي منطقة (الشرق الأوسط) والتي هي - كما سبق القول - قلب العالم من حيث موقعها الذي تتوضع على أطرافه مواقع القوى الكبرى في "العالم القديم"، ومن حيث هي أهم وأغنى مصادر الطاقة التي يرتبط بها بقاء العصر الحضاري الرأسمالي برمته.

وأوروبا التي أخرجت من المنطقة، كما هو معلوم، عقب الحرب العالمية الثانية، حيث جرى (ملء الفراغ!) وفقاً لأفق العمل الإمبريالي الأميركي الجديد.. أوروبا هذه تبحث الآن عن "موطئ قدم" لها فيها ولكن من دون نجاح. فقوة الحضور العسكري الأميركي، والتعاون النشط بين الذراعين الأخطبوطيين: الأميركي المأزوم والصهيوني الباحث عن "إمبراطورية مرحلية" على قدّ الحال في هذه المنطقة- وبإشراف أميركي بالطبع- هما أمران يحولان دون أن يكون لأوروبا- مرحلياً على الأقل- أي دور ذي قيمة فيها!

وهذه النتيجة التي تتعلق بحدود العلاقة الممكنة والمحتملة راهنياً بين أوروبا وبين (الدولة الأصولية الصهيونية) خارج النفرج على ما ترتبه أميركا- إضافة إلى استنتاجات أخرى مهمة نذكرها في حينها- هي أحد أبرز أهدافنا من كل هذا العرض العام الذي قد يبدو مطولاً في سياق مانحن بصده.

وقبل الانتقال إلى النظر في أوضاع المركز الآسيوي الغني- على تنوع اتجاهاته الآن- داخل أطر الصراعات الإجمالية للرساميل والكتل الرأسمالية العالمية، وقبل النظر في انعكاسات تلك الأوضاع على ما يجري في منطقتنا، وعلى ما هو مخطط له أن يجري، لابد من عودة سريعة إلى روسيا التي ورثت أقوى آلة حرب تكاد تكون موازية لآلة الحرب الأميركية إن لم تكن متفوقة عليها في أكثر من جانب.

لقد خلف تفكك الاتحاد السوفييتي وتحلل مؤسساته السابقة نوعاً من الانهيار الاقتصادي العاصف بمجموع عناصر التوازن في موجودية البنى التحتية الروسية، الأمر الذي دفع- مع جملة من العوامل الأخرى- إلى صعود غير عادي للنزعة

القومية الروسية المتعصبة، وهو ما عبر عنه ذلك الفوز الكبير في انتخابات مجلس الدوما الروسي للسيد جيرونوفسكي وأتباعه.

وتحمل "الأحلام الجيرونوفسكية" حول ما يسميه هو (المجال الحيوي القومي التاريخي لروسيا) واحداً من أهم احتمالات صراع الهيمنة بين القوى الكبرى - ومنها روسيا بالطبع - على منطقتنا في شرقي المتوسط، بما في ذلك تركيا وإيران. فالسيد جيرونوفسكي لم يخف بناتاً طموحاته التوسعية هنا، في حال وصوله إلى قيادة الدولة في انتخابات الرئاسة الروسية القريبة.

وأميركا - رغم كل مجهوداتها المنصبة باتجاه مِزقِ الاتحاد السوفيتي السابق لغايات مختلفة - لم تستطع إلا أن تأخذ كتابات جيرونوفسكي وتصريحاته حول هذه المسألة مأخذ الجد البالغ.. تماماً مثلما أخذتها أوربا برد فعل قلق وانفعالي، وهي ترى "حلمها" باحتواء روسيا كطرف تابع في "وحدتها" قيد الانهيار. ورغم كل ما حدث فإن روسيا قادرة - بسرعة نسبية على الأقل - على تجاوز أزماتها الاقتصادية الاجتماعية خارج حدود سياسة مائعة لرجل مثل يلتسين، ولاسيما في ظل إدارة قومية متعصبة كإدارة جيرونوفسكي المحتملة، ومع وجود آلة الحرب الرادعة وغنى احتياطي الثروات، أو في ظل عودة الشيوعيين إلى الحكم.

وفي حال حدوث ذلك، فما الذي يمكن أن يحدث من اختلالات جديدة في معادلات التوازن العالمية الهشة؟

إنه تساؤل يحمل في ذاته مبررات طرحه حملاً قوياً. ولعل حظوظ

جبرونوفسكي في النجاح كرئيس لروسيا هو ما يفسر أسباب تردد كل من أميركا وأوروبا عن تقديم المساندة السريعة والناجعة للسيد يلتسين وإدارته. (*)

وبصرف النظر عن كل ما تردد حول "الأصل اليهودي" لجبرونوفسكي - وهو قد نفى ذلك بقوة وبنبرة لازعة متهمكة - فإن المزاج الروسي العام يميل الآن إلى أن يرى جيداً كيف كان اليهود وراء كل المشاكل التي تعاني منها "روسيا يلتسين" وسلفه غورباتشوف. وقد عبر السيد روتسكي، أحد أقطاب التمرد البرلماني المشهور ضد يلتسن، عن ذلك بوضوح إذ قال عن يهود روسيا : إنهم قد نهبوا منها كل ماخف حمله وغلا ثمنه!

واحتمالات نجاح جبرونوفسكي في انتخابات الرئاسة الروسية المقبلة - ما لم تستجد أمور أخرى - ربما تكون واحداً من الأسباب الجوهرية لتسريع الترتيبات الشرق أو سطية، حسبما جرت عليه حتى الآن.. إذ بادرت أطراف عربية حاكمة كثيرة إلى فتح أوسع الأفاق الممكنة راهنياً للتعامل مع الدولة الأصولية الصهيونية، وبالطبع: تحت ضغوط أميركية قوية وملحة. ويبدو أن تحالف الذراعين الأخطبوطيين: الأميركي والصهيوني، يعمل على أن يواجه كل الاحتمالات الممكنة: أوربياً وروسياً وآسيوياً، بما هو " أمر واقع!".

ولكن، في أفق من التجبرات العالمية الكثيفة للتوازنات القائمة، أو المهددة لتلك التي يجري "إخراجها"، ما الذي يمكن المراهنة عليه، مادام الجنوب المنهار غير قادر على امتصاص أية أزمة رأسمالية مهما تكن صغيرة؟.

ولعل هذا هو أول سؤال يخص "رؤى"! السيد بريس قبل الدخول في المناقشة حول تنظيراته المستقبلية عن "شرق أوسطه الجديد"!!

ثالثاً: مركز الشرق الآسيوي المتنوع

قد يكون من الأفضل هنا أن ننظر في إجمالي الوضع التاريخي والراهن لهذا المركز كي نستطيع الدخول إلى ما يهمنا من تفاصيل، وإلى ما هو محتمل من انعكاسات ذلك على منطقتنا وما يجري فيها.

ومبدئياً نشير إلى أن مجموع دول شرقي آسيا - غنيها وفقيرها، رأسماليها واشتراكيها - قد تكون ثقافياً باعتباره (العالم الصيني) بما في ذلك اليابان نفسها.. وهذه إحدى الحقائق الأولية ذات الأثر الهام جداً في التطورات المستقبلية لأوضاع هذا المركز التي تبدو الآن شديدة التنافر، بل إن لها طابعاً تناحرياً لم ينقصه الدم الكثير منذ أن دخلته أميركا حتى الآن، ناهيك عن "تورثيات!" الإمبرياليين اليابانيين الذين هزموا في الحرب العالمية الثانية.

على أن ثقافة هذا العالم الصيني، سواء كانت بوزية مطورة، أو كونفوشية، أو تاوية - وهذا المجموع هو الذي يشكل الأرضية الروحية الحية التي تتحرك عليها سائر البنيات التحتية هناك - هي ثقافة تنبني منظومتها القيمية المرجعية على ما هو، تماماً، عكس المنظومة القيمية الأوروبية التي تجعل الإنسان ملكاً للثروة أو عبداً لها... حتى إنه ليصح القول نسبياً: إن الاشتراكية أو الرأسمالية في "العالم الصيني" أقرب إلى الوسيلة للحفاظ على البقاء في عالم صنغته الشايلوكية

الأوروبية، إذ يظل الإنسان عموماً في ثقافة ذلك المركز هو الأصل، وطموحه الروحي إلى تجاوز محدودية كينونته المادية الآنية هو السمة الغالبة على سائر أنماط الحياة وتفرعاتها في مختلف أنحاء دوله إجمالاً. وينبثق " نظام الطاعة" بمختلف صيغه هناك من تلك الحقائق الثقافية/القيمية وجملة الاعتقادات المرتبطة بها خلال التاريخ. وهو لا يزال نظاماً راسخاً في إجمالي الحياة الشعبية إلى الآن. (*)

وإذا كان تاريخ ترسمل اليابان لا يمتد لأكثر من قرن واحد، فإن تاريخ اشتراكية الصين الخاصة بها يمتد نحواً من نصف قرن فقط، أما الدول الأخرى فقد عرفت الاستعمار الأوربي - كما قد عرفته الصين - وخبرت جرائمه وبشاعاته، مثلما عانت من مستجراته قبل أن يترسمل بعضها (الدول الغنية المسماة بالنامور الآسيوية) اعتماداً على أنها سوق رخيصة لليد العاملة، مريحة للشركات الكوسموبوليتانية/ فوق القومية. وقد ساهم الرأسمال الياباني بقوة في ذلك، لأسباب تتعلق بخلق (امتدادات قارية ضامنة): ضد الهيمنة الأميركية من جهة، وضد "خطر" شيوعية الصين من جهة أخرى!

وليشير التاريخ العام " للعالم الصيني" إلى وجود صراعات متأصلة يمكن معها القول إن ثمة "مستحقات خطيرة مؤجلة" لحركة التاريخ قد يتوجب دفعها بأي صورة من الصور الشبيهة لمثيلاتها في أوروبا، وإنما هناك صراعات رأسمالية يابانية/ قارية قبل الحرب العالمية الثانية، وصراعات من فترة الحرب الباردة: رأسمالية/ شيوعية، وشيوعية/ شيوعية.. وإذا لم يكن قد تم تجاوز كثير من مستجراتها فإن الروحية الخاصة بهذا المركز والمنبثقة من ثقافة واحدة - على تنوع اتجاهات أنساقها - كفيل بأن يحقق ذلك دون إخلال بنيوي مبهظ، خصوصاً وأن

الأوضاع العالمية المستجدة تنشئ لجميع شعوب هذا المركز احتياجات تضامن أعلى من أجل البقاء الناجع. وهذا التضامن ليس جوهره القيمي ذرائعية التكالب على امتلاك الثروة كما في "الوحدة الأوربية"، بل هو جوهر قيمي يقع على الطرف النقيض لذلك تماماً حسبما سبقت الإشارة(*) قبلاً .. وسوف نعود لاحقاً إلى هذه المسألة.

إن العالم الصيني ينقسم من الوجهة الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام متميزة:

-اليابان، ومجموعة النمرور الآسيوية المترسمة وهي سبعة : أبرزها(كوريا الجنوبية، وسنغافورة، وتايلاند وماليزيا، وهونغ كونغ..) ويصل الفائض الرأسمالي في أغلب هذه "النمرور" إلى نحو من مائة مليار دولار.

-الصين الشيوعية التي أخذت تتبنى مؤخراً نظام اقتصاد السوق متلافية بذلك حدوث "صدمة خطرة" فيها تؤدي إلى تفكك قومي أو تحلل بنيوي.

-مجموعة الدول الصغيرة الفقيرة المنتمية إلى عالم الجنوب.

وخلال "نظرنا" في أوضاع هذا المركز سوف نصب جهدنا على اليابان والصين مهملين الدول الفقيرة المنتمية إلى عالم الجنوب من جهة، وصارفين النظر عن "النمرور" التي سنجازف بالقول: إنها تصير، بتواتر سريع، نوعاً من الاستطالات القارية الصناعية لليابان، بقدر ما تبدو مرغمة على محابة الصين.. وربما على الدوران في فلكها قريباً!

فلنبدأ إذاً من اليابان.

قلنا إن تاريخ الترسمل الياباني لا يمتد إلى أكثر من قرن واحد.. وعليه، فهو عاجز بالتالي عن أن ينسف أسس الروحية اليابانية الخاصة المرتبطة تاريخياً- [وبقوة]- مع ثقافة (العالم الصيني) ارتباطاً راسخاً. وبالتالي، فهو مضطر للتكيف أو لتكييف السمات العامة لرأس المال مع خصائص تلك الروحية السائدة في مجموع البنى التحتية الحاملة له. وإذا كان قد أخضع تلك الروحية بالقوة، قبل الحرب العالمية الثانية، لقيم الرأسمال عموماً فإن ذلك قد كان في ذروة هيمنة أوربا ونشاطها.. أما الآن- وبعد دروس صعبة منذ تلك الحرب- فهو مضطر لانتهاج ذلك التكيف الذاتي مع روحية بناه التحتية، خصوصاً وأن الخلل البنيوي العالمي لعصر الحضارة الرأسمالي قد بدأ ينشب بقوة، نتيجة فساد تلك القيم الذرائعية الوحشية والعلاقات المنبنية عليها، نشوباً له طابع الكارثة الحيوية الكلية المحتملة.

وإذا كان أبرز ما في تاريخ الترسمل الياباني وما حققه من تقدم تقني، فتقدم تكنولوجياي، هو اعتماده على نظام الطاعة التقليدي، وعلى استيراد "المعرفة" أولاً من أميركا، فإنه أيضاً يقوم على قاعدة عميقة من القلق!

فاليابان لا تملك موارد منجمية خاصة مهمة مثلما لا تملك الموارد الطاقية اللازمة.. وأكثر من ذلك، هي لا تملك زراعياً ما يوفر لها الحد المقبول من "الأمن الغذائي" الذاتي. ناهيك عن أن اليابانيين يعرفون جيداً أنه كان دائماً في رأس قائمة الخطط المحتملة، الموضوعة كخيارات استراتيجية نهائية لأميركا، المجازفة باحتلال اليابان عسكرياً إذا ما اقتضت "الضرورة الأميركية" ذلك!

وكماعلم، فالأميريكيون متعودون على "تهذيب!" اليابانيين ذرياً!.. غير أن الأمر - في تقديري على الأقل - صار مختلفاً جداً بالنسبة للأميريكين، ربما بسبب الجوار الياباني/ الصيني - على خلاف مابين الطرفين - حيث تمتلك الصين قوة عسكرية متنامية تشكل رادعاً مقبولاً للإخلال بالأمن الإقليمي، وبمجموع توازناته، لصالح أميركا.. وربما أيضاً بسبب نمط التقدم والفعالية اليابانيين اللذين يبدو أن حسابهما قبلاً قد جرى بدقة مقبولة.

ويزعم توفلر في نهايات كتابه (تحول السلطة) أن : اليابان لم تمتلك حتى عام ١٩٩٠ إلا واحداً من عناصر السلطة الثلاثة التي هي في نظره: (الامكانات العسكرية، والثروة، والمعرفة). فهي لا تمتلك إلا المال ثم المال!.. ولذلك فهي تحاول أن تعيد توازن سلطتها وتتجه إلى اكتفاء عسكري ذاتي ملائم، حيث صارت ميزانيتها العسكرية تحتل المرتبة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة، وبعد انحلال الاتحاد السوفييتي السابق، بينما يكبح "مجمّعها الصناعي الحربي" رغبته الشديدة بإنتاج ترسانة رادعة قوية مع قدرته على إنجاز ذلك بسرعة.

ولعل هذا التوجه، إضافة إلى التأزم الأميركي المعروف جيداً لليابان، هو أفضل مايفسر لنا "التغنت الياباني!" في مواجهة المطالب التجارية وغير التجارية الأميركية.. مثلما يجب تفسير مجمل "الموقف الآسيوي" من تلك المطالب بتوجهات اقليمية جديدة هناك نحو تعاون متبادل أوسع قد يتحول سريعاً إلى تكتل ضخم على غرار "الوحدة الأوروبية"، خصوصاً وأن الوضع المأزوم في أميركا يلزمها بمزيد من التراخي الفعلي.. إضافة إلى الهجوم الهائلة للرساميل اليابانية المستثمرة في القارة، مع التغيير الصيني الواسع والناجح باتجاه اقتصاد السوق، حيث يتم ذلك كله في الإطار العالمي من المشكلات والصراعات التي سبق

توصيفها.

وقد سبق القول أيضاً أن اليابان عملت على نقل اقتصادياتها - دون صدمات أو هام - نحو التكييف السريع لوسائل انتاجها مع مقتضيات الثورة التكنولوجية منذ مستهل السبعينات. وإذا كانت ولاتزال تستورد " المعرفة " أو بعضاً من أهم " مفرداتها " فإنها الآن تنافس أميركا في مجالات البرمجة المعلوماتية الذكية الراهنة - والخارقة الذكاء مستقبلاً - وربما تسبقها في بعض الجوانب المتعلقة بتحسين تلك النظم وتسريع تطورها.

ولأن اليابان تكيفت بسرعة مع هذا المستوى التقني الجديد، فإنها قد تجاوزت بالسرعة ذاتها حدود معطيات " خطوط الإنتاج الطويلة " في المصنع التكنولوجي الضخم القديم، واعتمدت دورة " خطوط الإنتاج القصيرة " ذات المردود الأكثر ملاءمة لمتطلبات أسواق الاستهلاك.. الأمر الذي وفر لها إمكانية اكتساح الأسواق الأميركية حتى في داخل أميركا، بل إن الرساميل اليابانية تمكنت من تملك أعداد من أهم الشركات الأميركية تملكاً كاملاً أو جزئياً في ميادين مختلفة.

ويمكن أن نعتبر هذا الاكتساح - إضافة إلى الاستثمارات الهائلة في القارة - شكلاً من أشكال الضمان ضد الاحتمالات الخطيرة، ربما كان مبرمجاً له بحصافة أن يكون كذلك.. مادام اليابانيون لديهم من أسباب القلق الجوهرية ما سبق أن ذكرناه، ونظراً لأنهم حتى بداية التسعينات مجردين من الآلة العسكرية المتناسبة مع نموه الاقتصادي الضخم المعروف. غير أن اليابانيين يعرفون جيداً مقولة أن (الرأسمال لا وطن له)، وفي الوقت ذاته لا يجهلون طبيعة المفارقة الحادة بين التوجه الوطني الطبيعي للناس، منتجي الثروات، وبين كوسموبوليتانية الكونسر

سيومات فوق القومية مثلما يدركون بقوة معنى وثقل الانتماء إلى "المجموع الثقافي الواحد" في القارة، بل نجازف بالقول إنهم يحتاجون احتياجاً بالغاً إلى توطيد وتفعيل ذلك الانتماء في الشروط الراهنة.. إن لم يكن منذ هزيمتهم في الحرب العالمية الثانية.

وقد تكون النقطة الأخيرة هي أحد أهم الأسباب الدافعة، ما وراء الاقتصادية، لخلق "محيط حيوي صناعي" مرتبط بهم داخل القارة: هي تلك "النمور" التي صارت التوقعات الجادة توصلها إلى "دزينة كاملة" مع نهاية هذا القرن. وإذا كانت أميركا- في البداية- غير بعيدة عن صناعة هذه النمور أصلاً فإن تطورات أوضاعها تكاد تحصر موجوديتها هناك في تواجد عسكري لعل أبرزه: تواجدها في كوريا الجنوبية.

على أن هزيمتها المشهورة في فييتنام قد شكلت صدعاً عميقاً في طبيعة هذه الموجودة وفعاليتها، وفي مردوديتها الاقتصادية بالنتيجة.. وهذا ما يجب أن يؤخذ بكامل الاعتبار في الواقع! (*).

ولا يوازي الترابط بين اليابان وامتداداتها القارية ما كان من ترابط بين أوروبا واستطالاتها: الأميركية وغير الأميركية في شيء. فالنمور الآسيوية ليست "مستوطنات" ذات مجتمعات هجينة، لاتجمع بين مكوناتها غير روابط المنافع المادية!.. إن الوضع هنا مختلف كلياً، وبصورة جذرية!

إن التاريخ الثقافي المتكامل لمجموع "العالم الصيني" والقرب الجغرافي الذي

يهيئ لاستمرار التفاعل الحي بين خصوصيات الأنساق داخل ذلك المجموع، هما عاملان عميقا التأثير باتجاه أن يأخذ هذا المركز المتجانس سمة: المجموع المتكامل اقتصادياً. أما "نظام الطاعة" المتوارث فهو يشكل المحور الجامع والمولد لميكانيزمات النشاط الكلي في هذا المركز الآسيوي الفسيح، مثلما يساعد بقوة على رسم وبرمجة حدوده وأفاق تطوراته وتحليلات فعاليته.

ولأن هذا المجموع-باستثناء الصين- مازال لايمتلك "الآلة العسكرية" الحامية الرادعة امتلاكاً فعلياً في شروط منافسة صراعية عالمية، مستعرة وضاربة في الأعماق، فإن كل ما هو متعلق بواقع الحال في ذلك المركز الآسيوي المليء يجعلنا نفكر مباشرة في "مرجعه التاريخي الأم": الصين.

لقد أشرنا إلى أن الصين الشيوعية- والمعترف بها كدولة عظمى - تقوم الآن بحركة تحول محسوبة جيداً، على ما يبدو، نحو اقتصاد السوق.

وجغرافياً تشغل الصين مساحة تزيد عن قارة أوروبا مجتمعة. أما بشرياً فهي تضم نحواً من مليار ومائتي مليون نسمة أي أكثر بقليل من خمس سكان العالم. وإذا كان هذا قد شكل لها مصدر قلق معاشي قبلاً، فإنه مع التحول نحو اقتصاد السوق يشكل مورداً هائلاً للقوة العاملة.. وليس أدل على صحة ذلك من أن وتائر النمو الاقتصادي في الصين تستقر منذ عدة سنوات- أي منذ التحول نحو نمط اقتصاد السوق- على حد ١٣ إلى ١٤%. وقومياً لايشبه المشهد الصيني ذلك المشهد الفسيفسائي الذي رأيناه في أوروبا أو أميركا. إن المجموع القومي في الصين يتألف من عدد محدود نسبياً من القوميات.. وعموماً هو مجموع قوي التجانس ثقافياً وروحياً. وفيما كانت القوى الرأسمالية العالمية تأمل في انهيار

صيني كارثي على الطريقة السوفييتية، فإن الصين قد خيبت تلك الآمال بوتائر النمو العالية المتحققة المشار إليها قبلاً، لدرجة أنها قد أثارت ارتباكاً مزعجاً مقلماً لكل من أمريكا وأوروبا على حد سواء (*) أما قوتها العسكرية فقد تكون في المرتبة الثالثة أو الرابعة عالمياً لكنها ربما كانت تتجهز للتتحول سريعاً إلى قوة ثانية أو حتى موازية للقوة العالمية الأولى خلال ربع القرن القادم.. فكل شيء لا يزال يدور خلف (أسوار الصين) بسرية وتكتم لا يمكن تجاهل دور (نظام الطاعة) فيهما.

وفي إطار الأوضاع العالمية الراهنة فإن الصين - وهي شبه القارة المليئة، من سائر الوجوه - ربما كانت مرشحة لتعود (مركز استقطاب) لعالمها القديم بالشراكة مع اليابان.. وذلك استناداً إلى وحدة التاريخ الثقافي العام في آسيا الشرقية، واستناداً إلى حاجة اليابان القلقة أصلاً - والتي تقاوم المستجدات العالمية من قلقها - إلى مثل هذه الشراكة في الاستقطاب، حماية لمصالحها ولمصالح الجميع في هذا المركز الواسع ذي الثقل الذي لم يعد عادياً! ولعل أولى مقدمات هذا الاستقطاب - وهو قد يكون مازال بعيداً قليلاً بالطبع - قد ظهرت في طريقة التعامل الآسيوية التي بدت موحدة حيال أمريكا في مؤتمر التعاون بين دول "عبر المحيط الهادي". وإذ تحقق فعلياً هذا (الاستقطاب المتشارك) بين الطرفين الآسيويين العملاقين وتوابعهما حيث ستجتمع بسرعة عناصر القوة الثلاثة: المال، والقوة العسكرية، والمعرفة.. إضافة إلى الثقل الحضاري التاريخي الراسخ، فإن السؤال الذي سي طرح نفسه بقوة هنا، على أوروبا من جهة... وعلى أمريكا خصوصاً من جهة أخرى، هو: أية تغييرات زلزالية الطابع ستشهدتها معادلات التوازن الهشة في العلاقات الدولية الراهنة سواء منها ما هو مستمر أو ما يعاد ترتيبه؟!

بالطبع، لسنا قادرين على إجابة لسؤال بهذا الحجم.. خصوصاً وأنه يتناول موضوعاً مطروحاً كاحتمال مستقبلي، رغم أن عناصر الاستقطاب المذكور قبلاً تتوفر بمزيد من التواتر يوماً وراء يوم. غير أن ثمة ملاحظات نرى أنه لا بد من الإلماح إليها هنا، مع أخذها بكامل الاعتبار، في ما يخص مانحن بصدده في هذا الكتاب.

- الملاحظة الأولى: هي أن لسائر القوى الآسيوية النشطة- والآن!- مصالِح حيوية في منطقتنا العربية، والشرق أوسطية: سواء كسوق أو كمصدر للطاقة.. أو حتى كميدان رئيسي بالنسبة للصراعات المحتملة مع القوى الكبرى الأخرى.

- الملاحظة الثانية: هي أنه رغم مانعرفه من سمات تقليدية مشتركة لحركة سائر الرساميل العالمية، فإن الرساميل الآسيوية لا تستند- في جوهر خصوصية عوامل إنتاجها قومياً- على منظومة القيم البراغماتية الغربية المتوارثة في أساس البنیان الثقافي التاريخي العام للغرب واستطالاته الاستيطانية. فلا البوذية ولا الكونفوشية ولا الطاوية -ومجموعها هو كما قلنا مجموع البنیان التاريخي الثقافي والروحي لآسيا الشرقية- تحمل في ذاتها، أو يمكن أن يعاد تحميلها الآن بمثل ذلك "الزخم القيمي" المشوه للبراغماتية الغربية، بما كان ومايمكن أن يكون له من مستجرات فظيعة على سائر البشرية.

وليعني هذا- طبعاً- أن حركة الرساميل الآسيوية خالصة مخلصاً من اعتبارات المصالح وراءها، لكننا نريد القول: إن فرق النظام القيمي العام ومستجراته في حركة رساميل مقودة ومنتجة ومسيّرة بأسس الروحية الآسيوية قد

يكون فرقاً شاسعاً بالقياس إلى نظيره الغربي/ الشايلوكي كما عرفه العالم خلال القرون الخمسة الماضية.

-الملاحظة الثالثة: هي أن عالم آسيا الشرقية (نظيف) تقريباً من الوجود اليهودي_ ونذكر هنا أن كلمة "نظيف" هذه هي من مبتكرات العقلية البيوريتانية الأنغليكانية، وليست لنا!- ومن الميول الشايلوكية الضارية.

واستناداً إلى ما أوردناه في الملاحظة الثانية، فإننا نعرف أن العلاقات الآسيوية الشرقية بقضايا الصراع العربي الصهيوني كانت دائماً علاقات موضوعية رغم الضغوط القوية للذراع الرأسمالي الشايلوكي. وفي الظروف المحتملة مستقبلاً ربما صارت أكثر اتصافاً بمزيد من الموضوعية. (*)

وفي كل الأحوال فإن الترتيبات المستعجلة التي تلح أميركا، بالتحالف مع الذراع الأخطبوطي الصهيوني على "إنجازها" بسرعة في المنطقة هي ترتيبات تضر بمصالح آسيا الشرقية استراتيجياً.. إذ إنها لا تهدف إلا إلى تطويع تلك المصالح -مثلها مثل غيرها من مصالح القوى الكبرى الأخرى- للهيمنة المشتركة التي يتقاسمها الذراعان المذكوران، "كل على قده!" في منطقتنا الهامة.. المستهدفة والمنكوبة!

على أن ثمة تساؤلاً مهماً يجب أن يطرح نفسه بخصوص العلاقة بين المركزيين: الأميركي والأوروبي، وبين مركز الشرق الآسيوي، هو:

هل يمكن لأميركا وأوروبا-المتحالفتين حتى الآن، ولو تحالفاً شديد التراخي إلى درجة يكاد يكون معها مجرد تحالف شكلي - أن تقوم معاً، أو أن تقوم أميركا وحدها، بمغامرة غير محسوبة في ذلك المركز قد تجر إلى حرب كبرى، وربما إلى كارثة نووية؟! (*)

لا شيء مستبعدٌ بالنسبة للعقل البراغماتي والسلوكيات الوحشية المترتبة عليه! ونظراً لوجود أعداد من الثغرات الهامة التي لم يجر ردمها بعد، ولاشتداد التآزمات الداخلية الأميركية، والأوروبية أيضاً، فإن كل شيء متوقع من "الروحانية الشايلوكية"، وأرضيتها الثقافية العرقية، مهما بدت تلك المغامرة بعيدة الاحتمال في ماهو منظور من آفاق التغييرات العالمية حتى الآن!.

- ٤ -

هذه هي الخطوط الكبرى، بشكل إجمالي تقريبي لـ"صورة أوضاع العالم" التي يطرح فيها السيد بريس "رؤاه"! وخططه المستقبلية الصهيونية " للشرق الأوسط الجديد" في سياق الأطروحة الأميركية عن (نظام عالمي جديد)!! إنها صورة التوتر والقلق العميقين اللذين أخذوا يسودان العالم منذ الثمانينيات على الأقل، واللذين نجما عن ابتداء سريان التحلل البنيوي الجذري في أهم شريانات النمط الحضاري الرأسمالي، بعد كل ما استجره من كوارث على البشرية خلال خمسة قرون كاملة من نشأته ونموه وتحولاته الذاتية.

إن هذا النظام العالمي الجديد، الذي يجعجج به حكامٌ، وإعلامٌ لا يزال متكامل

الأداء في خداعه وتضليله لجملة الشعوب التي تكوّن "الكل البشري" إجمالاً، هو إذاً في نظر مطلقه: مجرد يافطة خداعة لاستغلال الخلطة العميقة الناشبة في توازنات العلاقات-حيث دفع بها انهيار الاتحاد السوفييتي إلى أقصى مدى من الطفوّ المفزع على السطح المنظور للجميع- بغية إعادة ترتيب أسس الهيمنة الأميركية على العالم بشراكة صهيونية متناسبة مع حجم ذراعها الرأسمالي، وقبل أن تتمكن بقية القوى الكبرى من إعلان خروجها!" على تلك الهيمنة، وبالتالي فرض المعادلات التي يمكن أن تخدم مصالحها مما يمكن أن يزيد من استعصاء التأزم النبوي في الوضع الأمريكي نفسه.

أما ترتيب أوضاع منطقة " الشرق الأوسط" فهو- في رأينا- المفتاح العام والجوهرى لأفق أحلام الترتيب الأميركي برمته. وبناء على ذلك، فليس لأحد أن يتوقع أن أية تنمية في المنطقة ستكون تنمية لخدمة شعوبها فعلاً (*) ... فأية عمليات اقتصادية ستقوم فيها على أساس هذه الترتيبات سيكون محتماً منها أن تستجر مزيداً من الهيمنة الأميركية/ الصهيونية الرأسمالية المشتركة، وأن تخدم بالتالي سعي أميركا عالمياً لتفكيك أزماتها البنيوية وتصديرها... وفي إطار ذلك تأتي خدمة "الحلم الصهيوني" بإقامة " إمبراطورية" لرأس المال الشايلوكي اليهودي، حيث تكون حصة هذا الأخير من استنزاف موارد المنطقة متناسبة مع حدود مقدرته على أداء مهماته التحالفية لصالح الأغراض الاستراتيجية للأوليغارشية الأميركية التي يزداد تصهينها باضطراد.. أما المنطقة وشعوبها، وحتى رجال أعمالها ومن سيشرف على إدارة شؤون الترتيبات الأميركية الجديدة في الإطار المذكور، فلكل هؤلاء حصة تبقى على وجودهم البيولوجي المحض كي يقوموا بما يتوجب عليهم من "خدمة" لنجاح تلك الترتيبات!.. أي "فتات المائدة" كما يقال،
لاأكثر!!

وما دام الأمر كذلك في جوهره فإن قيمة "رؤى" السيد بيريس وتنظيراته وتخطيطاته لن تتضح مالم نكمل صياغة ما عرضناه من سمات الصورة العامة لأوضاع العالم بنبذة سريعة عن أوضاعنا نحن العرب، تاركين مناقشة تفصيلات جوهرية كثيرة عن هذه الأوضاع، وأوضاع تصنيع (الدولة الأصولية) الأولى في التاريخ المعاصر-الدولة/ الغيتو للذراع الرأسمالي الصهيوني- إلى الفصول الخاصة بمناقشة تلك الرؤى والخطط البيروسية بكل ما فيها من مغالطات، وما تحمله من تطلعات وما تكنه من أبعاد.. إلى غير ذلك مما يبشرنا به من (سعادة مشتركة!) هذا الصقر الصهيوني العتيق الذي تحول بسرعة إلى حمامة، بطريقة أقل ما يقال فيها: إنها تثير الريبة.

- ٥ -

إذا أخذنا بقولة توفلر: إن العناصر التي تصنع هيبة أمة ما- وصدقنا بالطبع أن اليهود أمة وليسوا مجرد أتباع دين، كانوا وما زالت أكثرتهم تنتمي إلى جنسيات قومية كثيرة!- هي ثلاثة: القوة العسكرية، والمال، والمعرفة... التي يعني بها توفلر مجرد المعرفة المادية التكنولوجية، فسند أن (الدولة الأصولية الصهيونية) تمتلك- باستنادها إلى الذراع الرأسمالي الصهيوني العالمي- هذه المقومات الثلاثة. أما العرب، الذين يصفهم بنرمان في تقريره الشهير بأنهم "أكبر مجموعة موحدة اللغة والاعتقادات والثقافة والعادات والتقاليد... في حوض المتوسط كله" فإنهم الآن لا يمتلكون شيئاً من تلك المقومات الثلاثة التوفلرية، ولذلك فإن مستقبل علاقات "تعاونهم!" مع الدولة الأصولية الصهيونية: (اسرائيل، ولنلاحظ بهذه المناسبة عمق المعنى الأصولي لهذه التسمية!) هو مستقبل لا يملك شيئاً من عناصر التوازن التي يجب أن تضبط علاقات "التعاون" .. وهذا

ماسيحول -ذاتياً- تلك الشراكة الاقتصادية المدعاة إلى ابتزاز مشروع، لأنه مغطى بما يجب من "نصوص الاتفاقيات" المشهود عليها امبريالياً.. وهذه هي "أول قطرة" من الغيث القادم!!

وفي المشهد الظاهري يبدو الوطن العربي برمته على أقصى درجة من التفكك العلائقي المتبادل، باستثناء المجاملات الرخيصة التي جمعت حكامه- تحت إلهام الضغوط الأميركية- كي يقولوا "نعم" للترتيبات الأميركية/ الصهيونية، و"يفتحوا" باستعجال قوي على (عدوّ البارحة)... إلا من رحم ربك! (*).

طبعاً، في السياسة يفرض الأمر الواقع عالمياً نفسه بقوة على "المحلي" .. لكن هذا المحلي يجب عليه أن يلعب أوراقه كاملة كي يظفر ببعض من حقوقه ومن "ضمانات" المستقبل الذي يخبئ ما لا نعرف من احتمالات. لكن أكثرية حكام العرب لم تفعل شيئاً من ذلك ولم تراهن على أية "ورقة" عربية قد تكون مربحة نسبياً في سياق الترتيبات المفروضة بالقوة.. فهذه "الأكثرية المستعجلة" لا تريد أن ترى من كل ما يجري غير مسألة بقائها على كراسي تسلطنها وحسب!

وليس سراً، بالطبع، أن الوطن العربي قد تلقى خلال هذا القرن والقرن السابق أقصى الضغوطات الابتزازية العالمية من قبل الرأسماليين، الأمر الذي حول كل مشروع تحديثي تقدمي، وكل مشروع قومي، إلى نوع من (الصرخة في بركة!)..

ونتيجة لذلك كله فإن أبرز ما تمّ هو جملة من الهزائم المتوالية غير المعلنة،

والمكابرة عليها-كرد فعل سيكولوجي تعويضي- بالتغني بأوهام أمجاد ماضوية ميتة، أو بشعارات مستقبلية دُفع ثمنها الكثير من الدم والآلام لأنها- رغم صدق النية وراءها- كانت مستحيلة التحقق تحت وطأة الابتزاز المنصبّ على هذا الوطن الغني بإرثه الحضاري، كما بموارده المطلوبة امبريالياً، بكل الثقل البراغماتي للوسائل المستخدمة في ذلك!

وإذا كانت جملة من الصراعات المحلية الداخلية المحدودة في الوطن العربي قد جرى استخدامها وبرمجتها للإمعان في تمزيق هذا الوطن - حيث لن ننسى، ولا يجب أن ننسى، تلك النظرة الأوربية التي تعتبر العرب وامتداداتهم الإسلامية نموذجاً شرانياً للخلق"-فإن الاستقلالات العربية: من "أم القوين" حتى المملكة المغربية وموريتانيا، كلها كانت استقلالات "ملغمة" أو مفبركة وفق ماينسجم مع تطور نمط الابتزاز في مرحلة الهيمنة الأميركية بعد الحرب العالمية الثانية.. وأياً كانت اتجاهات "الحاكم العربي" أو نواياه- جيدة أوردئية، حسنة أو سيئة- فإن "ورطته" تكمن في عجزه، وعجز أدواته وما يملكه من "عناصر قوة"، عن أن يستطيع دفع الابتزاز الامبريالي العالمي أو مدافعتة ومقاومته بصورة ناجعة، وفي الوقت ذاته فإنه ما من بشري على الأرض يعتلي "كرسي حكم" ثم يرغب أن يغادرها باختياره!

طبعاً، هذا التشخيص للواقع العربي لا يريد أن يتهم أحداً في ذاته، بل يريد أن يوصف "آليات الحركة العامة" في الأقطار العربية، فيما هي- شعوباً وحكاماً- تعاني من ضغط ومصادرات وابتزازات النظام الامبريالي العالمي، وما يستجره بالقوة من "تشويهات" بنيوية وعلائقية لامفر من معاناتها لأنها من مستجرات حركة التاريخ العام، عالمياً ومحلياً ذاتياً.

وما نريد أن نخلص إليه هو أن جملة التفاعلات غير المتكافئة بين المحلي/ الذاتي وبين العالمي/ الموضوعي قد قادت إلى نوع من القطيعة بين الحاكم وهرمه الإداري من جهة، وبين المجتمع الذي يخضع لإدارته من جهة أخرى.

فالسياسي ملزم بأن "يلعب أوراقه" عالمياً ومحلياً وفق متطلبات الأمر الواقع - والمفروض هنا بقوة الفعل الرأسمالي الابتزازي النهاب والتدميري - بينما شرائح المجتمع تعترف فقط بضرورة إسقاط رغباتها على حركة التاريخ!.. وفي وقت يتعمم فيه انعكاس بدايات التحلل النيوي للنمط الحضاري للعصر على سائر أنحاء العالم - الثالث أو النامي منه خصوصاً - فيتعمم اليأس والخراب في الحلقات الأكثر ضعفاً، ويضطر الناس بالتالي - حاكمين ومحكومين - إلى انتهاج السلوك البراغماتي كضامن للبقاء ذي أساس تعويضي سيكولوجي... فإن طبيعة عمل الدولة - وهذا القول مأخوذ من آخر مايقوله د.طيب تيزيني - تتحول من الحفاظ على "أمن الدولة" إلى إنشاء "دولة الأمن"، حيث الشرائح الوسطى، التي هي - باعتبار تيزيني ذاته - حامل ثقافي لمجموع عملية التطور الاجتماعي، تتحدر إلى ماتحت خط الفقر فتعجز عن أداء دورها الثقافي ذي الاتجاه المعلمن، مثلما تعجز عن التلاؤم مع أوضاعها المستجدة - هي التي كانت تنظر بطموح إلى الأعلى! - وعند ذلك، وفي إطار سقوط سائر المشروعات التحديثية، تجد (الأصولية المشوهة) مرتعاً خصباً لتحركها.. لكن هذه - والكلام حتى الآن على نمة تحليلات الدكتور تيزيني - ممنوعة عالمياً من الوصول إلى السلطة كي لا تتكشف حقائقها، وكي تظل "بعبعاً" لابتزاز الحكومات وشعوبها المحكومة من قبل رأسمالي العالم الذين هم أصحاب المصلحة الحقيقية في تمديد مثل هذا "الواقع" إلى أطول أمد ممكن!!

وسواء صح هذا التحليل للدكتور تيزيني أم لا، وسواء كانت صحته إلى هذه

الدرجة أو تلك، فإن ما يهمننا هنا هو أن الوطن العربي يمر الآن في أقسى مرحلة من تفكك علاقاته الذاتية وضعفه عن المبادرة، ومصادرة حق "مخلوقاته" في أن تقول رأيها كاملاً في ما يخص مستقبلها، ناهيك عن أن تبادر إلى فعل شيء بهذا الخصوص!

ومرة أخرى - ولأننا معنيون بالتاريخي والإجمالي الاستراتيجي العالمي في ثقل وطأته على الذاتي/ المحلي العاجز أصلاً، والخارج من تشويه انحطاطي، فاستعماري مباشر، إلى فضاء هيمنة غير مباشرة- فإننا نحيل الأسباب الجوهرية لأوضاع الوطن العربي إلى المصادرات الكلية للنمط الرأسمالي العالمي ومستجراته لكل محاولة تقدم تحديتي عربي في أي مستوى كان، وبالتالي : لتحويل الموجودة العربية إلى سلسلة من الهزائم المتواصلة.

في هذا الجو المنهار عربياً، والمأزوم عالمياً، تتم الترتيبات الأميركية/ الصهيونية المشتركة لأوضاع المنطقة!...

لكن حدود الرهانات ضيقة جداً بسبب من هذا الجو ذاته، إذ إنه يحمل في صلبه حتمية دفع مستحقات التاريخ المؤجلة، سواء شاءت الأطراف المستفيدة ذلك أم أبته ورفضته، فحركة التاريخ لاتقيدها الأوامر كما قلنا ولاتلجمها الرغبات!..

وإذا كان السيد توفلر لايحفل، في تحليلاته، لابل الميراث التاريخي أو ثقله في حضارة أمة من الأمم عند تقويمه لعناصر "هيبتها"، ولايحفل بالكمّ البشري ونوعية تطلعاته وقدراته غير المجسدة في عملة أو تكنولوجيا أو معرفة تقنية.. مثلما

لايحل بالنظم القيمية المعيارية وصلاحيتها لنجوع البقاء أم لا، تماماً كما لايعير أي اهتمام حتى لنظرية توينبي في "التحدي والاستجابة" على المستوى الحضاري الاجمالي.. فإننا من جهتنا نرى أن مراهنتنا العربية المستقبلية-داخل الترتيبات الأميركية للمنطقة، أو حتى خارجها- هي بالضبط على تلك العناصر التي يغفلها توفلر، قبل أي شيء آخر!.

الفصل الثاني - مقاطع من "هديل" الذئاب -

- ١ -

السلام؟!..

حسناً. فلنقل : مبدئياً، نعم. ولكن، بالمقابل: كيف؟! ومتى؟! ولمن؟! ولأية غاية أو وظيفة في سياق زمنه واشتراطاته?!..

إذا كان فصلنا السابق يدل على شيء ذي أهمية- عدا الاضطراب العميق والخلل الشديد في بنيان النمط الحضاري الرأسمالي السائد، ومعادلات التوازن الراهنة فيه- فإنه يدل أساساً على أن الوظائف الابتزازية التدميرية لهذا النمط إنما هي "حال" من العدوانية الفظيعة الدائمة لقواه وملحقاتها ضد سائر البشرية.. وأساساً: ضد مجموع الشعوب في ما يسمى عالم الجنوب، مع تركيز خاص لهذه العدوانية ضد منطقتنا العربية وعمقها الإسلامي، لأسباب كثيرة متراكبة سبقت الإشارة إليها بالقدر الكافي على ما نعتقد.

وإذا عدنا فتذكرنا طبيعة الصلة بين الرساميل الشايلوكية الصهيونية وبين مجمل البنيان الحضاري الرأسمالي، ثم قرناً ذلك إلى حقائق الاستيطان الصهيوني في فلسطين العربية وما استجره ذلك الاستيطان من نتائج وما قام عليه أصلاً من مخططات، فإننا إذاً سندرك عمق الفعالية العدوانية الرأسمالية ضد أمتنا العربية.. ومدى تعقّد تلك الفعالية وشراستها وحدّتها وامتدادها المستقبلي شبه الحتمي في آنٍ

معاً.

من هذا المنظور، أي معنى يبقى - في حقيقة الأمر - لكلمة "سلام"؟!...!

وبالتالي، ألا يحق لنا - نحن العرب - أن نعتبر أن أية "صيغة سلام" يمكن أن تعرض علينا من قبل القوى الرأسمالية لن تكون، ولا يمكن لها أن تكون، في الجوهر غير صيغة جديدة من صيغ العدوان.. أو إنها مدخل إلى مرحلة جديدة، أعلى، منه؟!!

سؤال يحمل جوابه في منطوقه. فلننظر إذاً إلى معنى (السلام) في مدلوله العام، أي في مدلوله الإطلاقي غير المقيد بشروط نوعية خاصة تتحكم فيه، وبمستجرات وأسس ومقتضيات استثنائية لحالة الحرب السابقة عليه مثل تلك التي بيننا وبين العدو الصهيوني ودولته المسماة (إسرائيل).

إن السلام هو عموماً بديل الحرب في العلاقات البشرية. وفي الأساس: تتناقض المصالح بين أمتين راسختين على أرضيهما الوطنيتين / القوميتين.. فتختل العلاقات الطبيعية بينهما، ويصل الاختلال إلى درجة الحرب. ثم إن الحرب ذاتها تغيّر في أوضاع القوى المتحاربة، وتهز بقوة موازين العلاقات المتبادلة بينهما، والذاتية لكل منهما، ويأخذ الاهتزاز صيغة إنهاء عام: اقتصادي / اجتماعي / سيكولوجي / سياسي.. الخ، وعند ذلك يفرض السلام نفسه سواء بانتهزام أحد الطرفين وتسليمه بمطالب الآخر، أو بالتفاهم على صيغ من التنازلات المتبادلة التي تعيد العلاقات بين الطرفين - ولو مؤقتاً - إلى ما يقارب أو يماثل

أصل أوضاعها الطبيعية.

إن هذه المقاربة للمدلول العام لكلمة "سلام" تفصح بوضوح عما بيننا وبين العدو الصهيوني - ممثلاً في كيانه الاستيطاني المسمى إسرائيل - من شذوذية وضع فريد لا تنطبق عليه المعايير المألوفة في العلاقات الدولية، مثلما إن شذوذية هذا الوضع تفرض نفسها كأساس أولي للتعاطي مع كل ما يطرح علينا كعرب: باعتبار أنه (السلام مع إسرائيل!).

فاليهودية دين وليست قومية. والأرض التي تحتلها الآن بضعة ملايين من أتباع هذا الدين - وفقاً لمخطط صهيوني مسبق معروف، وبحجة أنهم "أمة" لا بل "صفوة عرقية" مختارة! - ما هي إلا جزء من أرض الأمة العربية، حيث هذه الأمة مستقرة وراسخة في كامل أرضها منذ ابتدائها بتأسيس الحضارة (*).

والتلفيق القومية الصهيونية، الفاعلة حتى الآن حسب مخططاتها المسبقة بتدبير وتنفيذ الأمبراليين، هي تلفيقه أنشئت لتدمير الهوية القومية العربية: بشرياً وثقافياً. فالأمر إذاً ليس أمر لاجئين فلسطينيين وحسب، بل هو أمر إبادة الأمة العربية بمختلف الوسائل والسبل خوفاً من يقظة حضارية جديدة لها... أولاً بأول.

بناء على كل ما تقدم فأني معنى هذا الذي يتبقى لكلمة "سلام" بين العرب وبين الكيان الاستيطاني الصهيوني؟! في الحقيقة، ربما كان أول ما يجب أن تفكر فيه الأمم المنهوبة الراضحة تحت وطأة العدوان الإمبريالي العالمي الدائم هو: إن الإمبرياليين يسعون الآن، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء ما كان يسمى

مرحلة الحرب الباردة، إلى ضبط توازنات المؤتلف والمختلف فيما بينهم على حساب الأمم المنهوبة. وإن حدة الصراع، المخبوء قبلاً، بين أذرع الجسم الاضطبوطي الامبريالي العام قد بدأت تطفو متواقمة على سطح حركة العلاقات الدولية .. وإن حلفاً أميريكياً صهيونياً خاصاً قد أخذ يبرز في هذا الإطار، مع ملاحظة أن زخم فعاليته ينصب على منطقتنا العربية لأسباب تعرضنا لها في الفصل السابق.. وإن هذا الحلف الذي يبدو مقوداً في حركته بالمصالح القومية الأميركية تزداد سيطرة الرأسمال الشايلوكي الصهيوني عليه بقدر ما يزداد تضعضع الأوضاع الأميركية الداخلية، إلى الحد الذي يصحّ معه القول : إن الصهيونية ستكون في وقت ما قادرة على المساهمة بقوة في تفكيك أميركا، بناءً على مقتضيات المصلحة المرتبطة بالحلم الصهيوني الأعلى في السيطرة على العالم.

إن سلام الأمم المنهوبة إذاً- وعلى رأسها أمتنا العربية- يبدو للمأمل جيداً في حقائق الوضع العالمي الراهن مجرد أكذوبة إمبريالية منمقة، أيّاً تكن الصيغة التي تقدم بها تلك الأكذوبة لهذه الأمة أو تلك.

وعليه، فما هي فائدة مناقشة كتاب السيد بيرييس : (الشرق الأوسط الجديد) وهو على ما هو عليه ظاهرياً من السخف والابتذال والتفكك في أطروحاته الأساسية؟!

الواقع، إن السيد الجنرال بيرييس لا يتعامل مع قارئه في أرض مكشوفة . إنه يدير " معركة مفاهيم" ذات طابع بالغ الحيوية بالنسبة لنا، انطلاقاً من أرضه الخاصة : أرض الأمر الواقع .. إضافة إلى أنه يقدم- في حقيقة الأمر- برنامج

عمل الصهيونية خلال نصف القرن المقبل، ولكن بطريقة شديدة المخاتلة وبمكر ألفناه طويلاً من سائر الرأسماليين والشايلوكيين في العالم. ولهذا فإن قراءة السيد بيرييس تهدف إلى:

١- كشف الحقيقة المخبوءة وراء أطروحاته.

٢- جره إلى "أرض مفهوماتنا" لإدارة المعركة معه ومع صهيونيته بدل الانجرار إلى أرضه.

٣- رفض "الأمر الواقع" الراهن باعتباره الحقيقة المؤبدة، وإظهار أحقية "الأمر الواقع / الممكن" باعتباره حصيلة منطق حركة التاريخ وصيغة مستحقاتها التي لا بد أن تدفع.

٤- معرفة البرنامج الصهيوني القائم - أو صيغته الجارية، قيد التنفيذ - كي لا نظلّ الضحية السهلة في هذا الصراع الطويل المفتوح.

ومن يقرأ كتاب بيرييس بتمعن يدرك جيداً أن الأمر ليس أمر "رقصة ثعلب عجوز" لاقتناص دجاجة السلام، (*) وإنما هو في الحقيقة محاولة هديل - على يُقدّم اليمام! - يقوم بها ذئب متمرس تجبره طبيعته الذئبية على التكشير عن أنيابه علانية، وعند ذلك يفسد بنفسه كل متعة الهديل المفتعل!

ولقد اخترنا أن نناقش كتاب هذا الجنرال / الذئب الصهيوني فصلاً فصلاً،

بعد تنسيقها في مجموعات موحدة المضمون كيلا نسهو عن شيء من مغالطاته وأغاليطه. وقد يتوجب علينا هنا أن نعتذر من قارئنا عما قد يجده في كتابنا هذا من تكرار فرضه علينا هذا الاختيار لأسلوب المناقشة، إذ لو أردنا أن نلخص أطروحات السيد بيريس في كتابه المذكور لأمكننا ذلك بجملته واحدة: (أيها العرب استسلموا لما نريد، فلا أمل لكم)!... أما التفصيلات فهي ليست إلا بضعة أفكار تافهة مملة، لقيت - حتى في أوروبا- ما تستحقه من تسخيف عند صدور ذلك الكتاب.

-٢-

في الفصل الأول الذي أعطاه بيريس عنوان "فجر السلام" نجده يبتدىء عامداً من لحظة تقع في أحد أطراف التفرعات الثانوية للقضية الكبرى : قضية غزو فلسطين واستيطانها وما ترتب، لاحقاً، على ذلك. إنها اللحظة التي يقدم فيها " أبو العلاء " ممثل (منظمة التحرير!) العرفانية على قبول الصيغة الصهيونية لاتفاقية أوسلو حيث تبدأ عمليات (تكريس الأمر الواقع)، وفقاً لخطط الحلف الأميركي الصهيوني من أجل المرحلة الراهنة، وحيث تبدأ أولى عمليات الخرق الواسعة في بقايا التماسك العربي الرسمي المفترط في هشاشته أصلاً حيال هذه القضية المصيرية.

إن الجنرال الذئب يبدأ هديه الماكر بإعلان حبوره من قولة " أبو العلاء " له: (الاتفاقية هي هديتنا لك في عيد ميلادك) (*) وعلى نمة الجنرال كان هذا الـ "أبو العلاء" يبتسم بجدارة، حسب تعبيره حرفياً!!...

وبالطبع، من مقتضيات التفكير العامّ بحق البشر في " ولائم دجاج السلام" ألا نعكر حبور السيد بيريس وأفراحه بتلك الهدية يوم ذكرى ميلاده، غير أننا لا نستطيع إلا أن نتوقف عند الفقرة التالية مباشرة لذلك الابتداء في الهديل. يقول الجنرال:

(فجأة وجدت نفسي أرجع بذاكرتي إلى طفولتي . فأنا ابن جيل فقد عالمه في الخارج وجهد لبناء عالم آخر، حيث نجحنا في إقامة دولة إسرائيل الحديثة. ومع ذلك فإن العالم الجديد كان يعني بالنسبة لنا الحروب المخيفة والمعاناة والألم، أما ومعاناة على درجة من الفظاعة إلى حد أننا وجدنا أنفسنا - إسرائيليّين وعرباً- نتصرف مغمضي الأعين، وكعاجزين عن أن نتمكن من تغيير الصورة المرسومة في أذهاننا بعضنا لبعض) ص ٨.

السيد بيريس لا يستطيع إذاً إلا أن يذكرنا بذئبيته وهو يحاول الهديل كاليمام المفجوع!!

إنه، وجيله "فقدوا" عالمهم في الخارج!... ولن نناقشه حول ما إذا كان ذلك الجيل " فقد " أم ترك بنفسه ذلك الذي يسميه "عالم الخارج" الذي هو أوروبا بالنسبة "لصنّاع إسرائيل" الاشكنازيين، مع أننا كنا نتمنى - طبعاً- أن يتذكر التخطيط الصهيوني / الإمبريالي المحكم بخصوص فتح (العالم الجديد!) وإقامة (دولة إسرائيل الحديثة!)، كما كنا نتمنى أيضاً أن يتذكر شيئاً مما قام به جيله القادم من أوروبا حيال عرب فلسطين، فربما صدقنا أن "شيئاً ما !" جديداً قد بدأ ينمو في الضمير الذئبي لذلك الجيل.... شيئاً إنسانياً قد ينسينا بعض بعض دماننا على الأقل! لكن الجنرال المعتزّ بفتوحات جيله، قدر ما هو فخور باستخدام

المصطلحات الخاصة باستيطان أميركا وإبادة الهنود الحمر، لا يخطر له ذلك. إنه - بدلاً من هذا كله يقرن آامنا التي سببها هم بالآلام التي سببها غيرنا لهم . لا بل إنه لا يتورع عن أن يحمّلنا تبعة كل تلك الآلام، بتعمد ماكر، لا يجهل أي عربيّ إلى أين سيصل مثل هذا المنطق بصاحبه من قلب للحقائق وتزوير لها في نهاية المطاف.

ولأن السيد الجنرال قد اختار أن يبدأ هديله من إحدى النهايات في تفرعات القضية، فإنه إذاً قد اختار تناسي أساسها كلياً، مثلما اختار أن يترك لقضية الملايين من المشردين اللاجئين تلك "الخانة" المهملة من "قوة اعتماد الأمر الواقع"، فأرجأ الحديث فيها إلى الفصلين الأخيرين من كتابه!

إذاً خلط الحقائق وتزويرها يبدأ منذ الفقرات الأولى لكتاب السيد الجنرال. فالعالم الجديد - جداً!! - في فلسطين كان يعني للسادة الاشكنازيم "الحروب المخيفة.. والمعاناة والآلام الفظيعة!"... من أي شيء؟!... ممن؟!... لماذا؟!... كيف؟!... لا أحد يعرف! فخلط الأوراق يهدف إلى استبعاد مثل هذه الأسئلة (الغبية!) ويساوي الهندي الأحمر العربي بقاتله ومشرّده ومستوطن أرضه!... وعليه، فالعرب كانوا عندما يحاولون الدفاع عن أنفسهم في فلسطين - وفي غيرها لاحقاً - يتصرفون كمغمضي الأعين، وكعاجزين عن تغيير صورة الغزاة في أذهانهم، وبالتالي: عن قبولهم بأن يكونوا أضحية لمحارق الرب "يهوه" الذي لا بد أنه قد تطوع - شخصياً!! - كقائد فصيل إرهابي في إحدى منظمات الغزو الشهيرة!

موقف غير حضاري من عرب فلسطين، ومن سائر العرب!!... يدافعون عن أنفسهم ضد الغزو الاستيطاني، ولا يقبلون أن يكونوا أضاحي (لرب الجنود)

الذي لا يفصره جيداً سوى السيد هرتزل مجدّد الصهيونية أو مؤسسها الثاني، أو "نبيّها!" كما يسمونه؟!... لا!... هذه "كبيرة"، وأمر مثير للمعاناة الفظيعة عند أولئك الغزاة / الذئاب !! فكيف إذاً لا نحس "بفداحة ذنوبنا!!" ونحن نستمع إلى هذا المقطع الابتدائي من "هديل" سعادة الجنرال؟!

على أن سعادته لا يستطيع الاكتفاء بمثل هذه البداية من الخلط، فالسيمفونية الصهيونية المطولة تقتضي المزيد من نعمات هذا "الهديل" المتنافر القائم على الدجل في سائر المستويات . ولذلك فإنه يبادر إلى نصحنا بعد صفحة واحدة فقط بالقول:

(يتوجب علينا دراسة التاريخ لنستفيد من دروسه المهمة، غير أنه يترتب علينا أن نعرف كذلك: كيف ومتى نتجاهل التاريخ)!...

وإذا أردنا تفسيراً صحيحاً لهذه الأطروحة في ضوء "سياسة الاستفادة الصهيونية القسوى من الأمر الواقع" فإننا لا نستطيع الخروج إلا بما يلي: "أيها العرب استفيدوا من أنكم لم تجنوا من الوقوف في وجه مشاريعنا غير المذابح والهزائم . عليكم أن تتذكروا من التاريخ ما يناسبنا، كما إن عليكم أن تتسوا ما نحب أن تتسوه!".

هل هناك تفسير آخر؟!... لا أعتقد!

والجنرال إذ يطالبنا بهذا كله، يحسب أن بإمكان قوة الحلف الإمبريالي

الصهيوني/ الأميركي الذي يتكلم - هنا - من داخله أن تلغي منطق حركة التاريخ، وأن تحذف مقتضياتها وتشطب ما يجب دفعه من مستحققاتها المؤجلة والمعجلة. ولا تغرنا هذه الـ "نا" في قوله (يتوجب علينا....) فهي تخصنا نحن العرب وحدنا. أما الصهاينة فالتاريخ لا بد أن يكون "ملكاً لهم" في النهاية إذا صدقنا الأطروحات التوراتية / التلمودية التي أعيدت صياغتها صهيونياً حول "الوعد الربّي" لهم بالسيطرة على العالم، باعتبارهم "شعب الله المختار"!...

وهكذا، فالسيد بيريس يقول قبل نصيحته السابقة مشخفاً تاريخ المنطقة العربية على النحو التالي:

(لقد شهدت منطقتنا مراحل من التغيير المثير منذ أيام الأجداد. النبي إبراهيم، كذلك، عايش مراحل من الجوع والقحط، وتوالت على المنطقة عهود صعبة سادتها الزلازل والفيضانات، ناهيك عن الحروب وسفك الدماء . غير أن الزمن تغير، ففي عهد إبراهيم لم يكن الناس يملكون وسائل تحلية المياه وتوليد الطاقة وتغيير مجرى الريح والتنبؤات بالزلازل، ولم يسمع أجدادنا - بالتأكيد- بالكومبيوتر والصواريخ والرؤوس النووية) ص ٩.

هل نقول أمام هذا الاجترار الابتدالي على التاريخ إن سعادته يتصرف بهذا التاريخ، على مزاجه، كيما يسوقه سوقاً إلى فخاخ "هديله" الصهيوني.. ويسوقنا معه إلى مطبات مفاهيمه القاتلة اللاحقة!؟

بالتأكيد، سنرى في ثنايا هذا الكتاب إلى أين سيصل الجنرال عبر هذه

المقدمات . غير أنه يتعيّن علينا الآن أن ننظر ملياً في ما تقوله هذه الفقرة من هديل سعادته!

إن منطقتنا، التي يبدو أنها " منطقتة وحده!"، تعرف ثلاث مراحل تاريخية في نظره ليس غير:

١- مرحلة الأجداد - أجداده هو، بناء الدولة العبرية التوراتية؟! - وعلى رأسهم أبرام أو أبهرام الذي يصير إبراهيم على يد "ملكي صادق" العربي الكنعاني، خادم "الإله العلي" في بيت إيل - أي بيت الله-. وأبهرام ونسله من العبرانيين / العبيرو، حسب الوثائق/ يعيشون شظف العيش كي يتحقق " وعديوه" بتمليكهم كل الأرض (من الفرات إلى النيل).

ورغم أن شيئاً من هذا التمليك لا يحدث، حتى في مرويات التوراة المتدوالة، فالجنرال يعتبر أن ذلك قد حدث رغم أنف الوثائق والقرائن الأثرية ما دام برنامج صهيونيته يتطلب هذا الاعتبار!

٢- مرحلة العهود الصعبة التي تلت انقراض "الدويلة التوراتية المزعومة" حيث لا شيء إلا الكوارث الطبيعية من زلازل وفيضانات (؟؟!).. وإلا الكوارث البشرية الوحشية من حروب وسفك دماء!!...

أي نعم!!

٣- المرحلة الجديدة التي (بنى!) فيها - هو وجيله - (دولة إسرائيل الحديثة!)، حيث لا شيء إلا .. العلم، والسلام، والرفاه العظيم : تحلية المياه، توليد الطاقة، تغيير مجرى الرياح، والتنبؤ بالزلازل - وهذه كلها تقدم لنا، نحن الغوييم (*) المطلوبة إبادتهم، باعتبارها إجراءات! - . وحيث الكمبيوتر والصواريخ إضافة - بالطبع - إلى الأسلحة النووية وأقمار التجسس الصناعية. والآتي أعظم وأدهى!

أفليس هذا تعاملًا مدهشًا حقًا مع التاريخ، من قبل هذا الجنرال الذي يريد أن يهدل فترغمه طبيعته على إظهار أنيابه المضاعفة فيما هو يفتح فمه ليغرد؟!!

إنه لا يتذكر من كل تاريخ هذه المنطقة الذي يمتد نحواً من خمسة وخمسين قرناً حافلة بالإبداع الحضاري على سائر المستويات، إلا ما تحب له صهيونيته أن يتذكره: تاريخ الدولة التوراتية التي إن كانت قد وجدت فعلاً - وليس هناك أي دليل أثري علي وجودها - لم تمتد على أكثر من ثلث مساحة فلسطين الحالية ولم تعش أكثر من قرنين من تلك القرون الخمسة والخمسين .. مع اعتبار الرواية التوراتية " تاريخاً " موثقاً إلى أقصى حدود التوثيق!..... ثم تاريخ الدولة الأصولية الصهيونية الحديثة التي مضى على إعلان قيامها رسمياً حتى الآن أقل من نصف قرن بقليل!.... أما ما بينهما " فغمراً وخراب وكوارث ودماء" - ولا نعرف من أين جاء هنا بفيضاناته! - وذلك هو كل تاريخ المنطقة من وجهة النظر الصهيونية، رغم أن ذلك التاريخ كان محور تاريخ العالم المتحضر حتى ابتداء "نهضة!" أوربا.

أفرايتم بماذا "يهدل" هذا الصهيوني العتيق المخضرم حين ينصحننا بالاستفادة من (دروس التاريخ المهمة) وتجاوز ما يقترح علينا تجاوزه من التاريخ؟!!

إنه، ببساطة (سلمية جداً، وحمائية!) يطلب منا أن نشطب أنفسنا من التاريخ الماضي، مثلما تشطبنا الصهيونية من الوجود المعاصر كبشر!.... فياله من طلب بارع يصلح ليكون أول الأشعة في "فجر السلام" القادم حيث يعرف رجل من الغويم مثل (أبو العلاء) كيف يبتسم بجدارة في ذلك اليوم من أيام أوصلو !!

-٢-

تعكس الفقرة السابقة ضيق المسافة بين الجنرال المدجج بسائر صنوف الأسلحة الامبريالية، وبين الجد أبهرام - وتجاوزاً: النبي إبراهيم - الذي تصوره التوراة مدججاً بالوعد اليهويّ حول توريث (الأرض!) له ولنسله من العبرانيين، حيث يظهر يهوه ذاته في الأسفار الأساسية مثل جندي مستميت لإدخال أولئك الذين يستبدلون عبادته بعبادة العجل الذهبي، إلى "أرض اللبن والعسل".... ولم يكلف السيد الجنرال خاطره ويتذكر أصله وأصل جيله الأشكنازي، ومدى صلته العرقية - باعتباره متخماً بالثقافة الصهيونية / الأوروبية المشتركة - بذلك السيد المدعو سام بن نوح، جد الأجداد من البطارقة التوراتيين، وعلى رأسهم أبهرام الذي صيره "إبراهيم" في وقت ما من كتابة التوراة. (*)

ولأن المشكلة تلك ليست بين السيد الجنرال والنبي إبراهيم، بل هي بيننا وبينه - كمثل لجيله من الاشكنازيم - بصورة مباشرة، فإن من واجبنا - معرفياً على الأقل - أن نذكره وجيله بأنهم من الخزر، ولم يعرف أحد من أجداده الحقيقيين هذه المنطقة حتى آدم!

ولأننا لسنا - معرفياً - موضع ثقة السيد الجنرال، فإننا سنحيله إلى ما يعرفه: إلى كتاب أخيه الصهيوني آرثر كوستلر (إمبراطورية الخزر - القبيلة الثالثة عشرة)، حيث كشف بدقة موثقة عن أصول يهود أوروبا وهجراتهم وتوزعاتهم .. وحيث لم يشفع له فصله الأخير عن (الواجب الأخلاقي للعالم في الحفاظ على دولة إسرائيل كأمر واقع)، فتم اغتياله في لندن وسط ضجة إعلامية مفتعلة بأنه انتحر!

ولكن السيد الجنرال النووي، المغرد بصوت حماسة سلام، لا يكفي بتجاهل حقائق التاريخ أو معارضتها بما تلقنه في التعاليم الصهيونية... بل إنه يناقض نفسه - حين يبدو على أتم انسجام معها! - ويناقض المبادئ الأولية لعلم التاريخ حين يخترع لنا - لا لغيرنا! - مبادئ مختلفة جذرياً، ويطلب منا أن نأخذ بها كمسلمات!

إنه يقول في فقرة تسبق الفقرة المقبوسة قبلاً عن رؤيته لتاريخ المنطقة، يظهر فيها "تفلسفه" كمفكر لا يرضى بالاستناد إلى أقل من هيراقليطس: (مع أننا قد نستوعب دروس الماضي، إلا أنه من الصعب تصحيح أخطائنا . وكما يقول الفيلسوف الإغريقي هيراقليطس:

" على أجساد أولئك الذين يسبحون في النهر تتدفق مياه مختلفة " فالأنهار دائمة التدفق ومياهها تعمل على خلق حقائق جديدة طوال الوقت . وإذا كانت المياه قادرة على إغراق من لا يستطيع السباحة فيها، فإنه ما من أحد قادر على عكس اتجاه التيار . ونفس الأمر ينطبق على التاريخ . فنحن لا نستطيع بناء المستقبل على أنقاض نظام قديم). ص ٩

طبعاً لسنا معنيين بمناقشة أسلوب التفلسف الخاص بالسيد الجنرال أو بمعيرة استنتاجاته القاطعة الأمرة- عل طريقته كعسكري محترف- مع منطلقها الهيراقليطي المنتزع من سياق مختلف، لتوظيفه في صياغة تلك الاستنتاجات.. لكننا معنيون، بالتأكيد، بعبارته الأخيرة: لانستطيع بناء المستقبل على أنقاض نظام قديم!

فإذا كان السيد الجنرال يؤمن فعلاً بهذا الاستنتاج المتخم بالتفلسف، فكيف إذا آمن طيلة حياته بأنه سوف يبني هو وجيله (دولة إسرائيل الحديثة!) على أنقاض الأساطير التوراتية التي - مهما بلغت درجة صحتها - قد بادت منذ سبعة وعشرين قرناً على الأقل!؟

ألم يكن في "العمل الدموي" له ولجيله خلال الإعداد للدولة- وهو يعرف أفضل منا مدى دموية ذلك العمل!- معارضة التيار المتواصل في المنطقة، وعكساً لاحقاً لاتجاهاته!؟

ثم أين هو المفكر في العالم كله من جميع المشتغلين بالتاريخ وعلمه، وتاريخ الحضارة وفلسفتها، ذلك الذي قال إنه يمكن بناء أي "نظام" جديد إلا على أنقاض النظام السابق له... وبمواد تلك الأنقاض ذاتها من: بشر، وعلاقات، وأدوات.. مع التغيير اللازم في الميكانيزمات، ومنظومات القيم، تغييراً يؤدي إلى مستوى جديد في عملية نمو الحضارة، وانقلاب علاقاتها السابقة، واستحداث أدوات جديدة تتسجم مع ذلك المستوى الجديد باعتباره: نتيجة لصيرورة وقرت لها كل المقدمات الضرورية!؟ أما إذا كان السيد الجنرال بيريس يقصد، من هديله المتفلسف هنا، بالنظام القديم: ما أجبّر العرب على استحداثه من هيكليات بنيانية ومفاهيمية

متمحورة على الصراع الذي فرض عليهم صهيونياً وإمبريالياً... وإذا كان يقصد بالمستقبل : مستقبل (دولته / الغيتو الكبير)، كمركز لإدارة الهيمنة على " إمبراطوريتها" الشرق أوسطية المأمولة، فإن تفلسفه لن يوصل أحداً من المائتي مليون عربي إلى نزع فتيل انعدام الثقة بسائر أنواع الهديل الحمايمي الصهيوني مادامت رائحة دم الضحايا العرب، منذ ١٩٢٩ حتى اليوم، تملأ هواء المنطقة.. مثلما ملأته روائح البارود والنار الصهيونية منذ قدوم أول اشكنازي ليقفني طريق يسوع في "تحريم" أريحا!.... وتفلسفه، بالتالي، لن يغير شيئاً من منطق حركة التاريخ التي لا يمكنها أن تتوقف، مثلما لا يمكنها أن تكون إلا في إطار صراع النقائص وجدل عناصرها المتضادة.. وإلى الأبد!

على أن تفلسف صاحبنا قد أتاح له أن يكشر عن أنياب التهديد مرة أخرى، إذ يقول بعد قليل مما سبق:

(نحن لا نستطيع أن نسمح للماضي بصياغة تصورات راسخة يمكن أن نقش قدراتها على بناء طرق جديدة في التفكير والتصرف... أما الشخص الذي يرى في الماضي صيغة لتسيير المستقبل فلن يجد نفسه سوى ضحية للإحباط والفشل) ص ١٠

وبالطبع، ليس الماضي هنا هو (ماضيهم!) الذي بنوا كل صهيونيتهم على "صورته التوراتية"... بل إن الماضي المقصود هو ماضيها نحن العرب: الماضي القريب في علاقاتنا الصراعية مع جيله الاشكنازي الذي قدم لافتتاح (عالم جديد!) في بيوتنا، والماضي البعيد الذي يمتد متواصلاً موعلاً نحو البدء الحضاري الذي شيدناه في مصر وسورية وبلاد الرافدين بالاستناد إلى العمق الديموغرافي/

الاستراتيجي وقتذاك : شبه الجزيرة العربية... (*) بما في ذلك عصر سيادة الحضارة العربية الاسلامية عالمياً!..

إن الجنرال يحرم علينا هنا تكوين تصورات - راسخة أو غير راسخة!- تعيق حركة الذراع الامبريالي الصهيوني، المتحالف مع نظيره الأميركي وبإشرافه، وتمنعه من حرية التصرف في المنطقة! وبعدها يخرج علينا بإحدى استنتاجاته اللوذعية معممّة كقانون فلسفي لحركة التاريخ : الماضي لا يحتوي أي عنصر أو صيغة يمكن أن يكون له أولها دور في تسيير المستقبل!!

بالطبع، لن نكرر القول عن مدى تنافي هذه النتيجة المنقلبة مع أبسط ما هو معروف وشائع من طبيعة حركة التاريخ وطبيعة القوانين الناظمة لها، مما صار معروفاً حتى لطلاب المرحلة الثانوية!... لكننا سنفسرها كإنذار لمن يفكر بمعارضة حرية حركة الرأسمال الشايكوكي باستثمار المنطقة : بشراً وموارد . وسنلخص الإنذار كما يلي:

- نظفوا رؤوسكم جيداً أيها العرب من كل شيء عن ماضيكم الحضاري أو عن آمالكم المستقبلية، وغلّوا أيادكم إلا عن العمل في خدمة الأمبراطورية الشايلوكية التي نخطط لها في أرضكم، وإلا...!

ويمكن أن يوضع بعد هذه ال (وإلا): من القتل علناً أو اغتيالاً بصورة إفرادية، حتى " إعادة التهذيب!" الجماعية بأحد الرؤوس النووية الاسرائيلية، على طريقة " تهذيب!" الأميركيين لليابان في الحرب العالمية الثانية!!

إنه أيضاً شعاع ثان مذهل من أشعة (فجر السلام) على الطريقة الصهيونية!... فماذا بعد أيضاً لدى الجنرال المغرد بمجد "سلامه" المهذّب، وقوة رؤوسه النووية الرادعة وسائر ما دججت أميركا "دولته" به وصولاً إلى تكنولوجيا الفضاء!؟

-٣-

بالتأكيد، لا أحد يستطيع إدخال قافلة محملة إلى السوق من خرم إبرة . إن الأحمال، عندها، لا بد أن تسقط وتتمزق وتتبعثر متلوثة بطين الأرض أو غبارها، رغم طنين الأجراس.. وهيصة "شهبندرات" التجار.. وأختام الصفقات المعقودة!... أما أهل المدينة الآخرين فلن يعينهم ما يحدث إذ ليس لديهم ما يخسرونه في هذا الذي يجري، وصبرهم أوسع من خرم الإبرة، وما يريدونه أكبر من كل الأختام وأقوى من كل طنين!

صورة من فولكلور الماضي عندنا، قد لا يرضي السيد الجنرال الوزير بأن نتذكرها وفقاً لنصائحه التهديدية السابقة، وتوعّداته التي يرشّ عليها بهار كلمة السلام. لقد رضي السيد الجنرال - في عيد ميلاده الميمون! - أن يُدخل "قافلة سلامه" عبر حزم الإبرة العرفاتية المفتوح على اتساعه في أوصلو، بتشجيع من جدارة "أبو علاء" بالابتسام، وبتحريض من رسالة "المخلص جداً"! "بسام أبو شريف... حيث أمكن له في النهاية أن يقول وهو غارق في حبوره:

(في أوصلو توصلت إسرائيل إلى أكثر من مجرد كلمات، فقد حصلنا على

تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع أي اتفاقية.. تنازلات أمنية، وقضية إبقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي والإبقاء على المستوطنات حيث هي (ص ٢٩

وهكذا صار بإمكان السيد كريستوفر أن يقطع إجازته ليستقبل البشارة بتلك "التنازلات" من فم السيد الجنرال الوزير وفم وزير خارجية النروج، وأن يردد أيضاً- ربما بحبور أشد عصفاً من حبور نظيره الجنرال:-

(مثل هذه التطورات تستحق أن يقطع المرء إجازته من أجلها) ص ٣٠-

أما تلك التنازلات المصيرية فقد ولدت الحكمة في رأس السيد الجنرال الوزير بعد أن لم يكن فيه غير صور الأجساد العربية الممزقة بالرصاص. وسائر أنواع المفرقات : الكبرى منها والصغرى!

لقد "تفضل!" حضرته- فقبل التنازلات العرفاتية التي تخص أصلاً نحو ستة ملايين من الفلسطينيين ومائتي مليون عربي دون تفريق!... وهكذا بورك عرفات بقبول رابين أن يصفحه (مصافحة تاريخية!!) في حديقة البيت الأبيض - من حيث اللون لا من حيث الأصل ولا الفصل ولا السمعة!- وهكذا اكتشف هو- في غمرة حواره- أن (المنطقة لم يعد هناك مجال لتجاهلها)! وأن التفكير من " خرم الإبرة " هذا (بشرقه الأوسط الجديد) هو الواجب الذي تفوق متعته متعة الإحساس بالسعادة لما حدث!!

طبعاً، لم يفكر السيد الجنرال بالتوقف لحظة ليسأل نفسه: من الذي تنازل

له؟! وعن ماذا؟! وهل يملك "المتنازل" فعلاً ما تنازل عنه، أم إنه مثله يبحث عن "خرم إبرته" ليدخل قافلته إلى السوق، ويضارب...!؟

إن السيد الجنرال يعرف الإجابة الصحيحة على هذه التساؤلات أكثر منا . وهذه الإجابة لا تسره بتاتاً حتى على المستوى التاريخي القريب ! ولو أعاد قراءة ما كتبه هو نفسه عن شخصية عرفات، وعن كيفية حصوله على اعترافهم هم والأميريكين به، لوجد أنه يعترف بأن الرجل صار "مقبولاً" عندما صار نفوذه مهدداً، وصار بالتالي محتاجاً إلى أي شكل من أشكال إعادة الاعتبار ولو عن طريق الارتقاء العلني في أحضان خصومه من الأميركيين ومن الصهاينة - هذا إذا كانوا خصومه فعلاً في أي يوم من الأيام! - وهكذا استبدل الشعب الفلسطيني برمته "بالرئيس جداً!" السيد عرفات وبحفنة من أتباعه من أمثال " أبو العلاء" الذي (يعرف كيف يبتسم بجدارة!) وأمثال (المخلص!) أبو شريف... وهكذا أيضاً قبل هؤلاء ومن معهم بأن يكونوا "توعاً من الشرطة الصهيونية المعرّبة" في مخترة ومخفر - بصرف النظر عن سائر الشكليات والألقاب والبروبوغندا الإعلامية - كي يتولّوا لاحقاً أمر مطاردة الخارجين على الطاعة لإسرائيل من الفلسطينيين، أي كي يتسلموا أمر "فلسطينة" الصراع، فيرتاح السيد الجنرال وبقيه جيله من حكام الدولة الأصولية الصهيونية، حتى من دفع الثمن الإعلامي الغالي لتلك المطاردة، كما قال هو نفسه!

فهل هذه الأمور كلها مجرد (تنازلات مفرحة) من قبل أحد طرفي صراع تاريخي بهذا الحجم للطرف الآخر، أم إنها عملية قبول رخيصة "لوظيفة" سافلة لا تزيد عن كونها لغماً مستقبلياً في قلب الطرف المسلوبة حقوقه.. لغماً جاهزاً للانفجار تحت قدم كل من تسول له نفسه أن يتحرك لتحصيل شيء من تلك

الحقوق!؟

لا شك في أن تردد السيد رابين في مصافحة (شرطيّه!) الجديد، في احتفال البيت الأبيض يوم ١٣ أيلول من عام ١٩٩٣، كان له ما يبرره من شعور الاحتقار الداخلي "لموظفه!" الصغير، رغم حجم خدماته المفرحة المأمولة.. (*) ولاشك أيضاً في أن الحلف الرأسمالي الصهيوني / الأميركي قد تمكن، بهذا السيناريو الغريب، من استبعاد جميع القوى الكبرى الأخرى - أوربا وروسيا.. وغيرهما! - من أن يكون لها أي دور في الترتيبات المقبلة في المنطقة، غير دور المتفرج المصقّق.. وذلك ماسيطوي بفضاظة جملة ما يسمى (قرارات الشرعية الدولية) التي بدأت على أساسها المفاوضات في مدريد، حتى صارت (الشرعية الدولية) ذاتها - وهي ما يصير الأميركيان على الجعجعة بها كلما لزمتهم! - جزءاً من مزبلة ماض ينصحن السيد الجنرال الوزير بنسيانه كلياً!

وذلك هو الشعاع الثالث من أشعة (فجر السلام) الأميركي / الصهيوني المشترك في منطقتنا .. أفلا يحق، بعد كل هذا، للسيد الجنرال بيريس أن يهدل كالحمام احتفاء بهذا الفجر العجيب!؟

تقول إحدى حكاياتنا الشعبية - ونحن سنستعمل موروث ماضيها رغم نصائح السيد الجنرال وتوعدها - أن الذئب قرر يوماً أن يتزهد، فلبس ثياب الدراويش وخرج يعطُ الخراف مظهرًا استغراقه في روحية عميقة. وحين صدقه أحدها رافقه إلى النبع

كي يشربا دون أن يلاحظ كيف أخفى جيداً أنيابه ومخالبه. وأخذ الذئب المتدروش يشرب من رأس النبع بينما قنع الخروف المرید أن يشرب من الجدول الذي يكونه النبع. وفجأة صرخ المتدروش بمريده: لماذا تعكر عليّ المياه أيها الشرير؟! وقبل أن يتيح له فرصة الشرح والتفسير أخذت الأنياب والمخالب تلعب في عنقه.. وبالطبع، من غير أن يفكر ذلك المتزهّد المتدروش حتى بقراءة الفاتحة على روح مريده الغبي!!

في الحقيقة، يحصل في كثير من الأحيان شيء مماثل لمختلف أنواع الذئاب البشرية. لكن المشكلة التي لم يجد لها حلاً هذا العصر الامبريالي الذئبي كله تتلخص في أن لدى الضحايا من (قلة الحياء؟!) ما يجعلها غير راغبة في الاستسلام بتاتاً، بل إنها لتطارّد قاتلها وهو في عز تلذذه بدمائها، حتى إن دعره من احتمالات المستقبل ليفوق نشوة تلذذه ذلك.

ويبدو أنه قد حدثت للسيد بيريس تجربة مماثلة حين كان يحقّق الشرعية الدولية، وحقوق عرب فلسطين، ويرتب في أوصلو إدخال "قافلة سلامه" إلى السوق من خرم الإبرة العرفاتي. غير أنه لا يورد حقيقة ما حدث له بل هو يوظف ذلك مفهوماً لخدمة مشروعه المستقبلي.... فلنقرأ ما يقوله بهذا الخصوص:

(خلال مفاوضات أوصلو انشغلت، لبعض الوقت، في التفكير الروحي العميق - هكذا!! - فقد كنت على الدوام أميل إلى التفاؤل المفرط، في الوقت ذاته الذي تجذبني فيه بعض الأفكار القديمة مثل المهام التبشيرية الأولى. أعلم أن ما حصل لليهود كان تجربة غير مسبوقة. وخطر ببالي أن شيئاً مماثلاً قد يحصل للفلسطينيين، أي التجمع وتشكيل شعب له دور بين الشعوب. لقد كان واضحاً لي

أنه في قلب الصراع المهلك تكمن القضية الفلسطينية. فبعد كل هذا لم ندخل الحرب مع مصر لنستولي على نصف سيناء، ولم ندخل في مواجهة مع سورية للحصول على الجولان، لكن فعلنا ذلك من أجل ضمان الأمن والاستقرار، ولم نكن يوماً بالشعب الذي يرغب في التحكم بالآخرين (ص ١٦-١٧)

وللقارئ طبعاً أن يضحك من كل هذه المساخر، واحدة واحدة أو بالجملة. غير أن الجنرال لم يقصد إطلاقاً أن يسلينا بمثل هذا الدَّجَل المفضوح عن مساخره الروحية، فما الذي قصد إليه إذاً؟!

قد يبدو الجواب بسيطاً وهو أنه يريد أن يحقن رؤوسنا، التي عليها أن تتسى الماضي، بجرعة أولية من التزويرات التي تهيوّنا لتقبّل ما سوف يمليه علينا من طلبات تخص الأدوار المرسومة للعرب في تنفيذ بنود مشروعه. وهذا الجواب حقيقي وصحيح. ولكن، ماهي التفاصيل التي يضمها أصلاً؟

هل حقاً إن السيد بريس قد فوجئ بما قدمه له أبو العلاء وبقية "ثلته" العرفاتية من تنازلات تشبه طلبات التوظيف عنده وعند من يمثلهم من الشايلوكيين أكثر مما هي موافقة على "معاهدة"؟!

الحقيقة أن عرفات كان منذ عشر سنوات يقدم التنازلات بالجملة للدولة الصهيونية . وفي عز الانتفاضة قدم السيد بسام أبو شريف- وكان وقتها مستشاراً لعرفات- "وثيقة المشهورة" (*) ... وبذلك كله صار عرفات عند السيد بريس رجلاً (لا بديل له. فقد.. أضحى رمزاً وطنياً وأسطورة في أعين الفلسطينيين. وفي العادة

عندما تبدأ الأساطير تنتهي التساؤلات)، لكن الجنرال لم يكن يفوته أن هذا الرجل الذي (لا بديل له) عنده وعند صهيونيته كان يعرف أن "الرمز والأسطورة" قد سقطا تماماً منذ عام ١٩٨٢ في أعين غالبية الفلسطينيين والقوى الشعبية العربية. وكان يعرف أكثر: إنه عندما تسقط الأسطورة تكون التساؤلات والشكوك قد وصلت غايتها، وابتدأت صياغة البدائل!

وإذاً فالتقاؤل المفرد لدى السيد بيريس لم يكن يحصله في أوصلو من (الوفد العرفاتي) في غفلة من العرب، بل في ما كان يراه من تفتت الأوضاع العربية وتفككها إلى الدرجة التي ستسمح (للآخرين) من "عرب المشروع الصهيوني" بأن يمارسوا أدوارهم علانية في تدشين مشروع الأمبراطورية الشايلوكية الشرق أوسطية، بذريعة (عرفات / الرمز !!) ذاته!

وهذا بطبيعة الحال يستجر تذكر المفاهيم التبشيرية الأولى حيث نصت الأسفار مراراً كما سبق أن قلنا على أن الغويم (تحرّمهم . لا تقطع عهداً ولا تشفق عليهم)، وحيث نص هرتزل في تعاليمه حول إنشاء الدولة: (إننا سنقوم بحملة جماعية لصيد الدببة. لن نقتلها فرادى، بل سنقتلها بالجملة ونرمي في وسطها قنابل شديدة الانفجار).

وهنا نعثر على سر (المكابدة الروحية!!) للجنرال . إنه يتمثل في المفارقة بين مخالفة النصوص بشأن "قطع عهد" للغويم وبين مقتضيات الواقع والحركة اللازمة فيه لإنجاح المشروع . فيالها من مكابدة!! ويا للتعمية الخطيرة التي يقوم بها هذا الذئب الصهيوني المتدروش!!

لكن صاحبنا لما ينته بعد. إننا نستطيع التخمين بأن وراء المكابدة التهرجية المعلنة مكابدة فعلية مختلفة . أما جوهر الذعر الذي هو طابع هذه المكابدة فينبع من وضع عرفات- وسائر المتهافتين من رسمي العرب- في أعين القوى الشعبية العربية: فلسطينية وغير فلسطينية... ويرتبط بالتالي بحقيقة أن أية صيغة رسمية لإقرار ما هو نشاز في حركة تاريخ منطقة كمنطقتنا العربية لن توقف حركة التاريخ تلك، ولن تجبرها على تحويل مساراتها أو التقصير في استيفاء مستحقاتها المؤجلة التي قد تبدو- في لحظة ما- كأنما هي غير موجودة أو غير ملزمة بالفعل!... ولقد أفصح الجنرال عن ذلك بقوله الموارد (خطر ببالي أن شيئاً مماثلاً قد يحدث للفلسطينيين، أي التجمع وتشكيل شعب له دور بين الشعوب).

إن من لا يتمعن جيداً في مجموع الفقرة الكاملة المقبوسة قبلاً، قد يتوهم أن بيريس يتمنى ذلك التجمع للفلسطينيين وتأسيس دولة انطلاقاً من "المخترة" العرفاتية. لكن تحليل المنطويات الحقيقية لتلك الفقرة، واستناداً إلى أطروحات الكتاب كله وإلى ما نعرفه عن الصهيونية وأصولها، يشير بقوة إلى طبيعة الكابوس الجاثم فعلاً على صدر الدولة الخزيرية الشايلوكية، والمتمثل في أن الشعب العربي الفلسطيني موجود ومتمرس بسائر أشكال الدفاع عن حقه في وطنه التاريخي.

لكن الجنرال - كما سيتبين لنا لاحقاً- يضمراً أيضاً تأسيساً مفهوماً جديداً وهو: فكرة " الأمة الفلسطينية" المنبثقة من (العرقية العربية) كما سيسميها . فهو إذاً يؤسس لنفس الهوية القومية العربية عن طريق تعزيز استبدالها بقوميات قطرية منفصل كلٌّ منها عن الآخر.

إن ثقل الوجود الفلسطيني، ونوعيات ممارساته النضالية التي يسميها

الصهاينة والأميركان إرهاباً، لهو ثقل حاضر بضغطة الكابوسي على قلب الجنرال المفعم بالحبور وهو يتلقى "هدية!" أبو العلاء . (*) . ولأن الانتفاضة هي - باعتراه لاحقاً - نوع من السخرية اللاذعة من (جيش الدفاع!) سمعته وترسانته فإن من حق الجنرال أن يظل مذعوراً من الاحتمالات التي تطرحها حركة التاريخ التي لا تتصاع للأوامر، أو تشلها التهديدات.

وهكذا فإن السيد الجنرال، الخزري الاشكنازي، دعي (الوراثة العرقية!؟) المباشرة للنبي إبراهيم، والذي إن عصرتة قليلاً سألت منه بقايا الدم الفلسطيني كالمزارب، مرغم سيكولوجياً على التصريح لنا بأحواله الكابوسية وبأسبابها.. فيما يظن الجميع أنه في ذروة انتصاره وذروة نجاحات (تجربة جيله!).

وعليه، فإنه يعترف - ربما للمرة الأولى في تاريخ الدولة الصهيونية - أنه (في قلب الصراع المهلك الطويل تكمن القضية الفلسطينية)، ونحن هنا نوافقه بلا تحفظ مع إضافة صغيرة: القضية الفلسطينية وجملة الوظائف الامبريالية التي وراء تصنيعها تاريخياً دون أية مسوغات أخرى.

والسيد بيريس، إذ يدرك كل هذه الحقائق الكابوسية مجتمعة، وإذ يرى كما يقول في مكان آخر (أنه من الصعب علينا - يقصد عليهم هم! - تصحيح أخطائنا) أي أخطائهم هم، لا يجد وسيلة للوقاية من الذعر التاريخي إلا بارتداء جبة الواعظ فوق جلده الذئبي وأنيابه ومخالبه!... إنه يكمل: (لم ندخل الحرب مع مصر لنستولي على نصف سيناء، ولم ندخل في مواجهة مع سورية للحصول على الجولان. لكن فعلنا ذلك من أجل ضمان الأمن والاستقرار).

وهكذا تظل الصفاقة هي الصفاقة مهما حاول صاحبها أن يصطنع لعباراتها من مؤثرات!...

إن تجربة جيل الجنرال بنيت على شعار غير قابل للتغيير: (إسرائيل من الفرات إلى النيل)، فمن هو إذاً ذلك الذي أقدم على (جناية!!) تغيير ذلك الشعار الهرتزلي في غفلة من الصهيونية برمتها؟! وإذا تجاوزنا ذلك، فأى أمن واستقرار يطلبها غزاة يحتلون أرض غيرهم بقوة السلاح الامبريالي؟! بل لماذا يرفض هو وحكومته - حتى لحظة كتابة هذا التساؤل- إعادة الجولان لسورية رغم أن سورية وعدت بالسلام الشامل مقابل الانسحاب الكامل؟!!

لكن، هل يشكل المشروع الصهيوني - في سويته الشرق أوسطية البيروسية المطروحة هنا - نوعاً من الهروب إلى أمام إزاء تقويم الاحتمالات التاريخية المفتوحة بشأن هذا (الصراع المهلك الطويل)؟!!

إننا نترك هذا السؤال معلقاً لنعود إلى هذه الجملة المضحكة رغم ما فيها من إثارة للاشمئزاز والغیظ من الدجل المفضوح: (لم نكن يوماً بالشعب الذي يرغب في التحكم بالآخرين).

حقاً إن ظرافة بعض الصفاقات لا حدود لها!! والصفاقة والدجل هما رابع الأشعة التي يحاول السيد الجنرال أن يحبك بها ومنها "قجر السلام" الصهيوني / الأمريكي المشترك في المنطقة!... أفليس "ظريفاً" حقاً هذا الاشكنازي الإرهابي القديم المتجدد، وهو يحاول أن يوهم قارئه بكل هذه الخدع اللفظية أنه ليس بينه

وبين النبي إبراهيم إلا (محطّ إصبعين) من شجرة العائلة التوراتية!؟

ومع ذلك فنحن لا نزال مع الافتتاحيات البسيطة لما في جعبة الجنرال المتدروش من غرائب " وألعاب خفة!" ومكر وتزوير للتاريخ واستهتار بالحقائق والبديهيّات. وأول ذلك استهتاره بوجودنا ذاته. فلنتابع إذاً.

□□□

الفصل الثالث - مفترق الجحيم -

- ١ -

كقاعدة عامة، يشهر الجنرالات مسدساتهم عادةً حينما يريدون أن يبدؤوا بالتفكير!

ولأن السيد بيريس كان معنياً دائماً (بالقوة العسكرية لإسرائيل) (*) - والتعبير له حرفياً - إذ تقلّب خلال عشرين عاماً في مناصب عديدة كأحد كبار جنرالات "جيش الدفاع"، فإن من حقنا - بل من واجبنا تجاه أنفسنا - أن نعمن في البحث عن مسدسه المشهر وراء غاية أفكاره المعماة عن عمد، فيما هو يتحول قصداً نحو (كل هذا التفاني والإخلاص للعملية السلمية)، كما يقول!

تفانٍ وإخلاص للعملية السلمية؟!... من أجل ماذا؟! بل لأية غاية، ولأي سبب، والجنرال متورط منذ يفاعته في (صيد الدببة) الذين سيسالمهم : صيداً بالجملة، وبسائر منجزات تكنولوجيا المفرقات المدمرة، حسب التعاليم الهرتزلية؟! فما الذي يجري إذاً؟! وهل علينا أن نصدق أن هذا "القطب الصهيوني" قد استطاع أن يرمي ماضيه كله في عكس "اتجاهه الجديد" هكذا دفعة واحدة؟!!

فلنتابع تعليقاته، هو نفسه، لذلك " التغيير المفاجئ"!

يقول السيد الجنرال:

(لم أكن أنا الذي عمل على تغيير المسار من التصور التقليدي للدفاع الوطني القائم على أنظمة الأسلحة إلى التصور الجديد القائم على الاتفاقيات السياسية، ويضم عناصر أخرى مثل الأمن الدولي، والاعتبارات الاقتصادية . فالواقع يؤكد بأن العالم هو الذي شهد تغيرات كاسحة، وعملية التغيير إنما تجبرنا على استبدال مفاهيمنا القديمة بمواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة) . ص ٣٣

كلام يبدو في ظاهره جميلاً و " طاهراً! " و (تغيرات العالم الكاسحة) تغيّر مفاهيم الرجل- هي ما غيرها! - عن (التصور التقليدي للدفاع الوطني!) إلى (مواقف أقرب إلى الحقائق الجديدة) .. ولكن ما معنى هذه العبارات التي وضعناها ضمن قوسين، أو إلى ماذا تشير من حقائق الواقع المعاش!؟

لقد سبق لنا في الفصل الأول من هذا الكتاب أن وصّفا ماهية "التغيرات العالمية الكاسحة" وحدودها، حيث (عالم الرساميل)، الذي دمر الجنوب وعمم فيه كل ما استطاعه من خراب، يستعد الآن- بقواه المختلفة المقبلة على صراعات مريرة بحكم طبيعته ذاتها وما أصاب هذه القوى من أزمات بنيوية شاملة- لإعادة صياغة التوازنات والعلاقات بين هذه القوى المأزومة . وهنا تلعب الترسانات وحجوم " آلات الحرب" العاتية أدواراً رئيسية في الحفاظ على مصالح أصحابها، كل على حدة!.... و بانتظار التفجرات الحتمية المقبلة!!

إنه إذاً (النظام العالمي الجديد) كما صاغته إدارة الذراع الأخطبوطي الأميركي وفقاً لمقتضيات مصالح هذا الذراع، و" بالتحالف الذي يأخذ طابع الاشراف " مع الذراع الشايلوكي . فتصور الدفاع عن المصالح، والقائم على أنظمة الأسلحة، لم يستبدل في " المدى الاستراتيجي" ... وإنما يؤجل استعماله المباشر

تأجلاً مؤقتاً وحسب.

ولكن - وفي حدود المنظور العام لقيام الدولة الأصولية الصهيونية، وحدود أهدافها الاستراتيجية المعروفة - ما معنى عبارة: (الدفاع الوطني)؟! أو ليست الحقائق المتعلقة بإنشاء تلك الدولة - حقائق تاريخها وحقائق ممارستها - تفرض على كل من يملك ذرة عقل في رأسه أن يضع عبارة (الهجوم المصلي الصهيوني) محل تلك العبارة!؟

بلى!... وبدون أدنى تردد أو شك!! فالواقع يظل هو الواقع مهما حاول المرء أن يزينه أو يزوقه بالأوصاف والطلاءات المفبركة المنمقة... ومهما حاول أن يصطنع، لإقناع الناس بنسيانه، من تبريرات وتميرات!!

وعلى هذا الأساس، وباعتبار وطننا العربي قد تعرض - امبريالياً - لأقى وأشنع عمليات التدمير والنهب والتخريب والتفكيك والتفتيت، ماذا تعني مصطلحات من نوع (الاتفاقيات السياسية .. والاعتبارات الاقتصادية) حين تستخدمها إدارة الدولة الأصولية الصهيونية - ومعها الإدارة الأميركية وتوابعها أيضاً! - على لسان السيد الجنرال الذي كان حتى البارحة يحترف الحرب، بكل صنوف الأسلحة، على أية محاولة عربية للنهوض ولملمة الذات من أصناف الخراب الذي ألحقه بنا الرأسماليون طوال قرون هيمنتهم الملعونة!؟

إننا سنؤجل الإجابة على هذا التساؤل . فمناقشة ما تبقى من "أطروحات" السيد الجنرال الوزير هي وحدها الإجابة الكافية المطلوبة!

أما عبارته حول اعتماد المواقف (الأقرب إلى الحقائق الجديدة) فإن وضوحها كلياً يعتمد على مجرد تذكر دور الذراع الشايلوكي في التحالف الرأسمالي الأميركي / الصهيوني كيما تفرض أميركا على " حلفاء الأمم / خصوم الغد" أن يعملوا فوراً - وقبل أن يتمكنوا من الوقوف على سيقانهم منفردين! - على تقديم كل المساعدات المطلوبة لها كي تستطيع تفكيك أزمتهما البنوية العاصفة... ولأن منطقتنا هي " قلب العالم" فعلاً بمختلف المقاييس فإن هجوم (النظام العالمي الأمريكي الجديد) على أولئك " الحلفاء / الخصوم" قد بدأ منها... وينتهي فيها! وهذا هو جوهر الحقائق الجديدة التي يتبجح سعادة الجنرال الوزير بأنه قد " اعتمدها"، كأنما هو لا يريد إلا تقديم " خدمة لوجه الله!!" لمن يعتبرهم "جيرانه!" الذين لم يكونوا يوماً إلا ضحاياه، وضحايا تجربة جيله الأشكنازي التي يتباهى بأنها تجربة غير مسبوقه كما سمعناه يهرف قبل قليل.

منطقتنا إذاً، بموقعها ومواردها الحيوية الهائلة... ببشرها وإرثها الحضاري المختلف كله.. هي الآن - أكثر من أي وقت مضى - بؤرة التركيز في عملية الإعداد والاستعداد للصراعات القادمة بين مختلف الأذرع الرأسمالية الامبريالية . والجنرال هو " المباشِر" الفاعل - وبأسلوب جديد مختلف ومهام مختلفة عن الأسلوب والمهام التبشيرية الأولى لجيله كما وصفها! - حول " واجبنا!" في الانخراط القسري مع الحلف الأميركي / الصهيوني كضحايا للمحرقة القادمة التي لا بد منها في طقوس عبادة " العجل الذهبي" العالمية!.... أفليس من حقنا إذاً أن نصرخ محتجين متوجعين: إنه مفترق الجحيم!؟

ولكن، ما قيمة الصراخ المتوجع في برية كل هذا الخراب، وخطط المزيد من نشر الخراب؟! فلنؤجل ذلك إذاً، ولنتابع مع الجنرال المبشر، لنستكشف - من

فمه- صورة هذا المفترق نحو ما يرسمونه لنا، وعبرنا، من جحيم!

-٢-

هل ينبغي أن نتوقف عند تحليله لسقوط نظريات (المدرسة الدفاعية التقليدية) من وجهة نظر عسكرية، حيث يدير حديثاً يكاد لا يعنينا عن الصواريخ الباليستية وتجاوزها لجغرافيا الدفاع وللاستحكامات وحشد القوات .. إلخ؟!!

في الحقيقة يجب ألا يعنينا - نحن هنا- في شيء كل هذه الثثرة التي لاعلاقة لها بصلب الموضوع إلا من حيث كونها تبريراً مزوراً لما يريد تمريره من ضرورة (عقد المعاهدات والاتفاقيات الثنائية والمتعددة) التي تحول دون استعمال الأسلحة غير التقليدية .. حتى يستنتج ما يريد أن يستنتجه: (على البلدان، في أي منطقة، التعاون لمواجهة الخطر النووي والبيولوجي والكيميائي.. إن المفتاح للحفاظ على نظام إقليمي آمن وعادل يكمن في النواحي السياسية والاقتصادية أكثر منه في امتلاك القوة العسكرية . وفي عالمنا اليوم فإن تأمين مستوى معيشي عال يتطلب علاقات تجارية وحدوداً مفتوحة واعتماداً على العلوم والتكنولوجيا) ص ٣٥

إن ما نريد أن يكون واضحاً للقارئ دوماً هو أن هذا السيد الذي يغير بذة الجنرال بجبة المبشر الواعظ يجب أن يؤخذ حديثه المعمم عالمياً بمقصوديته الخصوصية - أي بكونه يحكي عن منطقة الشرق الأوسط أساساً- وعليه، فإن ما يجب أن نفعله هو أن ندقق في ما يشير إليه الفقرة السابقة دون أن نقوله. فحين يكون المرء موضوعاً على مفترق الجحيم فإن عليه أن يراقب كل حركة وكل إشارة

أو لفظة من الخصم كي يستطيع تحديد النقطة التي سيدفعه منها إلى الهاوية المختارة، فلا يتركه ليأخذه في غفلة .. على الأقل!

مبدئياً يعرف الجنرال أن أسلحة العرب كلهم محدودة، وأن أسلحة (دولته) الأصولية الصهيونية) هي الأقوى بترسانتها الخاصة والمفتوحة بلا قيد أو شرط على الترسانة الأميركية العاتية. وإذا كان هنا لا يلوح في وجوهنا باحتمال تكرار (الدرس العراقي) في مكان عربي آخر، بل يحرص على رش مزيد من (بهارات) الكلام والمصطلحات الخلابية على استنتاجه السابق، فإن هذا لا يعني أنه ضمناً لا يأخذ التلويح به في حسابه، بل إنه سوف يذكر كلاً من ليبيا وإيران بالاسم في سياق كلام آخر حافل بالتهديد المبطن.. وضماً: سورية، كما سيلمح لاحقاً في أكثر من مكان، وكما سيصرح هو وسواه في أكثر من مناسبة! والمطلوب حسب استنتاجه أعلاه هو تجريد المنطقة من السلاح النووي والبيولوجي والكيميائي. لكننا نسأل بدورنا: من المطلوب تجريده من هذه الأسلحة إن وجدت؟!!

إن الجواب البسيط هو: تجريد الجميع، ما عدا (إسرائيل) (*). فإسرائيل هذه تطالب فعلاً بذلك، ولا تعترف بتاتاً بأنها تملك سلاحاً نووياً رغم أن العالم كله بات يعرف ذلك. بل إنها لم توقع بتاتاً على معاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية" المعروفة. وهذا لا يعني سوء النية المبيتة وحسب، بل يعني أيضاً - وأساساً - أن ترسانة "الوطن القومي!" للذراع الرأسمالي الصهيوني يجب أن تبقى وتتعزيز في إطار الهيمنة على المنطقة - ولو شراكة مع أميركا - باعتبار المشروع كله مقدمة للوصول إلى الحلم الصهيوني الأعلى: الإمبراطورية العالمية.

وهكذا يكون وصف النظام الاقليمي المطلوب: (بالأمن والعدل) في

تعبيرات الجنرال/ المبشر ما هو إلا "رش بهارات" كلامية. فهذا النظام الإقليمي مطلوب أن يكون "آمناً" بالنسبة للدولة الأصولية الصهيونية وحدها .. فيما هي تبدأ خطوات دورها الجديد هنا في إطار المتغيرات العالمية، وفي وسط مستجرات الخراب العربي التي كان وجودها الاستيطاني أحد أهم أسبابه المباشرة . أما كلمة (عادل) فهي للتصدير حصراً إلى العرب حيث يعتمد زجها في السياق على قابلية انخداعهم وتصديقهم بإمكانية حدوثها، نظراً للمستجرات السيكلوجية الصعبة للخراب الذي يعانون منه.. أما صهيونياً فالكلمة يمكن - أو إنه يجب- حذفها، ولن يكون هناك أي خلل . إذ منذ الذي يتوقع من آلية عمل رأسمالية كثيفة- حسبما في خطط الهيمنة الإجمالية المباشرة على المنطقة- أن يكون فيها أو وراءها أي عدل للمجتمعات التي ستتم الهيمنة عليها إن حدثت، ولم تورّد لها آلية العمل تلك إلا لتهبها، وابتزاز مواردها في أعلى صيغة ممكنة، وضمن شروط الصراعات العالمية الكبرى القائمة!؟

وعليه، فإن الوعد " بجلوى" (تأمين المستوى المعيشي العالي) إنما هو مجرد إغراء من نوع تغطية السم بالعتل.. أما السم فهو تأمين المطلب الصهيوني / الأميركي المشترك والمتمثل في (العلاقات التجارية التنافسية، والحدود المفتوحة والاعتماد على العلوم والتكنولوجيا) حسب كلام السيد الجنرال/ المبشر!.. وهذه المسألة بالذات تتطلب وقفة خاصة بالغة التأني، ومناقشتها استناداً إلى وضع كل من الطرفين المتعاملين وفق تلك العلاقات المحتملة المطلوبة!

أ- نقول عبارة (العلاقات التجارية التنافسية) أطروحة خطيرة على "المصير العربي" من حيث المبدأ . إنها في الجوهر تقوم بوظيفة مفهومية بالغة الدقة، ملخصها ليس نسيان ماضي القضية برمتها وحسب، بل أيضاً تجاهل مستجراته

التي لاتزال قائمة كمشكلات لكل منها طابع المعضلة المستعصية: من مشكلة ملايين اللاجئين إلى مشكلة الاستمرار في احتلال غالبية الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ وما بينهما من قضايا متشابكة وخطيرة.

وإذا كان السيد رابين ذاته قد نفى بأن يكون هناك شيء اسمه القرار/ ٤٢٥/ الذي اتخذته الأمم المتحدة بشأن الانسحاب من (الشريط الأمني!!) المحتل في جنوب لبنان، وذلك في معرض رده على مقترحات رئيس جمهورية لبنان الذي طلب تشكيل لجنة مشتركة لتنفيذ القرار المذكور في مستهل الشهر الحادي عشر من العام ١٩٩٤... فإن وزير خارجيته السيد الجنرال المبشر قال في خطابه بمؤتمر الدار البيضاء: "لم تعد الأرض مهمة، بل المهم هو الإنسان!!) والرفاه في ظل الأوضاع العالمية الجديدة(*) هكذا .. أي نعم!!!

ما هي هذه (الأرض التي لم تعد مهمة) في نظر السيد بيريس إذا ما قرنا كلامه هذا برد الجنرال الآخر رابين على اقتراح رئيس الجمهورية اللبنانية؟!... الجواب واضح ببساطة- مع ملاحظة أن كلام الجنرالين: رئيس الوزراء ووزير خارجيته، متواقت ومنسق- وهو: أرضنا العربية كلها، المحتلة بعد عام ١٩٦٧ والتي لم يجر احتلالها كلها- من المغرب إلى المشرق- هي التي يجب أن نعتبرها غير مهمة!.. وهم يقولون لنا ببساطة أكبر: "ما أخذناه أخذناه، وصار ملكاً لنا بقوة الأمر الواقع، فتعالوا نتشارك على ما تبقى، ونعدكم بالرفاه.. وعلى أي حال فالمستجدات الدولية تفرض عليكم مشاركتنا في الأرض المتبقية شئنا ذلك أم أبيتموه!" هل هناك تفسير آخر إذا جمعنا أقوال الجنرالين والوقائع القائمة في الممارسات الصهيونية اليومية لحكومة "الدولة"؟! على أي حال فإن الجنرال سيشير صراحة في الفصول اللاحقة إلى بعض من ذلك!!

لكن الأرض ليست مجرد تراب وجغرافيا. الأرض هي وطن ميراثٍ حضاري عربي مختلف القيم جذرياً عن نظيره الغربي/ الصهيوني الرأسمالي، وما سبق الرأسمالي!... والأرض هي حامل بنى مجتمعية خاصة وشبكات علاقات وأحلام وآمال وطموحات مستقبلية ترتبط بتلك البنى - رغم كل ما أوقع بها من تخريب رأسمالي - ارتباطاً ينقطع جذرياً مع طبيعة الفعالية الروبوتية للرساميل، إذ الربا محرم نصاً في الشريعة التي تولدت منها هذه البنى في الحاصل الأخير.... فوق ذلك وقبله فالأرض هي كنوز الموارد المطمورة التي تخص أصحابها في الأصل لاسواهم! هذه هي الأرض التي لم تعد مهمة في نظر الجنرالين، والتي يجب علينا مشاركتها فيها، أي تدميرها تماماً، لصالح (الإنسان والرفاه) .. أما أي إنسان؟ وأي رفاة?... فذلك ما لن يبخل السيد الجنرال الوزير بالتعظيم عليه في سياق كتابه، وبعبارات نعترف لها بعمق الفهولية فعلاً!

إذاً " الوظيفة" التي تنطوي عليها مفوماً عبارة (العلاقات التجارية التنافسية والحدود المفتوحة) هي وظيفة الإلغاء التاريخي للهوية الحضارية العربية عن طريق تدمير ما تبقى لها من "ظلال" ومرتكزات، ثم إعادة صياغة البشر المنتمين إليها وفق مقتضيات آلية السوق !!

إنهم يقولون لنا بدهاء : لقد تمت مرحلة هزيمتكم بالسلاح والاحتلال الجغرافي والتخريب الديمغرافي، والآن ستبدؤون معنا -بالقوة- مرحلة السماح لنا بهزيمتكم حضارياً، وبصورة نهائية، عبر (مباراة سلمية!) وفقاً لقواعد فعاليتنا الرأسمالية!... وإن هذه هي النقطة التي سيدفعون بنا منها إلى الهاوية من مفترق الجحيم، إن تمكنوا من تنفيذ مخططهم الجديد/ القديم في الواقع!

ب- دعونا نفترض أننا أخطأنا في حق " صاحبنا! الجنرال، واصطنعنا " وظيفة" لم تخطر له إطلاقاً... وتعالوا نفكر معاً كيف يمكن أن تتم مثل هذه المباراة التجارية التنافسية المقترحة علينا.

لا يستطيع السيد الجنرال- ولا غيره- أن ينكر أن (دولة إسرائيل الحديثة!)، التي أنجزتها " تجربة جيله"، تستند كلياً إلى الرأسمال اليهودي العالمي الذي قلنا إنه يشكل أحد الأذرع القوية في البنيان الرأسمالي الإجمالي. والرأسمال اليهودي ذاك داخل في شبكة علاقات واسعة وصميمة مع بقية الرساميل الغربية والأميريكية منذ تكونها البدئي، الأمر الذي يعني خبرة قرون في آليات التجارة التنافسية المالية والسلعية وأساليبها وألاعيبها .. فأين هي الرساميل العربية الموازية - سواء في القوة أو في الخبرة- والتي ستخوض تلك المباراة المقترحة؟

إن الرساميل الوطنية العربية- بسائر أشكالها وتوضعاتها وعلاقاتها- هي رساميل ضعيفة، وتابعة بحكم آلية عمل السوق الرأسمالية العالمية، وهي بالتالي هامشية وذات منشأ متخلف بحكم فعالية النهب الخارجية المزمنة.. وبحكم أنها ليست حتى ذات " دورة قومية متكاملة".... وتكوناتها في الحقيقة أقرب إلى أن تكون- عموماً- طفيلية وعرضية. والسؤال هنا هو: أية مباراة هذه التي يمكن أن تقوم بين عملاق وقزم؟! أم إن السيد الجنرال الوزير لا يريدنا إلا أن "نغمض أعيننا" أو نعميها عن رؤية سائر الحقائق!!؟

غير أنه يجب أن نتذكر أن كلمة" تنافس" في صلب بنيان الرأسمال وميكانيزمات فعاليته، إنما تعني جوهرياً "تصارع المصالح" إلى حد إعلان الحروب.. أو يستسلم الضعيف للقوي فيأكله وفقاً لقوانين "غابة السوق" وقاعدة :

بقاء الأقوى!..

وهذا هو أحد (أطباق الوليمة الشهية!) التي " يتفضل " السيد الجنرال الوزير بدعوة ما يمثله من قوى رأسمالية عالمية إليها، بينما الرساميل الوطنية العربية هي التي عليها أن تقوم بالخدمة، وأن تسدد فاتورة الحساب أيضاً!

إذاً الرساميل الوطنية العربية- شأنها شأن الموارد والطاقات العربية، وشأن هويتنا الحضارية إجمالاً- مهددة كلياً بأن تبتلع وتدمر، وفق ما يبشّر به الجنرال الوزير . لكن " إعداد الوليمة" ثم عملية تناولها لا تسير- ولا يمكن لها أن تسير- في "خط مستقيم" وباندفاعة السهم. إنها بدورها "عملية تاريخية" كبرى، وحلقة وسيطة باتجاه تحقيق الحلم الأمبراطوري العالمي الصهيوني / التلمودي انطلاقاً من عملية إنجاز الأمبراطورية الاقتصادية في الشرق الأوسط. وهذه " الحلقة الوسيطة"، بين إنشاء الدولة وتحقيق حلم الامبراطورية العالمية، تحتاج من أجل نجاح إنجازها إلى (أدوات ترويج عربية) .. أي : إلى شركاء صغار في التمويل، وسماسة صغار في الحركة، مثلما تحتاج إلى الأيدي العاملة العربية الرخيصة، كي تأخذ "المظهر" الوطني / القومي الذي لا بد منه بدنياً .. إذ لا أحد ممن يخططون لتلك (العملية الكبرى)، أو ممن يشاركون في تنفيذها، قادر على تجاهل الصراع المضاد لها وقوى هذا الصراع : العربية والإسلامية- وربما العالمية، من يدري؟!- فالصراع مستمر أصلاً، وسيستمر كلما تكشفت الأبعاد الأوسع للمخطط، وكلما جرى تقدمه خطوة إلى أمام رغم كل التفتت والخراب اللذين حاقا بالمنطقة، وعمقها الإسلامي، وميادين تحالفاتها الممكنة عالمياً.

وبالطبع، وكمستلزمات لا بد منها في تحرك مخطط هذه " الحلقة الوسيطة"

في الحلم الصهيوني نحو النجاح، لا بد من أن تترك الرساميل الشايلوكية لشركائها وسماستها المحليين الصغار بعضاً من (فضلات الوليمة) مثلما لا بد من تخصيص فتاتها للإبقاء على حياة الأيدي العاملة العربية التي ستدير (آلات المطبخ) وتشرف - إجرائياً - على حركتها وتخدمها تخديماً ناجعاً. وهنا نضع أيدينا على سر ما يسميه بيريس: رفاة الإنسان!

إذاً، إن التخريب الذي مورس علينا خلال قرون : اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وقيماً وسيكولوجياً، يوظف الآن في إطار " نقلة عملياتية " باتجاه الحلم الأمبراطوري الأعلى، حيث ستبدو كل (لقمة إضافية) تحصل عليها القوى العاملة العربية بمثابة المكسب العظيم!... وهكذا لا ينقرض العرب كأفراد، لكن بقاءهم البيولوجي المحض تتحول وظيفته: من أطر الفعل باتجاه التقدم عبر محاولات إحياء هويتهم الحضارية المبدعة، ومشاركتها الخلاقة في مسيرة الحياة البشرية الإجمالية، إلى أطر الخدمة " كعبيد للّمة" في سياق المسيرة نحو الحلم الصهيوني الأعلى الذي لا بد له من إلغاء تلك الهوية كشرط جوهري لتحقيقه الفعلي.

ذلك هو مفترق الجحيم الذي يبشرنا به السيد بيريس مزوّقاً غاية التزويق، وتلك هي نقطة الانزلاق إلى الهاوية كما ترسمها (الإدارة الصهيونية العليا) في المخطط الذي وضع اسم هذا الجنرال عليه للتضليل! ويلاحظ القارئ هنا أننا قد فصلنا - بالنسبة للحلم الصهيوني الأعلى - بين الصهيونية، وبين حليفها الأمريكي. فنحن نعتقد ببساطة أن (الإدارة العليا) للذراع الرأسمالي الصهيوني تعرف بدقة حجم الأزمة البنيوية الأميركية، مثلما تراقب بتحفظ تزايد الميول الداخلية لدى " الخليط الاجتماعي الأمريكي " إلى انسحاب أميركا وانكفائها الاكتفائي داخل حدودها الجغرافية.. أو على الأقل: داخل حدود مصالحها

القارية... بل إن تلك الإدارة الصهيونية العليا ربما تراهن على حتمية حدوث ذلك الانسحاب الاكتفائي الأمريكي في وقت قريب؛ هذا إن لم نقل إنها ضالعة في التخطيط لذلك الانسحاب المرتقب... وحتى على تفتيت أميركا ومحاولة الحل محلها عالمياً حينما تسنح الفرصة لذلك!

وقد يؤخذ علينا هذا القول باعتباره من باب "شطح الخيال" أو الميل الواهم إلى تضخيم قوة الصهيونية العالمية. ولكن.. هل نجد العبرة في الدور اليهودي، وفي شبكة علاقاته السرية التي كان لها نصيب كبير مما حاق بالاتحاد السوفييتي من انهيار؟! أم هل علينا أن نجتز ما صار معروفاً من تاريخ ذلك الدور، ومنذ الثورة البورجوازية على القيصرية في عام ١٩٠٥؟!!

ج- إن العلاقات التجارية التنافسية عبر الحدود المفتوحة- للرساميل والعمالة والبضائع، حسب البيان الختامي لمؤتمر الدار البيضاء_ وفقاً لتبشير السيد الجنرال بيريس، تشترط فعلاً ما أثبتته من: (الاعتماد على العلوم والتكنولوجيا).

والسؤال الذي يطرح نفسه- تأسيساً على ما أوردناه في البند السابق رقم

ب- هو: من أين لمجموع العرب برمتهم تلك "القوة العلمية/ التكنولوجية" وخبراتها الموازية لقوة وخبرات الذراع الرأسمالي الصهيوني / الأميركي المشترك، والذي ليست دولة (إسرائيل الحديثة!) إلا "محطة" ومنطلقاً لتمرير فعاليته في أطرها الجديدة المرسومة؟!!

لا يحتاج السؤال إلى إجابة، فإجابته متضمنة فيه. وقد يقال : إننا سنكتسب تلك القوة والخبرات عبر "تعاملنا " في سياق العلاقات التنافسية المطروحة. وربما بدا هذا منطقياً جداً ما دامت المسألة مسألة صراع مفتوح دون أسلحة وحروب . ولكن، دعونا نتأمل جوهر هذه القضية في جذورها الواقعية: إن القوة والخبرة في مجال العلوم والتكنولوجيا تستلزم وجود بنيات اجتماعية/اقتصادية/ قيمة حاملة لها، مثلما تستلزم وجود شبكة علاقات مع القوى الرأسمالية الفاعلة عالمياً.. وجوداً يوفر الحد الأدنى من التوازن بين الأطراف التي يجري بينها التنافس التجاري الحر المفتوح، في الصيغة التي يطرحها علينا السيد المبشر الصهيوني بيريس.

فإذا نظرنا في البنيات القاعدية الاجتماعية / الاقتصادية العربية- بعد تخريبها المزمع بضغط مختلف الأشكال التاريخية للفعالية الرأسمالية الابتزازية- فما الذي سنجده؟! إن استخراج النفط وبعض الصناعات التحويلية الخفيفة هي أرقى صيغة سُمح لنا بها- رأسمالياً- في مجال التكنولوجيا وقوة العلوم المؤسّسة لها . وهذه القاعدة التصنيعية البسيطة ليست متخلفة وحسب عن نظائرها في مراكز الرساميل وحصونها، بل هي أيضاً تابعة - وحتى مغرّبة بنسبة كبيرة- ناهيك عن أن حجم البنيات الاجتماعية المرتبطة بها هو حجم ضئيل قياساً إلى مجموع باقي البنيات الاجتماعية / الاقتصادية العربية، الرعوية والزراعية.. وكل هذه البنيات "متخلفة" في المنظور العالمي العام، مع تجاوزنا لكل ما حاق بها من تخريب، وما كان لهذا التخريب من مستجرات ومنعكسات منظورة وغير منظورة!

إن بنيات كهذه، في مواجهة بنيات مهيمنة علمياً وتكنولوجياً، لن تكون قادرة على خلق "معجزة!" التوازن المطلوب بين طرفي المنافسة المذكورة.. إطلاقاً !

فمن أية منافسة تجارية معتمدة على العلم المعاصر وتطبيقاته التكنولوجية المذهلة يحدثنا هذا السيد الجنرال ومن هم وراءه من دهاقين الصهيونية، ومن التحق به وبأطروحات "تبشير" من العرب المؤتمرين في الدار البيضاء؟!

وإذا عدنا فتذكرنا المنظومة القيمية لفعالية الرساميل تاريخياً، حيث البراغماتية التي تستهدف الثروة والمزيد من تملكها على أساس الدورة الربوية لرأس المال، فكيف يمكن للرأسمال الوطني العربي أن يدخل في منافسة لا تستطيع إلا أن تعتمد تلك الدورة الربوية.. بينما هو - أي الرأسمال الوطني العربي - يستند إلى حامل اجتماعي يقع "تحريم الربا" والتعامل الربوي، نصياً، في أساس منظومة قيمه الحضارية التاريخية الموروثة؟!

قد يردّ أحد علينا بأن التجارة حلال، ومشجّع عليها في أساس منظومة القيم العربية الإسلامية المذكورة . وسنقول من جانبنا : نعم، هذا صحيح . ولكن ثمة فرق جوهري وجذري بين التجارة وفق نمط الفعالية في السوق الرأسمالية عموماً، وبين "تجارتنا" المنحصرة في حدودها القطرية في سائر أرجاء الوطن العربي. إن التسمية الواحدة لا تعني، في النهاية، وحدة الأسلوب والفعل والغايات والعلاقات وقيم التعامل. وشتان ما بين أشكال التجارة العربية المحدودة - والبسيطة إلى درجة أن الإجمالي في سماتها العامة لا يزيد عن كونها تطوراً أولياً ساذجاً للتبادل السلعي، وأنها عموماً نوع من فعالية التوسط الطفيلي غير القادر على تركيب رأسمال مستقل وناجع الحركة - وما بين التجارة الرأسمالية الكبرى والمهيمنة في سوقها العالمية.

إن المنافسة المطروحة علينا من قبل السيد بيريس لهي عملية جرّ إلى

مناهة ما هو مستحيل، ناهيك عن أنها تقتضي هدماً كلياً لمجموع النظام القيمي للحضارة العربية، وبالتالي لهويتنا المخصوصة كتركيب اجتماعي / ثقافي / قومي متمايز في إطار إيجابية إنسانية لماضيه ولطموحاته الراهنة والمستقبلية. إنها باختصار تقتضي هدم أسس موجوديتنا التي تشكلت في إطار انتفاع الإنسان بالثروة التي هي ملك الله: كوسيلة لاندراجه روحياً في جوهر كينونة الكون الكلية.. إنها تعيد- أو هي تطلب أن تعيد- تشكيل كل شيء فينا (كعبيد لثروة الآخرين) ووفقاً لما عرضنا له قبلاً من طموحات فعاليتهم الابتزازية البراغماتية.

ومرة أخرى، هو ذا " وجه العملة " الآخر من مفترق الجحيم الذي يرمي المشروع الصهيوني البيروسي إلى أن يقودنا - عبره - نحو هلاك تاريخي/ حضاري نهائي.

-٣-

يقول أحد الأمثال العربية الشائعة : إذا كنت لا تستحي فأفعل أو قل ما تشاء .

ويقول مثل آخر : فلان يقتل القتل ويمشي في جنازته.

والمثلان معاً ينطبقان بدقة على السيد بيريس في ما يهرف به- بعد أطروحته السابقة بخصوص المنافسة المفتوحة من أجل رفاة الإنسان!- حول تاريخ منطقتنا في هذا القرن، خصوصاً بعد (التجربة المعجزة!) له ولجيله في إقامة

(إسرائيل الحديثة!!).. وحول الإسلام، حسبما يراه حضرته، وحول "خطورة!!" تسلح بعض الدول العربية والإسلامية، كيما يقودنا قوداً إلى حيث يريد.. الأمر الذي سنكشفه جيداً في فقرة لاحقة.

وإذا كان اليهودي النمطي مشهوراً عالمياً بتزويره للحقائق والوقائع وفق ما يناسبه، إضافة إلى كونه (شكاه بكاء) من ظلم الآخرين له حتى وهو يقتلهم أو يبتزهم، فإن السيد بريس - وهو يُدبِّحُ صيغة المشروع الصهيوني الجديد بصورة تجعلها قابلة للتسويق - يبدو الممثل الحي لذلك اليهودي النمطي في أعلى نماذجه الخداعة الشكاهة! يقول الجنرال:

(مع اختفاء الاستعمار في النصف الثاني من القرن العشرين تعاضم التورط في أحداث الشرق الأوسط، ومحاولات السيطرة على المنطقة . وتوالت الحروب العربية الإسرائيلية لتتسبب في سباق مرهق للتسلح، مما استنزف موارد المنطقة في إقامة بنية عسكرية .. واستهلك القدرات الاقتصادية والاجتماعية للأقطار ذات الصلة . وهكذا توقف تقدم المنطقة .. وفي أجواء يسودها اليأس والإحباط وجد الكثير من الناس متنفساً لهم في الغيبيات.. رافضين الدولة العصرية ومغرقين أنفسهم في الأصولية الدينية وهي من أبرز العوامل التي تهدد استقرار وأمن المنطقة .. خاصة وأن أكثر من مليار مسلم ينظرون إلى الشرق الأوسط كمصدر للحياة وأساس للإيمان) ص ٣٥-٣٦.

ثم هو يعترف بوجود الحضارة العربية ويطريها - وثقافتها الإسلامية - بأقل من ثلاثة أسطر ليخلص إلى القول: (أما الآن، وفي ظل لجوء العديدين إلى الأصولية، نشهد حركة إسلامية تسعى إلى مناهضة الفتح والثقافة الغربية، وتعمل

على التراجع عن التحديث والعصرنة، وتدعو إلى القوة لإقامة جمهورية إسلامية سلطوية قمعية على النمط الإيراني. لقد ازداد التهديد الأصولي خطورة في الفترة الأخيرة بامتلاك إيران القدرة النووية. والسؤال هو: هل يمكن للمتطرفين الذين يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء أن يتصرفوا بتعقل إذا ما امتلكوا السلاح النووي؟) ص ٣٦-٣٧، ثم يتطرق إلى محاولة العراق لامتلاك ذلك السلاح بعبارة واحدة، ويدمج ليبيا مع العراق وإيران ليحرض العالم كله على هذه الدول الثلاث باعتبارها جميعاً (متطرفة دينياً!!) ومهددة للسلام العالمي، لأن المتطرفين المذكورين يخطون بين الأسلحة النووية وبين الأصولية الدينية!... وبعدها يعود إلى الربط بين التطرف والأوضاع الاجتماعية في البلدان العربية وبين قضية الديمقراطية على الطريقة الغربية. وهذه النقطة الأخيرة سوف نعالجها في الفقرة اللاحقة.

فلننظر الآن: كيف يفكر الجنرال؟ وكيف يزور الحقائق؟! وإلى ماذا يرمي في النتيجة من وراء أطروحاته؟!

لنلاحظ أولاً مسألة (تعاضم التورط الغربي في أحداث الشرق الأوسط، ومحاولة السيطرة على المنطقة) بعد اختفاء الاستعمار - هنا سنسمح له بكذبة الاختفاء هذه! - ولنسأل: مع من تورط الغرب في أحداث الشرق الأوسط، حسب عبارته، مع العرب خصوم الكيان الاستيطاني أم مع دولة هذا الكيان؟

هل هذا السؤال بحاجة إلى إجابة؟! . بالتأكيد: لا، فالجواب أوضح من أن يحكى فيه. وهو نفسه يقول في فصله الأول إنه رسم برنامجاً للتعاون الاقتصادي (الشرق أوسطي) بين حكومته وحلفاء دولته من الأوروبيين حيث (حفز ذلك

البرنامج مخيلاهم!!).. أما أميركا فهو يشيد بها كحليف أقوى على امتداد كتابه كله. ولكن الجنرال يريد من وراء هذه الأطروحة الدجالة أن يساوي بين (إسرائيلهِ الحديثة!) وبين الدول العربية والإسلامية التي كانت - ولا تزال - موضوعاً للنهب والابتزاز من قبل الغرب بشراكة صهيونية كاملة.

نعم.. إن الغرب صنع كل أحداث "الشرق الأوسط" - بصورة مباشرة أو غير مباشرة- ولكنه لم يكن متورطاً حسب التعبير الماكر للسيد بيريس، بل كان يفعل ذلك ليؤمن هيمنته وابتزازه للمنطقة عن طريق "مخلوقهِ" الذي وُطنه فيها (إسرائيل!)، بصورة أساسية حين يختل شيء من شروط الهيمنة والابتزاز المذكورين.

والتزوير السابق، الذي يسوقه الجنرال إلى عقولنا التي يفترضها - حضرته - قاصرة، يتضمن الشكاية الماكرة من "حلفائه" - لاحظوا ذلك جيداً -: إنهم يحاولون السيطرة على المنطقة .. وهو الآن قد "تنبه" إلى الأمر، فهب إلى إنقاذنا عبر مشروعه الشرق أوسطي . فيا للروعة التي يقدم لنا وسط ضجتها الاحتفالية كل هذه الجرعة من السم!

إن مثل هذا التزوير والخلط التناقضي ضروري له هنا، باعتباره "المفتاح" السحري الذي يوفر له الدخول عبر بوابة ما هو الأهم. وحلفاؤه لن يزعلوا بسبب كلمات لا تقدم ولا تؤخر. أليس متفقاً معهم جميعاً على برنامج للتعاون الاقتصادي في عموم الشرق الأوسط، أي : على إعادة اقتسام غنائم هذه المنطقة.. كل حصة حسب وزن صاحبها في معادلات المستجدات العالمية؟!

على أن الأهم بالنسبة للجنرال هنا يتجلى في أمرين اثنين:

١- توكيد أصالة وجود دولته في المنطقة.

٢- فتح النار على دول عربية وإسلامية ليعطي بذلك دروساً للدول العربية الأخرى التي قد تحاول مقاومة مشروعِهِ. والتهمة هي: الأصولية، وخطورة سلاحها النووي - هكذا!!- على السلام العالمي!....

وبالتالي تحضير العالم لتقبل عدوانات عسكرية صهيونية- نووية وغير نووية - محتملة في المنطقة، إذا ما ارتأت المصالح الصهيونية ذلك.

وربما من غير المفيد أن نتوقف عند عبارته: (توالت الحروب العربية الاسرائيلية لتسبب سباقاً مرهقاً في التسلح) فواقع الحال أنه كانت هناك حروب صهيونية / إمبريالية مشتركة على العرب منذ ابتداء الغزو، وعلى سائر المستويات، ثم لم تتوقف حتى الآن. والمستوطنون الصهاينة لم يرهقوا إلى الآن حتى بثمن طعامهم ناهيك عن أثمان أسلحتهم، أما العرب - بعضهم على الأقل!- فكانوا مجبرين على الدفاع عن النفس ودفَعوا ثمن أسلحتهم التي لم تكن يوماً موازية لأسلحة (إسرائيل الحديثة!) من بقية مواردهم المنهوبة أصلاً فزادهم ذلك ضيقاً على ضيق.. لكنهم لجموا الاندفاع الاستيطانية على الأقل بذلك الفعل الذي أجبرو عليه.

إن الجيل الاشكنازي الخزري الصهيوني، الذي خلق (الصراع المهلك) بدعم

إمبريالي، مازال يدير الحروب على العرب. وسيظل كذلك إلى أن يُحسم الصراع.. لأن المشروع الصهيوني لا يستطيع أن يتوقف عند استيطان بضعة آلاف من الكيلومترات المربعة من أرض فلسطين بحكم طبيعته ومنطلقاته وغاياته ذاتها.

أما اليأس والإحباط المترتبين على ما استجره ذلك المشروع الصهيوني على المجتمعات العربية فليس مردهما إلى سباق التسلح، وإنما إلى فظاظة آليات النهب والتدمير في مرحلة الهيمنة الأميركية/ الصهيونية المشتركة، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولهذا لا يمكننا رؤية مشروع "الشرق الأوسط الجديد" إلا في أطر الوظائف المتعددة للكيان الاستيطاني، ومن منظور الآفاق الجديدة لحركة الأذرع الأخطبوطية الامبريالية انطلاقاً مما نعرفه من أساسيات الحلم الصهيوني التوراتي التلمودي الأعلى.

وبصرف النظر مؤقتاً عن حدود ما يقصده السيد بيريس من كلمات : كالحداثة والعصرنة والعلمنة، فإنه يمكننا التأكد من أن سياق الحركة العامة للعصر الإمبريالي، وخصوصاً منذ إقامة (إسرائيل الحديثة!)، هو الذي أعاق كل نزوع عربي للتحديث... وعرقل كل محاولة للتقدم.. وأحبط كل مسعى للوحدة العربية التي من دونها لا يمكن أن يتم شيء من ذلك. (*) . ومن قلب الخراب المعمم علينا بالقوة تم إنضاج "أصولية" مشوهة بديلة للحركة التنويرية العربية التي ابتدأت عقب الاصطدام العربي بالغزو الاستعماري الأوروبي، وانطلقت من مساءلة التراث العربي الإسلامي الضخم، ومن قاعدة تدينها المتوارث القائم والراسخ في صلب البنى الاجتماعية / الاقتصادية التحتية، وما كان لها إلا أن تفعل ذلك... شئنا هذا الأمر أم أبيناه!

إن تمرير فكرة " أصالة الدولة الاستيطانية " في المنطقة، وتمرير فكرة وجود "شعب يهودي" راسخ الوجود تاريخياً في الأرض العربية التي استوطنها، ثم تمرير فكرة "استقلال هذا الشعب" نتيجة "كفاحه!!" ضد المستعمرين الأوروبيين.. وأخيراً تمرير فكرة أنه كان دائماً " معتدى عليه من العرب"، كل ذلك بعض من نماذج الخداع والتزوير الصهيونيين لحقائق التاريخ... الأمر الذي ينسف أية مصداقية للسيد الجنرال بيريس في أية كلمة من كلماته في هذا الكتاب، وفي أي موقف من مواقفه العملية كمسؤول في إدارة دولة الاستيطان الصهيونية.

ولكن ما الذي يرمي إليه هذا المبشر الصهيوني الماكر من (تفصيل) مفهوم للأصولية على هواه؟ وما المغزى وراء قرع " أجراس الإنذار " حول خطورة هذه الأصولية- بأسلحتها النووية طبعاً؟!؟!- على السلام العالمي الذي هو الآن سلام الإمبرياليين لا سلام الشعوب المغدورة؟!

قلنا إن الفعل الاستعماري العام حطّم حركة التنوير العربية، وحرّض على صياغة نسخة أصولية مشوهة بديلة. فلو افترضنا أن التحديات التي طرحت على العرب، وبقية المجتمعات الإسلامية، كانت مجرد تحديات ثقافية: فكرية / علمية/ تكنولوجية..أو لنقل مجرد تحديات "تحديث حضاري" غير مقرون بالتهب والابتزاز والتدمير، لما أمكننا تخيل سياق مختلف عن السياق التالي من أجل ذلك التحديث غير المصادر بالقطع والتشويه الاستعماريين:

تدفع تحديات التحديث إلى نشوء حركة تطوير ذاتي للمجتمعات العربية والإسلامية على مختلف الصعد، وتبدأ حركة التطوير تلك من مساءلة الميراث العربي الإسلامي الباذخ ومجادلته في ضوء المناهج العلمية والفكرية الغربية

الحديثة .. ويتم تمثل تلك المناهج داخل جهاز مفاهيمي مستولد من تفاعلات صحية بين الثقافة الغربية وبين كل ما هو إيجابي صحي وحي من التراث: من قيم ومبادئ وأنماط علاقات، ومفاهيم، وروحية إبداعية... مثلما يتمّ توظيف النتائج في تفعيل حياة البنى المجتمعية لغاية ارتقاءها الذاتي وتفتحها وتنشيط مساهمتها الخلاقة في ارتقاء المجموع الحضاري البشري ونجوع حياته ووجوده نجوعاً أفضل.

إن أي تحديث بنيوي في أي مجتمع بشري لا يمكن إلا أن يتم على قاعدة من "تراثه المعصرن"، أي الذي أعيد امتلاكه بجهاز مفاهيمي مستولد حسبما سبق. فالقطع هنا هو تغير ارتقائي في السائد المتوارث يوصل إلى وضع نوعي جديد دون إلغاء الميراث بل بواسطة، وليس القطع مجرد إدارة ظهر لذلك الميراث باعتباره صدى لماضي ميت!!... أي إن الجهاز المفاهيمي الذي يوظف للارتقاء لا يمكن أن يكون مستورداً أو مفروضاً من خارج!!

وهكذا فإذا كانت كلمة أصولية تعني مساءلة الأصول ومجادلتها، ولا تعني المعنى الشائع المشوه الذي هو مجرد "دوغما" ماضوية ذات لبوس فقهي متعصب فإنه لمن المستغرب أن يلفف السيد بيريس كل تيارات المساءلة وكل أشكال الدوغما في خرقة واحدة يكتب عليها اسم (الأصولية) ثم يرسم إشارة (الخطر النووي المستفحل!) تحت تلك الكلمة، ثم يوزع التهم بها على من يشاء حسبما يشاء.

لكن مرامي هذا الجنرال المبشر بقدم ملكوت الهيمنة الصهيونية العالمية ليست مرامي مجهولة لأحد. ومع ذلك نرى هنا أنه لا بد من كشفها ووضعها في سياقها الفعلي كيما نتبين الأبعاد الجديدة من عمل المشروع الصهيوني.

وعلينا قبل إجراء هذا الكشف أن نبين بوضوح أن الواقع العربي "مشهداً" أصولياً بالغ التنوع، وليست هناك أية "أصولية نووية" حتى في إيران إلى هذه اللحظة.

وكمقدمة بين يدي الكشف المذكور، نحن مضطرون لإعادة تذكير السيد بيريس بأن (دولته!) التي يتباهى بأنها قامت كنتيجة لتجربة جيله الاشكنازي الخزري هي الدولة الأصولية الأشد تعصباً وشوفينية دينية/ عرقية في العالم، إذ إن جهازها المفاهيمي الأساسي - ولنقل جهازها المفاهيمي الصهيوني المتجلي في حركة وجودها الإجمالي - مأخوذ بدقة من أسوأ ما في التوراة والتلمود من تعاليم لا إنسانية، وكذلك منظومة قيمها التي أوضحنا قبلاً مدى ارتباطها البنيوي بمنظومة قيم عصر الرأسمال. أما اصطباغ مؤسساتها الإدارية والحقوقية بالصبغة الغربية فذلك أمر لا يغير شيئاً من طبيعتها بل هو يؤكد "وظيفتها" الإمبريالية العامة.. بما هي كذلك!

وهذه "الدولة!" الأصولية الصهيونية هي وحدها الدولة النووية في المنطقة، وهي وحدها التي لم توقع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، ولم يفكر أحد من (الكبار) بإجبارها على ذلك. ولم يعد سراً أن السلاح النووي لهذه "الدولة" موجه على قواعده باتجاهات محسوبة، ناهيك عن أن حلفاءها قد جعلوها (دولة فضائية) تتجسس أقمراها الصناعية على المنطقة وعلى العالم.. وربما كانت لها مهمات عسكرية إضافية، من يدري!؟

ولعله يتعيّن هنا طرح السؤال التالي:

على أي (أمن لإسرائيل) يتباكى السيد بيريس، أم إنه إذ ينذر (بخطر!) الآخرين على السلام العالمي يثير زوبعة مدروسة للتعمية على ما أُمدّت به "إسرائيلُ المسكينة!" من قوى تدميرية تجعلها هي المهددة الفعلية لأمن العالم!؟!

حقاً إن المشروع الصهيوني(*) يستكمل عدته لاجتياحات مقبلة تساعده على التحقق!

ولنعد الآن بعد هذه المقدمة لمتابعة عملية الكشف عن مرامي بيريس في حديثه عن الأصولية على طريقته، بعد أن نتذكر المثل العربي : (رمتي بدائها وانسلت). وسيكون علينا هنا أن نعود إلى ملامسة تاريخية لعملية إنتاج المشهدالأصولي الإسلامي الراهن.

إذا عدنا إلى مسألة إحباط حركة التنوير العربية وتفشيها فلا بد أن نتذكر أن الغزو والاستعمار، باعتباره يهدف إلى النهب وافتتاح الأسواق والمناجم، يقوم أيضاً بتكليف البنى الاجتماعية/الاقتصادية/الثقافية المغزوة وتطويعها - عبر محاولات تخریبها لإعادة صياغتها- كيما تستجيب لمتطلباته.

إن هذا يعادل واقعياً تخریب الهوية الحضارية المخصوصة المتميزة، من خلال تشويه ثقافتها ونسف منظومتها القيمية واستبدالها بالقيم البراغماتية للغزاة.. الأمر الذي كشف عما وراءه من "روحية صليبية جديدة" تحمل معها "روحية تلمودية" إضافية تبرر الطابع الشايلوكي لآليات الغزو ومراميه. وبدوره، سيدفع هذا الأمر إلى مزيد من التمسك بالمرجعية الفقهية الإسلامية لدى قطاع واسع من

النخبة المثقفة في البلدان العربية والإسلامية كنوع من رد الفعل الدفاعي الذي - أمام شراسة الغزو - لا يتيح لأصحابه ذلك التوقف المتأني من أجل المساءلة المتأنية لتلك المرجعية التراثية أو مجادلتها إيجابياً.

وقد أضاف هذا الوضع عدداً من الأنساق المتشددة في الاعتصام بالمرجعية الفقهية اعتصاماً دوغمائياً، يتراوح مستوى تشددها بين انغلاق بالغ التزمت على ما هو شكلي من (القشور التراثية) وبين قابلية المساءلة الحذرة لكثير من عناصر التراث، الفقهية وغير الفقهية، بمعايرتها على النص القرآني.. إنما دون أي محاولة لتمثل المناهج العلمية الحديثة بغية استخدامها في تلك المعايير!.. إننا إذا جمعنا هذه الأنساق إلى أنساق الحركة التنويرية التي حاولت أن تتفهم (الأخر الغازي)، في النظر إليه وإلى منجزاته وفقاً لما تدرکه من أصول مرجعيتها التراثية، مثلما حاولت أن تتفهم (الذات / الهوية) - بأبعادها التراثية- وفقاً لما حصلتته من معرفة بذلك الآخر الغازي ومنجزاته، فإن ذلك الجمع سيعطينا صورة إجمالية عن أعداد الأنساق التي كونت أساس (المشهد الأصولي الإسلامي) الراهن: العربي منه وغير العربي!

لكن هذا ليس كل شيء . فآليات فعل الغزو الرامية إلى تطويع البنى الاقتصادية / الاجتماعية / الثقافية المغزوة : عبر نسف هويتها واستبدال منظومتها القيمة المتوارثة بالمنظومة البراغماتية الشايلوكية، تلك الآليات لا تمر دائماً عبر الآلة العسكرية للغزو وعبر المؤسسات التي تقيمها في الأقطار المغزوة.. بل إن العملية الرأسمالية الإجمالية تنتج "مؤسسات" ذات طابع ثقافي محض، لكنها تؤدي "وظائف" جذرية وذات أمداء استراتيجية واسعة في سياق إنجاز التطويع والتخريب المذكورين.

وإذا وضعنا جانباً تلك المؤسسات ذات المهمة الإعلامية والتعليمية التي كانت تتبع مباشرة لإدارة الغزو في كل قطر على حدة، فإن أبرز المؤسسات التي تواجهنا هنا هي " مؤسسة الاستشراق" بفروعها المختلفة: من فرع البحث الأثري، إلى فرع البحث التراثي، وفرع البحوث الاجتماعية .. والألسنية.. وما إلى ذلك مما يتعلق بواقع المغزوين ولغتهم وتاريخهم وحضارتهم!

ومؤسسة الاستشراق هذه لن يعثر عليها بتاتاً - حتى الآن - في صورة الهيئة المستقلة، لكنها تتوزع على مختلف الأكاديميات والجامعات الغربية في صيغة (مجموعات) للبحث في "العلوم الإنسانية" عموماً، وفي صيغة (أفراد متخصصين): هواة ومحترفين، والجميع يصبون جهودهم في سياق ذي اتجاهين:

١- إنجاز البحوث المشكّلة في جوهر الثقافة والقيم والهوية الحضارية للمغزّوين، وهي بحوث حافلة بالتزوير والتمحل.. وما إلى ذلك.

٢- تصدير "الجهاز المفاهيمي" لنظرية المركزية الأوروبية في الثقافة، ومعايرة سائر الثقافات العالمية على أسس تلك النظرية عبر الجهاز المفاهيمي المذكور.

وفيما بعد أضيف اتجاه ثالث متفرع عن الثاني وهو:

تصدير النظريات المعرفية الأوروبية، والفلسفات، والبناءات الفكرية المختلفة.. جاهزة إلى البلدان / موضوع النهب، مثلما تصدر السلع والبضائع حيث

يجري استخدامها دون تغيير أو إعادة نظر.. وحيث ستعتبر أية خروجات على هذا الاستخدام مواقف مضادة للعلمنة والتحديث والعصرنة!!

فالعلمنة والتحديث والعصرنة في مفهوماتها الشائعة، وخصوصاً كما يستخدمها السيد الجنرال بريس هنا في كتابه، هي الأخذ بالأساليب الغربية في سائر مجالات الحياة، وتبني قيمها البراغماتية القائمة في أساسها، دون أية مساءلة علمية أو مجادلة أو معايرة على الثقافات والقيم والهويات الحضارية الأخرى! فهذه كلها يجب أن تكون قد (تم إلغاؤها!).. ونهائياً، بالطبع!!

على أن تاريخ العملية الاستشراقية ليس شراً كله بطبيعة الحال. لكن هذا التاريخ- بما أنجزه فيه أفراد كثيرون، ومجموعات بحث عديدة من الأوربيين المنوط بهم تحقيق الأهداف الاستشراقية في سياق الفعالية الرأسمالية الإجمالية- يفسر لنا أسباب تعثر الحركة التنويرية النهضوية العربية.. بل هزيمتها الإجمالية حتى الآن، مثلما يفسر لنا سر إمعان المتشددين المتزمتين في تشدهم وتزمتهم لاحقاً، إلى درجة الإحلال الكامل للقشور محل الجوهر في مجموع الميراث العربي الضخم والمبهر أيضاً (*).

إن الجهاز المفاهيمي لنظرية المركزية الأوروبية، شأنه شأن منظومتها القيمية التي بينا أصولها في الفصل الأول، لا يصلح موضوعياً لتقهم الميراث العربي الإسلامي الذي ينص القرآن الكريم في أكثر من مكان على أنه امتداد وإكمال و(إعادة بناء) لما سبقه من ميراث حضاري في المركز العربي منذ تأسست الحضارة، وفي أطراف هذا المركز الملحقة به على امتداد التاريخ. فكيف إذاً سيكون الأمر، وفي اعتبار جميع المستشرقين أن تلك "الحفنة من العبرانيين"

هي "أصل"! ذلك الميراث الهائل؟.. وأن "توراتها" المتداولة هي المرجع لكل تاريخ ذلك الميراث، رغم أنف الكشوف الأثرية ووثائقها المذهلة: في العراق، وسورية الطبيعية، ومصر؟! وكيف سيكون الأمر إذا ما أحييت كل أفعال وأعمال المستشرقين - إلا من رحم ربك!- لتوظيفها في سياق الغايات الرأسمالية/ الشايلوكية التي تأسس الاستشراق عموماً لدعمها على المستوى الايستمولوجي، أي على مستوى تخريب وعينا التاريخي لهويتنا الحضارية الحقيقية في أسسه الجوهرية؟!

لقد امتدت آفاق التخريب ذاك إلى التشجيع المتواصل لأولئك المتزمتين الأصوليين إلى حد التعصب الأعمى لقشور الميراث بعد الذي تم - استشرافياً - من محاولات طمس لجوهره، وساعدت في ذلك سائر الجهات والأجهزة الإمبريالية المعنية، وبمختلف الأساليب والوسائل. وهكذا تحول صراع الأصوليين المتعصبين من صراع ضد الغزو الاستعماري، فالإمبريالي الصهيوني اللاحق، إلى صراع داخلي: ضد النخب المثقفة الباحثة عن تأصيل الحداثة عربياً.. وحتى ضد المتنورين داخل المشهد الأصولي العربي/ الإسلامي ذاته!

وبالطبع، فالسيد الجنرال الوزير بيرييس ليس "خائفاً" من هؤلاء، بل هو خائف من تنظيمات معينة أدركت طبيعة الصراع بين العرب وعمقهم الإسلامي وبين الغزاة جميعاً - بما فيهم "دولته"! التي أنجزتها تجربة جيله الأشكنازي الخزري! - مثلما تحاول أن تتفهم جوهر الإسلام ذي الأساس العربي الصريح في المستوى الحضاري - وبصرف النظر عن كونه ديناً سماوياً، فنحن نتكلم في ما نعرفه من أمور الدنيا وحسب! - ولو أنها أعربت عن ذلك بتمسكها البدئي بما هو مظهري، فهي تمارس قاعدة أساسية من القواعد الإيمانية/ القيمة الإسلامية الصريحة:

محاربة الشر بما تلك المحاربة جزء من "الأمانة الإلهية البدئية"!

وبالتأكيد، لسنا بحاجة هنا لتعريف الجنرال الوزير بأن "البهائية" مثلاً لا تمثل الإسلام لا في قليل ولا في كثير.. مثلما لسنا بحاجة إلى تذكيره بأن الوهابية ليست "كل الإسلام"! شأنها شأن ابنتها السنوسية التي أسقط معمر القذافي حكمها في ليبيا. لكننا نريد مساءلته: من الذي صنع "الأفغان"؟!.. وإذا كان (التدين الشعبي) في الجزائر هو السبيل الوحيد لنضال العروبيين الجزائريين ضد "الفرانكوفونية" أساساً، وضد التمزيق الذي عُمِلَ غربياً بدأب فظيع لإثارته عند القبائل الأمازيغية، وإذا كان نهب الجزائر - وغيرها أيضاً - قد تم بالصورة البشعة التي صارت معروفة للجميع، فلماذا يتصور الجنرال المبشر الصهيوني أن الناس ليس من حقها أن تدافع في النهاية عن حياتها وهويتها الحضارية؟! أو أن هذا الحق مقصور على اليهود؟!!

ومع أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليست بحاجة لمن يدافع عنها، إذ هي أكثر قدرة على ذلك، فإن السيد الجنرال يرغمنا - بطريقته الاستغزائية - على أن نسأله: وفق أي نهج، وأي جهاز مفاهيمي وقيمي، كان يمكن للمجتمع الإيراني أن يدافع عن حياته ضد ما أوقعه بها الشاه وطغمته من خراب وفقر وفساد؟!.. أبجهاز مفاهيمي مستورد من الغرب الإمبريالي الذي دفع الشاه وطغمته دفعاً إلى ذلك التخريب الكاسح في إيران، أم بالجهاز المفاهيمي الذي كان مطبقاً في شرق أوروبا - والجنرال يمقته بشدة طبعاً! - وقد أثبتت الأيام بعد عقد واحد فقط أن تطبيقه قد شاخ وصار غير قابل للاستمرار ناهيك عن تعارضه مع الروحية الخاصة التي في عمق التركيبة الحضارية للمجتمع الإسلامي الإيراني؟!..

إن الجنرال بيريس لا يخفي طلبه من جميع من في المنطقة أن ينسلخوا من جلودهم، وأن يلغوا هوياتهم الحضارية، وأن يتبنوا ما يريده - هو ومن وراءه - من عصرنة وتحديث سوف نعود إلى مناقشتها معه! وهو، بالمناسبة، لا يهمل من العصرنة والتحديث غير أن يتلقى هو ودولته ومن وراءهما كل ما يريدونه من مساعدة.. أو على الأقل: من صمت عما يفعلونه، بدليل أنه لم يذكر دولاً عربية عديدة ودولاً إسلامية أيضاً لا بشفة ولا بلسان فيما هو يتشدد (بأفكاره ومواعظه التهديدية) عن تلك العصرنة وذلك التحديث المطلوبين على الطريقة الصهيونية/الأميركية المشتركة. فكل تلك الدول - وهي تدعي حمل لواء الإسلام - تدير مياه سياساتها نحو طاحونته أو إنها، على الأقل، لا تُظهر أنها معنيّة بكل ما كان ويكون بالقدر المطلوب!!

ولكن هل إيران دولة نووية فعلاً؟! سؤال إجابته معروفة للجميع. والجنرال يدرك أكثر من سواه أنها بعيدة جداً عن أن تحصل على هذه التكنولوجيا. ومع ذلك.. وما دامت إسرائيل دولة نووية وحيدة وغازية في كل هذه المنطقة، وما دام البرنامج الذي أنشئت على أساسه هو برنامجاً عدوانياً من ألفه إلى يائه ضد الجميع، أليس من حق إيران وسواها من دول المنطقة أن تبحث عما يحميها من هذا العدوان المحتمل.. أو لنقل عما يردعه باعتباره جزءاً من برنامج قيد التنفيذ؟!

إن الجنرال لم يكلف خاطره بالسؤال لماذا تبحث إيران عن التسليح. ولكن ما دام حضرته يبشر بضرورة فقداننا للذاكرة ونسيان كل ما ارتكبه الإمبرياليون - والشايلوكيون خصوصاً - بحق العرب وسواهم وفلابد لنا أن نعمد نحن إلى تذكيره.

إن حادثة الغزو الأميركي الصغير لإيران عقب سقوط الشاه - حادثة ضياع

طياراتها في صحراء لوط- كان يمكن أن تتحول إلى غزو كبير ماحق لولا عاملان اثنان: الأول هو الذبول النفسية/ السياسية للتجربة الفيتنامية ومنعكساتها الداخلية على الشارع الأميركي. والثاني هو وجود الاتحاد السوفيتي آنذاك على حدود إيران الشمالية حيث كان يمكن لغزو أميركي واسع أن يجر إلى مجابهة عالمية كارثية.

ولكن أميركا لم تسكت. وبدلاً من الغزو الواسع المباشر دبرت لإيران حرباً بديلة طويلة قادها نظام صدام حسين في العراق لمدة ثماني سنوات متواصلة.

لقد أنهكت تلك الحرب إيران اقتصادياً، أي إنها دفعت غالباً ثمن (عدم امتلاكها) سلاحاً رادعاً للأخرين. وما إن انتهت تلك الحرب أي (حرب الخليج الأولى) حتى عادت أميركا ودبرت أسباب حرب الخليج الثانية عبر اجتياح صدام للكويت. وعندها جاء الأميركيان في ثوب المحررين وصارت منطقة الخليج ومياهه مرتعاً لآلة الحرب الأميركية، خصوصاً، ترودها متى شاءت!.. وتلك الشواطئ - وأظن أن السيد الجنرال ما زال يعرف ذلك - هي "التخوم الغربية" لإيران (*) الأمر الذي يجعلها مهددة جداً من قبل (الكاوبوي الأميركي!)، مثلما تجعلها احتمالات نجاح السيد جيرونوفسكي في انتخابات الرئاسة الروسية المقبلة مهددة من قبل روسيا. فأبي خيار يتركه مثل هذا الوضع لأي بلد كان غير أن يحاول البحث عن وسائل للدفاع عن نفسه؟!

إن السيد الجنرال لم يكن لينقم على تسليح الجمهورية الإيرانية الإسلامية لو أن "إسلامها" نهجَ منهج دول مسلمة أخرى في التبعية للغرب، لكنه ناغم عليها وعلى حكامها بسبب إدراكهم للشرور الكارثية التي استجرها النظام الرأسمالي/ الشايلوكي على العالم عموماً، وعلى البلدان الإسلامية خصوصاً، مثلما وجدوا أنهم

ملزمون- وفق الأسس الإيمانية لسائر المذاهب الإسلامية- بوجوب مكافحة هذا الشر المدمر الذي يعتبر الذراع الصهيوني ركناً من أركان صنعه: ركناً مهماً إن لم يكن هو الركن الأهم!.. وفي إطار ذلك الإدراك رأى أولئك الحكام- الذين عانوا مع شعبهم تلك التجربة الطويلة المريرة لحكم عائلة بهلوي ومرتقتها- أن من واجبهم: الديني والإنساني، أن يعملوا على حماية المسلمين وديار الإسلام بكافة السبل المتاحة.. وهذا ما دفعهم، أولاً بأول لإعلان رفضهم وخصومتهم للدولة الأصولية الصهيونية التي يتكلم باسمها السيد الوزير بيريس!

ومن الغريب أن السيد الجنرال المبشر هذا يبيح لدولته الخزية الاستيطانية أن تعلن حمايتها ورعايتها الشاملتين لكل يهودي في العالم، وأن تتصرف على أساس ذلك.. بينما لا يسمح منطقه لأي دولة إسلامية أن تعلن حمايتها ورعايتها لمصالح أكثر من مليار مسلم، حيث تم نهب هذا "المليار" الذي يعادل خمس سكان الكرة الأرضية.. وهدرت مصالحه.. وخربت بناه الاقتصادية/ الاجتماعية.. وهدمت منظومات قيمه.. وصارت هوياته الحضارية، المتميزة قومياً داخل الإطار الإسلامي الأشمل، مهددة بالانقراض.. وكل ذلك تحت سمع وبصر "حكومات" تدعي العمل بروح الإسلام ظاهرياً، وتشتغل في الجوهر "كأجير" منفذ للمطالبات الرأسمالية العالمية، على اختلاف القوى صاحبة تلك المتطلبات.. ومنها القوة الصهيونية العالمية!

منطق ظريف ظريف يستخدمه هذا السيد الوزير المبشر الصهيوني الذي لا يريد- في الجوهر- أن يرى غير المشروع التلمودي للسيطرة على العالم!.. وهو بالطبع يتعذب كثيراً كي يجعل منطقه مَوْقِعاً بنبرة (هديل الحمام!) ويجهد، من أجل ذلك، كي يبرز ضحاياه في صورة (الذئب!) لكن الوقائع والحقائق تكذبه- كما هي

راهنة، وكما يمكن أن تقول إليه في المستقبل! - وهو إذ "يخرّج" هجمته على إيران وليبيا وسواهما من الراضين لما سببه "النظام الرأسمالي" للعالم من شرور، فإنه لا يجد ما يقوله غير:

(هل يمكن للمتطرفين الذين يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء أن يتصرفوا بتعقل إذا ما امتلكوا السلاح النووي!؟؟)

حسناً: المتطرفون هم إذاً من يناهضون (الفتح والثقافة الغربية ويعملون على التراجع عن التحديث والعصرنة) - والعبارة هنا هي لصاحبنا الجنرال حرفياً، كما سبق الذكر - وإذا كان "الفتح!" والثقافة الغربيان قد سببا للبشرية كل هذه الكوارث، فأبي منطق سليم هو الذي يقول بعدم مناهضتهما!؟

إن معيار صحة نمط حضاري معين هو مدى نجوعه في خدمة بقاء البشرية وارتقائها، وليس في (مظاهر الرفاه) التي تتمتع بها النخب الأوليغارشية العالمية على حساب سائر المجتمعات البشرية واحتمال فنائها.. والعالم محتاج الآن إلى حوار "إنساني" فعلاً بين مختلف الحضارات المتميزة إلا إلى "السلطة!" القمعية لثقافة كتقافة الغرب التكنولوجية/ الشايلوكية!.. وأظن أن هذا ملخص درس يجب تعليمه بلا تحرج لهذا السيد الجنرال المبشر، مع "شمطة أذن!" أيضاً، كي يتعلم كيف يكون "إنساناً" فعلاً، لا ذنباً في قناع الإنسان!!

وإذا كان هؤلاء المناهضون (للفتح!!) الغربي، والصهيوني معاً، لا يمتلكون الأسلحة النووية، بينما يمتلكها الرأسماليون وحدهم، فمن هو إذاً بين الطرفين ذلك

الخطر فعلاً على سلام العالم وأمنه: الفاتحون النوويون الاستيطانيون الشايلوكيون، أم من يرفضونهم؟!.. ومرة أخرى سنحيل الجنرال المبشر الصهيوني إلى منظومة القيم الإسلامية/ عربية الهوية والمنشأ، حيث تحيتنا هي (السلام عليكم)، أو (السلام لكم) في أصلها المسيحي الإيتوري الآرامي/ العربي.. فربما تعلم شيئاً، مع ثققتنا بأنه: كشايلوكي/ خزري/رأسمالي/ مستوطن، لن يستطيع أبداً أن يتعلم مثل هذا الدرس الإنساني الأصيل!

على أن ظرافة الجنرال وطرافة منطقته يجعلانه يستخدم عبارة: (يعتقدون بأنهم يحملون مفاتيح السماء) في وصف مناهضي الفتح الغربي والثقافة الشايلوكية البراغماتية!

إن من المعروف تاريخياً- وراهنياً أيضاً- أن أحداً من المسلمين: عرباً أو غير عرب، لم يجرؤ على الادعاء بأنه أكثر من "عبد" لله سبحانه، والله هو مالك السماوات والأرض وما لا يعلم من ملكه، وذلك مهما بلغت الجسارة بذلك "عبد الله" أن يتنطع لمهمات دنيوية، صحيحة كانت أم غير صحيحة.. أما السيد الجنرال المبشر فهو يعلم جيداً أن الأسفار الأساسية في توراته المتداولة تحيل (الرب= يهوه) إلى "مجند" لخدمة الأهداف الدنيوية "للشعب اليهودي المختار!"- حيث ينص التلمود لاحقاً على أن سائر الأقوام الأخرى، "الغويم"، هم بالنسبة لليهود كالبقرة والحمير.. والكلاب أيضاً! وأن "الرب يهوه" قد أباح لليهود أموال الغويم وأعراضهم.. ودماءهم، فوق ذلك!- ثم سينص التلمود على أن الرب (= يهوه) لا عمل له غير أن يطيع الحاخامات.. وعلى أن "طاعته!" هذه ستظهر يوم الدينونة على الأرض: بجعل "أورشليم" سيدة على العالم، حيث ستتحقق سيطرة (إسرائيل) على الشعوب جميعاً، وحيث تعمر هذه "أورشليم" بحجارة الذهب والزمرد

واللؤلؤ.. ويجلس يهوّ مع الحاخامات والمختارين من شعبه، فيدينون من يريدون من "الغويم" ويصفحون عن يريدون- طبعاً، كل الرأسماليين سيظفرون بهذه النعمة العظيمة!!- ثم تبدأ "الوليمة اليهودية!" حيث يأكل "المختارون" من لحم اللوياتان المحفوظ منذ أن صرعه يهوه، ثم يباع الباقي في أسواق أورشليم!!!

والآن نسأل السيد الجنرال: (من هو الذي يدعي فعلاً أنه يملك مفاتيح السماوات والأرض معاً: المسلمون- عرباً أو غير عرب- أم اليهود الاشكنازيم، الذين عمّموا "البرنامج الصهيوني" على جميع يهود العالم، مع ملاحظة أن ذلك البرنامج يلتزم التزاماً شيه حرفي بمنطوق التوراة وتفسيراتها التلمودية؟!؟

الجنرال المبشر يعرف الإجابة أكثر مما نعرفها!.. وهو إذ يرتكب حماقة هذا التزوير (الظريف!!)، يرتكب أيضاً خطأ سياسياً آخر. هذا الخطأ السياسي يتمثل في إدراج ليبيا مع الدول (المتعصبة دينياً)!!

إن ليبيا إذا كانت تعارض وحشية النهب الإمبريالي ذات الطابع الشايلوكي فهي لم تدع ما يسميه هو (التطرف الديني!). صحيح أن ليبيا هي في النهاية "دولة مجتمع مسلم"، أي إن الروحية الإسلامية والقيم الإسلامية قائمة في أعماق تكوينها البنيوي، لكن حكومة هذه الدولة العربية تعتمد منهجاً للتحديث لا يقوم على التزمت الديني، مثلما لا يقوم على التبعية (للفتح والثقافة الغربية) التي يلوم السيد الجنرال المبشر كل مناهضيها، ومناهضي "الفتح!" الذي تنتهجه، من مسلمين: عرب وغير عرب.. ويتهمهم بأنهم ضد (التحديث والعصرنة)! أما من يتطوعون لخدمة الأطماع الغربية الإمبريالية- بما فيها الصهيونية و"دولتها" التي جعلتها ثكنة قومية نووية بالفعل(*)- من بقية حكام المسلمين، فهؤلاء يصمت الجنرال

عنهم كلياً، رغم أن مجتمعات بعضهم لا تزال تعيش في أقسى ظلمات العصور الوسطى: من حيث العلاقات والتكوينات البنيوية ونوعية المعرفة وسويتها، والصيغ القانونية، والهيكلية المؤسساتية المعتمدة، وأوليات تحقيق "حقوق الإنسان" إلى آخره!

السيد الجنرال المبشر إذاً يريد عرباً ومسلمين تابعين كلياً- وبخنوع شامل- للفتح والثقافة الغربيين ومستجراتهما الشايلوكية الصليبية المشتركة!.. أي إنه يريد ملياراً من البشر الذين يقبلون التخلي طوعياً عن هوياتهم الحضارية القومية، المتميزة داخل إطار وحدة المنظومة القيمية الإسلامية الجامعة، والتخلي بالتالي عن كل ما تتطلبه هذه المنظومة من مقاومة الشرور الكارثية التي ألحقها ويلحقها الرأسمال العالمي بالبشرية كلها!.. وكل ذلك مقابل وعود بأن يكون لهذا المليار ما يأكله من فئات المائدة الإمبريالية الكبرى في ترتيبها الصهيوني/ الأميركي الجديد!!

وهكذا نجد أنفسنا- ومن جديد- أمام توضيح أكبر لصيغة "مفترق الجحيم" التي تبشرنا بها مخططات السيد الجنرال الوزير، تحت كل هذه الأغطية من التزييرات والتلفيقات التاريخية وغير التاريخية، وعبر تأنيب مجتمعات تضم خمس سكان الكرة الأرضية على أنها لا تقبل (الفتح، والثقافة الغربية) من أجل "التحديث والعصرنة".. والديموقراطية أيضاً!

لاشك في أن كلمات مثل: التحديث، والعصرنة، والديمقراطية، هي كلمات

تجعل "اللعاب يسيل" اشتهاً لها في مجتمعات تعرضت، عبر هذه القرون من الفعالية الرأسمالية/ الإمبريالية، لكل هذا التخريب والتدمير والنهب والابتزاز ومصادرة حق الحياة المتفتحة وتطورها.. بمختلف الأساليب والأدوات التي وظفتها- ولا تزال توظفها- تلك الفعالية الشرانية المدوخة! ويميل الكثيرون داخل هذه المجتمعات، حتى ممن يعتبرون أنفسهم مفكرين كباراً وتقدميين جداً، إلى تحميل أسباب تلك المستجرات الكارثية لما هو ذاتي محض في تلك المجتمعات، خصوصاً حين يجعلون "ميراثاتها الحضارية" هي وحدها العائق في وجه التطور التكنولوجي و(اللاحق بالغرب)، بالتالي!

أما لماذا (اللاحق بالغرب)، أي الصيرورة "على مثاله صورته!" كما يقال؟!.. وهل فعلاً ينبغي إنسانياً- أو حتى يمكن راهنياً- أن يكون الأمر كذلك؟! فذلك ما لا أستطيع- لا أنا ولا غيري- سبر أسبابه الكاملة، بكل الدقة المطلوبة، في عقول أولئك المفكرين!

وأعتقد أنني قد أطلعت في حياتي على كم وفير وكافٍ من التنظيرات، والمشروعات الفكرية التنويرية، والكتابات ذات الطابع السلفي، وبرامج أحزاب من اتجاهات مختلفة، ومجادلات فكرية وعقائدية متنوعة الغايات.. الأمر الذي يؤهني لأقول جازماً بأن أحداً من سائر المفكرين في النطاقين العربي والإسلامي لم يضع يده على لب القضية المطروحة أعلاه وجوهرها وأساسها:

النظام القيمي الغربي، مدروساً أو منظوراً إليه في سياق تكونه التاريخي، وما يستدعيه من نمط فعالية بالضرورة، حيث يجب أن يُرى النظام الرأسمالي/ الإمبريالي العالمي ومستجراته في إطار مقتضيات ذلك النظام القيمي الذي يصنع

التكون التاريخي الاجتماعي/ الاقتصادي لأصحابه، وينظم سيرورته، بقدر ما يؤكد ذلك التكون والسيرورة مجموع النظام القيمي المعني وتفصيلاته.. ثم النظام القيمي العربي/ الإسلامي منظوراً إليه أيضاً في سياق تكونه التاريخي.. إلى آخر ما أوجزناه في الأسطر الثلاثة السابقة عن النظام القيمي الغربي.

وبالطبع، يجب خلال ذلك العمل الفكري المزوج أن تجري المقارنة دائماً بين النظامين القيمين المذكورين وإظهار ما بينهما من تعارض، ودائماً: بالإرجاع إلى معايير كل من النظامين مع مستجراته إلى "وظيفة"- أو وظائف- كل منهما في خدمة نجوع البقاء الحضاري للبشرية.. أو مصادرة هذا النجوع ونقضه!

إن كل بحث لا ينطلق من هذا الأساس الايبستومولوجي لكشف ما هو وظيفي في سياق تطور التاريخ الحضاري العام هو- في رأينا- بحث لا ينتهي إلا إلى "تية" أو غلط قاتل. وقد يكون مفيداً هنا أن نضرب بعض الأمثلة الدالة، واعددين بأن تقتصر على ما يخدم مجادلتنا لأفكار السيد الجنرال المبشر، وحسب.

الكتابات ذات الطابع السلفي مثلاً لا تزال تحتفي فقط بالتركيز على "عظمة الإسلام" متباهية بما قدمناه للحضارة العالمية من منجزات روحية وعلمية.. دون أن تقول لنا بوضوح ماهية "القيم" التي انطلق منها عصر السيادة الحضارية العالمية للثقافة العربية الإسلامية، باعتبار تلك "القيم" منظومة ناظمة لسياق حركة التاريخ في ذلك العصر، وباعتبارها قبل كل شيء- وبصرف النظر عن طبيعة مصدرها: إلهياً كان أم بشرياً- موضوعة للاستعمال الدنيوي للإنساني.

وهكذا لا تكتفي الكتابات السلفية النمطية بتجاهل المستقبل الديني، بل إنها أيضاً ترده إلى ماضٍ مفهومٍ بصورة انتقائية.. والكل مردود إلى (عالم الغيب الإلهي)، حيث العالم الديني يكاد لا يساوي شيئاً أكثر من كونه "معبراً" يمارس فيه الأفراد تطهير ذواتهم شعائرياً كي يظفروا بنعيم عالم الغيب! ولا أعتقد أن جوهر الإسلام يدعو إطلاقاً إلى حصر العالم الديني في مثل هذا الاعتبار الفقير!

على أنه من الطريف أن تكون واحدة من آخر المحاولات الفكرية لمصالحة أصل الإسلام (أي القرآن الكريم) مع العصر هي "عملية مركسة" مبتذلة للقرآن، بمنظوماته الدنيوية والأخروية معاً! ومن لا يصدق فليتمعن جيداً في كتاب (القرآن والكتاب) لمؤلفه الدكتور المهندس محمد شحرور، وليتبصر في ما توصل إليه من نتائج تدعو إلى الرثاء! وبالمقابل كانت الردود عليه أكثر إثارة للشفقة منه ذاته!!

ولن نعرض هنا للدوغمائية الماركسية العربية على اختلاف تياراتها خلال ما انصرم من هذا القرن، فهذه حديثها يطول.. لكننا سنشير إلى أن مفكراً مثل صادق جلال العظم يدعو في كتابه (ذهنية التحريم) - وفي معرض دفاعه عن سلمان رشدي - إلى ضرورة (إسقاط المقدس)، على طريقة ما فعله المفكرون والمتفقون الغربيون خلال عملية "نهضة أوروبا"! كي نستطيع أن "نتقدم!" ونلحق بالغرب وننافس، وعلى طريقته!!

أي مقدس يجب إسقاطه؟! وكيف؟! ولماذا؟! ذلك ما نستطيع المجادلة فيه.. ولكن في غير هذا المكان! ولنلاحظ أن أي مجتمع أو كائن فرد لا يمكنه الاستمرار المتوازن بدون (مقدسٍ ما). فإذا كان الغرب يقدر الثروة وتملكها، ويؤله المادة التي هي منشأ الثروة، ومدار التملك، وأساس استجرار الكوارث على

البشرية.. فما هي مسوغات إعادة تكوين "صورتنا" الحضارية على مثال صورته؟؟

أما المثال الأخير الذي نعرض له هنا فهو مشروع الدكتور محمد عابد الجابري المتمثل في ثلاثة كتب من قائمة مؤلفاته الكثيرة: (تكوين العقل العربي - بنية العقل العربي - العقل السياسي العربي). فقد شكلت هذه الكتب الثلاثة محور مشروع تنويري مختلف عن المشروعات الأخرى الكثيرة إلى حد ما، والمتشابهة في أهدافها.. وإن اختلفت مجريات البحث في كل منها عن الآخر.

ولاشك في أن مشروع الجابري هذا ينم عن الإطلاع الواسع والموسوعي في ميدان الثقافة العربية: تاريخها، ومجريات حركتها، وتطور نظمها الداخلية.. إلى آخره. لكن هذا المفكر يرتكب بضعة أخطاء قاتلة، يدخل أهمها في صميم منهج البحث لديه. وأول هذه الأخطاء هي: فصله التعسفي ما بين الأبيستومولوجي (المعرفي المحض) وما بين الأيديولوجي - ونحن نقول: الوظيفي - عند بحثه في نظم الثقافة العربية التي أنجزها العقل العربي الإسلامي، مشرقاً ومغرباً، مثلما أعاد إنتاج ذاته عبر إنجازها ذلك. وإذا كان هذا "الفصل" قد أعدم أو كاد، وحدة سياق الصيرورة المعرفية على حركة حاملها الاجتماعي/الاقتصادي، فإنه بذلك - أي بالفصل بين المعرفي ووظيفته - قد أهمل كلياً أن يلتفت أي التفت إلى المنظومة القيمية الأساسية المتضمنة في (النص القرآني الكريم).. وبذلك صب الجابري مجهوده الإجمالي في مشروعه هذا على البحث في كفيات "القراءات" المعرفية للقرآن - عبر المجادلات والسجلات المذهبية ذات المرتكزات الاجتماعية/الاقتصادية/السياسية، في الأصل - وبدلالة اللغة العربية التي لم ير فيها هذا الباحث غير "بناء مقسور ومصنع" أنجزه صاحب معجم العين، وحدده "عالم البدوي النمطي" في صحرائه الفقيرة.. الأمر الذي ضيع أيضاً تاريخ اللغة وموارثها

العريقة، مثلما ضيع المعنى العام لكلمة الإسلام، حسب المنطوق القرآني ذاته، حيث كان يتم التأكيد مرة بعد مرة على أن ما جاء به النبي العربي (ص) إنما كان تجديداً وإكمالاً لكل ما هو إيجابي في مواريث منطقتنا العربية منذ تأسيسنا للحضارة حتى لحظة البعثة المحمدية. والآيات القرآنية الكريمة في هذا الباب كثيرة لمن شاء مراجعتها والتمعن فيها!

أما الخطأ القاتل الآخر، والبالغ الأهمية في مشروع الجابري، فهو اعتماده (النظام المعرفي الأرسطي) كمعيار "للعقل العلمي" في جميع العصور السابقة على نهضة أوروبا - والجابري منحاز كلياً للعقل العلمي كما يقول -، وبالتالي كمعيار تقاس عليه صلاحية النظم الثقافية العربية الثلاثة: البياني، والعرفاني، والبرهاني! إن الخطأ القاتل هنا لا يتمثل فقط في أنه يأخذ على "الحضارة العربية الإسلامية" برمتها عدم إنجازها لما ستتجزه أوروبا لاحقاً باعتمادها على الأرسطوية منقولة إليها عبر الرشدية.. وبالتالي: إن ذلك الخطأ لا يتمثل فحسب في تطلعه إلى أن "تلحق!" بأوروبا المعاصرة تكنولوجياً واقتصادياً - وكأنما التكنولوجيا والاقتصاد لا يتأسسان على منظومة قيمية معينة تكمن في أساس حركتهما ونموهما!! - بل هو أساساً ينحاز للنظام المعرفي الأرسطي دون أن ينظر إلى السياق التاريخي الذي أنجز فيه، وإلى منظومة قيم العصر العبودي الإغريقي حيث امتلاك الثروة الناجم عن الاحتفاء "بالمادة" - ولنجازف بالقول: المادة المؤهلة فعلياً! - هو "المناخ الناظم" لإنتاج الأرسطوية. والأرسطوية التي أنجزت في بلاط فيليب المكدوني وابنه الاسكندر كانت مجرد دحض ماديّ لسائر الفلسفات اليونانية السابقة التي أنجزت في ظل الروحية المصرية/ السورية القديمة، وتحت ثقل تأثيرها، وهذا ما قد يفسر لنا سر عدم استرسال أرسطو - كما يقول الجابري - في البحث حول "المحرك الأول" للكون والذي هو غير متحرك، أو "العقل الفعال" المفارق للمادة والفاعل فيها

باستمرار، أي (الله). لقد كان أرسطو يبحث في قضايا العالم المادي، وأوصلته مقتضيات تطبيق (جهازه المفاهيمي) إلى القول بوجود وجود هذا (العقل الفعال المفارق)، دون أن يرتب على ذلك أية قيمة على مستوى العلاقات الدنيوية بين البشر.

ملخص القول: إننا لا نستطيع أن نوافق على وجود "معرفة من أجل المعرفة" - حسب قولة الجابري عن أرسطو - أي إننا لا نستطيع أن نوافق على وجود معرفة بلا وظيفة في المحصلة النهائية. ومشروع الجابري، الذي يُلخّص بتوصيف ممتاز نظم الثقافة العربية الإسلامية في نشأتها وسيورتها على المستوى الايستيمولوجي المحض، إنما يريد أن يؤسس لنا "أرضاً معرفية" لتراثنا كيما يقول لنا: هذا هو طريق اللحاق بالغرب، تكنولوجياً واقتصادياً وسياسياً، فكأنما القيم واحدة هنا وهناك.. وبالتالي، كأنما هذا التراث قابل لتغيير إيقاعه في عمق الكينونة الاجتماعية العربية والإسلامية كي ينهج نهجاً أوربياً خالصاً، وسط كل الخراب الذي استجرته أصلاً هذه الغاية ومسبباتها الخارجية!

واستكمالاً للصورة الثقافية والفكرية العربية القائمة نشير بسرعة إلى أولئك (المستغربين) كأدونيس الذي يرى أن معرفتنا لهويتنا لا بد أن تمر عبر معرفة (الآخر/ الغرب) في منجزاته الإبداعية وحسب.. أو إلى أولئك الذين يطالبون بضرورة إسراع العرب في إيجاد موقع لهم داخل النظام العالمي الجديد!! (*).. فهؤلاء جميعاً "يفكرون!" للشرق الذي خرجوا منه بمناهج غريبة خالصة، ومن مواقع (الترف المعاشي) الذي أمّن لهم كمشغلين في العمل الأكاديمي أو ما يوازيه في عواصم ذلك الغرب المبهر!!

إن ما نريد أن نخلص إليه من هذا الاستطراد الموجز، ونحن نهم بمناقشة الجنرال الوزير بييريس في مسائل العصرية، والتحديث، والديمقراطية، كما يراها هو ويريدها لنا، هو أن بانوراما الفكر العربي الراهن الذي كان يجب أن يتحقق فيه وعي الذات والهوية الحضاريين، هي بانوراما متشكلة من نمطين اثنين للتبعية المعرفية:

الأول : نمط التبعية السلفية ذات الطابع الانتقائي، حيث يجري اختياراً جُزائياً لمجموعاتٍ من (معارف الماضي) وحيث تجري بذلك - ذهنياً - مصادرة المستقبل وإعادة تأسيسه على مثال صورة ذلك الماضي.

الثاني : نمط التبعية للغرب، بمناهجه وطموحاته وما هو شكلي في إنجازاته. وهنا يصاغ المستقبل العربي - ذهنياً - على مثال صورة الغرب الظاهرية، ودون النظر إلى خصوصية موجودة الشرق إلا في جوانب التخلف الاقتصادي والتقني وحسب.

وكنا قبلاً نضيف نمطاً ثالثاً من التبعية هو نمط التبعية الدوغمائي (لشرق الغرب) الاشتراكي السابق، حيث كان أتباع هذا النمط يرون حتمية إنشاء مستقبل العالم برمته - لا مستقبل العرب والمسلمين وحدهم - على مثال صورة ما تحقق في دول المنظومة الاشتراكية. لكن انهيار هذه المنظومة قلص - بعمق وقوة - من بقاء هذا النمط وانتشاره.

وفي كل هذه الأحوال ينتقي النظر الموضوعي الناجع في حقيقة هويتنا

الحضارية التي هي جوهر تركيبتنا التاريخية/ الاجتماعية/ الاقتصادية.. والتي تأسست واكتملت على قاعدة منظومتنا القيمية المعيارية الخاصة مثلما تعززت فيها وبها هذه المنظومة.

إن السيد الجنرال بيريس، وهو ينعى على العرب وبقية المليار من المسلمين أنهم (يعارضون!) التحديث والعصرنة مثلما ينعى عليهم أنهم غير قابلين للديمقراطية وفق منظوره، يدرك جيداً عمق الخراب البنيوي التحتي للشرق العربي والإسلامي بسبب الممارسات الإمبريالية عليهم.. مثلما يدرك جيداً أيضاً أوجه القصور المعرفي العام عندهم لتحقيق (الذات) بازاء (الآخر/ الغرب) بما فيه الصهيونية!

فما هو هذا التحديث والعصرنة والديمقراطية التي يريدونها لنا؟! وكيف؟! ولماذا.؟!

واضح تماماً أن السيد الجنرال يعني بكلمة (التحديث): إعادة تشكيل البنى المجتمعية التحتية في البلدان العربية وبقية منطقة الشرق الأوسط ذات الصلة برؤاه ومخططاته- ودائماً يجب أن نتذكر أن هذه البنى متخرّبة: بفعل إنهاكاتٍ ذاتية من قرون الانحطاط، ثم بفعل الابتزاز الرأسمالي التدميري فيها لاحقاً- لكن ذلك التشكيل الذي يطلبه ينحصر في جعلها (نسخة طبق الأصل) عن البنى شبه الأوربية: من الناحيتين الهيكلية والمفهومية، كما من الناحية القيمية. ونقول: (شبه أوربية)- أو مغربة بالأحرى- لأن هذه البنى يجب أن تظل تابعة، ولكن بصورة تؤهلها للمساهمة في التجديد الناجع لدورة الرساميل عبرها! ففي منطقة الشرق الأوسط يوجد (٦٠% من المصادر النفطية العالمية، كما إن الشرق الأوسط يمثل

سوقاً هائلة محتملة، ونجاحه إنما يفتح فرصاً لا حدود لها في المنطقة) ص ٣٩-

إننا أمام قولة الجنرال هذه نكون قد وصلنا إلى بيت القصيد في كل أطروحاته التبشيرية حول شرق أوسطه الجديد.

إن الفرص التي لا حدود لها في المنطقة هي لمن يملك المقومات الثلاثة للقوة حسبما عدها توفلر: الآلة العسكرية والمعرفة العلمية التكنولوجية، والثروة الرأسمالية. وواضح أن من يمتلك هذه المقومات الثلاثة في المنطقة امتلاكاً متوازناً هو الذراع الرأسمالي الصهيوني، الفاعل عبر ثكنته: (دولة إسرائيل الحديثة!).

وعليه، فإن إعادة هيكلة البنى الاجتماعية الشرق أوسطية، في شروط الحدود المفتوحة والحركة الحرة للرسميل، حسبما يلح الجنرال باستمرار، إنما تعني وفق منطق إعادة تأهيل لتلك البنى كي تخدم (فرص الرسميل التي لا حدود لها في المنطقة) علماً بأنها أولى المناطق الاستراتيجية في العالم، وبسائر المقاييس.

لكن التأهيل المطلوب في مستوى إعادة التشكيل لتلك البنى المخربة يتطلب نفيّاً عاماً لكل المفهومات الإيجابية المتبقية لديها من موروثات الماضي.. وهنا يظهر لنا بعد إجرائي جديد لما كان السيد بيريس قد نصحنا به قبلاً من ضرورة نسيان ما يرى هو أن علينا نسيانه من التاريخ.

لكن مسألة نفي موروثنا والانخراط في المشروع الصهيوني وفقاً لأسسه الشايلوكية/ التلمودية، تحتوي ضمناً وجوب تنكرنا لمنظومتنا القيمية العامة مع كل

ما ارتبط بها من ثقافة وعلاقات واعتقادات خلال تاريخنا الحضاري الكلي، واستبدال ذلك كله بمنظومة القيم البراغماتية الشايلوكية مع ما يلحق بها من ثقافة وعلاقات.. أو ببساطة: قبول النفي الشامل لهويتنا الحضارية المخصوصة التي يقوم وجودنا عليها وعلى احتمالات تطورها الذاتي في سياق الحياة الإنسانية. ويبدو أن هذا هو ما يراه السيد بيريس شرطاً حتمياً لنجاح فرص الرساميل في الحركة الحرة عبر الحدود المفتوحة، أي داخل كل تكويناتنا الاجتماعية/ السياسية/ الثقافية الراهنة.

وكي يقنعنا السيد بيريس بهذا كله دون إحراج فهو يعلن لنا بنبرته الوادعة: (ما يصلح لبقية العالم يصلح لإسرائيل والعالم العربي) ص ٣٨- وبالطبع، كان الأجدر به أن يكون أكثر انسجاماً مع نفسه ومع منطق تبشيره فيقول: إن ما يصلح لكم كعرب مصادراً صهيونياً وإمبريالياً، وإن لم تقبلوا فإن كل عناصر القوة التي نملكها نحن وحلفاؤنا كقبيلة بإرغامكم على القبول.

والواقع، إن (ما يصلح للعالم)، أو ما أرغمت غالبية شعوب العالم على القبول بأنه يصلح لها، إنما كان يأتيها في صيغة غزو من الخارج، أما نحن العرب فيأتينا ذلك الآن من الخارج، ومن الداخل بصورة أساسية.. فالمشروع الشرق أوسطي في صيغته البيريسية هو محاولة لتفكيكنا نهائياً من داخلنا كيما تتم استجابتنا لما هو خارجي دون أية معارضة، وهذه نقطة حاسمة أو نقطة اختلاف جوهرية لا مناص من وضعها في أساس المقارنة مع أي وضع مشابه في العالم!

إن للمستوطنين الغزاة في تاريخ المرحلة الرأسمالية كلها أسلوباً موحداً في التعامل مع ضحاياهم. فغزاه أميركا الأوائل كانوا يقدمون للهنود الحمر البسطاء

كثيراً من الخرز الملون التافه كي ينعموا بكرم ضيافتهم الأصيل، وعندما تحين لهم الفرصة المناسبة يبيدونهم ذبحاً وتقتيلاً. والسيد بيريس، المتشبع بتعاليم صهيونيته (ومهامه التبشيرية الأولى) خلال تجربة جيله الاشكنازي سابقة الذكر، لا يستطيع أن يخرج عن أسلوب الغزاة الموصوف أعلاه. إنه هو الآخر يحاول أن يقدم لنا (خرزه التافه) - رغم علمه أننا لسنا الهنود الحمر - فيما هو يحاول أن يدوّخنا "برقصه الثعلبي" تحت شجر الكلام المخاتل عن رؤاه التحديثية. فلنلخص كل ما عرضنا له حتى الآن من مقدمات تقديم ذلك "الخرز" لنا:

حسب الجنرال، الناس في منطقة الشرق الأوسط غرقوا في اليأس والإحباط لأنهم حاولوا الصراع ضد تجربة جيله الاشكنازي ونتائجها.. وهذا الصراع حمل الزعماء (على تجاهل قدرات بلادهم التتموية، كما تجاهلوا مستوى المعيشة ورخاء الشعوب) ص ٣٦ - إن الأمر إذأ - حسب هذا المنطق - هو أمر "غباء شعوب، وأمر انتهازية زعماء مفسدين!" ولا صلة للنهب الإمبريالي التدميري بشيء من ذلك كله!.. والدليل هو أن الجيل الاشكنازي الخزري الفاتح "حارب الاستعمار!" هنا في هذا "العالم الجديد!!" وانتزع استقلاله من ذلك الاستعمار - أي نعم!! - وأقام (دولة إسرائيل الحديثة!) التي أكملت "قصة الأجداد وقضيتهم!" وجاء معها بالعلم والتكنولوجيا والرفاه.. إلى آخره، وذلك بعد مرحلة انقطاع سادتها الكوارث والزلازل والفيضانات وسفك الدماء، ليس غير!.. إلى آخر المعزوفة الصهيونية المعروفة. وهكذا، فإن بؤس الناس - أي العرب - ويأسهم المحبط هو محصلة "غباؤهم" في التعامل مع (إسرائيل الطيبة والجيل الخزري الاشكنازي المختار!) ومحصلة فساد زعمائهم الذين لا يريدون إلا كراسيهم تحت ستار كثيف من الشعارات المضادة لهذه الـ(إسرائيل) العجيبة!

إن هذه المقدمة الفهلوية ترمي إلى إعدادنا لتقبل تبشيرات الجنرال بعصر رفاهه الصهيوني/ الإمبريالي المشترك في ما يسمى النظام العالمي الجديد. وهنا يتوجب علينا نسيان ما اصطنعته القوى الإمبريالية من "أدوات" حاكمة في كثير من أقطار الشرق الأوسط، باعتبارها الأدوات الخادمة/ الحاكمة في أمر تدبير مسيرة الحياة الذاتية العامة للمنطقة بما يخدم مصالح تلك القوى في نهاية المطاف.

وهذه الفهلوية في التبشير من قبل السيد بريس- بكل ما فيها من تزوير ودجل معرفي وسياسي- يسوقها حضرته في خطاب طنان مطنطن لغاية تحريض الشعوب- والعرب خصوصاً- على رؤية ما يريد لها أن تراه.. ليس غير. وهو إذ يعلن برنامجه لاحقاً فإنما يكون بذاك الخطاب قد هياها للتكاتف مع (دولته الطيبة جداً جداً!) من أجل استثمار ثروات المنطقة بإشرافها. وسنرى قريباً ما يعد به فعلاً هذه الشعوب (المصابة باليأس والإحباط!) بعد إعادة تأهيلها الموصوفة سابقاً للعمل في خدمة الوليمة الموعودة- أو المائدة- التي ترجوها الإمبريالية الصهيونية/ الأمريكية وتوابعها من خطط الجنرال لاستثمار شرقنا العربي واعتصاره كلياً واستنزافه!

وإذا شئنا استباق الأمور قليلاً، لحاجة مجادلتنا مع الجنرال إلى ذلك، فإنه يمكن لنا القول:

إن العرب سيحصلون من فتات الوليمة على ما يكفي لسد رمقهم، ولجعلهم قادرين على الاستمرار في خدمة المائدة الإمبريالية الكبرى الموعودة. وبعد تمام استنزاف ثروات المنطقة يكون لكل حادث حديث، وفقاً لما سيكون من تغييرات وما

سيحدث من مستجدات: محلية وإقليمية وعالمية!

وليكن الجميع حذرين!.. فمن يبارك ما هو مطلوب في برنامج استثمار الـ(٦٠%) من المصادر النفطية العالمية.. ومن يدخل كتابع في السوق الهائلة المحتملة.. ويساعد على تأمين فرص الرساميل التي لا حدود لها في المنطقة) فإنه سيظفر بالخرز الملون، وبشرف الخدمة حول المائدة الكبرى المرتقبة!.. أما أولئك المترددون، ومن يظهرون أقل الرفض للتعاون فإنهم "إرهابيون".. وخطرون على السلام العالمي.. والتتمة معروفة!

ذلك هو (التحديث)، وأولئك من هم معه ومن هم ضده حسب منطق الجنرال. فماذا إذا تعني "العصرنة" تبعاً لذلك وتأسيساً عليه؟! ثم كيف ترتبط بها مسألة الديمقراطية انطلاقاً من كل ما سبق!؟

ببساطة، تتضمن العصرنة - حسب منطق بيريس - جانبين رئيسيين متعلقين جذرياً بصيغة التحديث التي سبق شرحها. وكل من هذين الجانبين يتكامل مع الآخر تكاملاً ديناميكياً لتكون محصلتهما نوعاً من الصيغة العملية الإجرائية لنفي واجتثاث أسس الهوية الحضارية العربية أولاً بأول، وبقيّة الهويات القومية لأعداد من الشعوب الإسلامية الأخرى لاحقاً.

ويتلخص الجانب الأول هنا بفكرة بيريس عن الدولة العصرية باعتبارها مجموع هرم مؤسساتي يتحرك وفقاً لمجموع من القوانين الناظمة.. على أن يكون "الكل" مشروط الفعالية بوظائفه في خدمة حركة الرساميل الشايلوكية/ الأميركية

خصوصاً عبر الحدود المفتوحة! أي "صورة مُغرَّبة" من صور الدولة الغربية مع تبعية كاملة مُعلنة! أما الجانب الثاني فيتلخص في إقامة (المشروعات التكنولوجية) والمؤسسات المالية والمصرفية الموازية.. في نطاق الاشتراطات الوظيفية السابقة ذاتها.

وعلى هذا وذاك تكون الديمقراطية المعنية في مشروع السيد بيريس هي (حرية!) الجميع في تقبل اغترابهم النهائي داخل تلك الاشتراطات الوظيفية ومستجراتها العامة التي تلخصها عبارة (الفتح والثقافة الغربية)! والسيد بيريس، إذ يخاطبنا بطريقته التمويهية الماكرة، يعرف جيداً أن المجموع الشعبي يجاهد فعلاً، منذ أكثر من قرن، من أجل التحديث والعصرنة والديمقراطية وسائر مستجراتها ومتطلباتها.. ولكن: على أسس أخرى متناقضة جزئياً مع أطروحات الصهيونية والإمبريالية وغاياتهما، أي مع أطروحات بيريس في برنامج صهيونيته حسبما قدم لنا صياغته!.

وإذا كنا لسنا في صدد تحديد تلك "الأسس الأخرى" وبسطها هنا، فإننا نستطيع الجزم بأن (أجواء اليأس والإحباط) التي يتحدث عنها الجنرال، إنما جرى ترتيبها بكثافة في هذه المنطقة، منذ أيام زميله الصهيوني المعروف كيسنجر في الخارجية الأميركية، كطريقة في الإعداد السيكولوجي لكل شعوب الشرق الأوسط كيما تتقبل - أو تصبح جاهزة لتقبل - كل ما يجري الآن من خطوات على طريق تحقيق مشروع بيريس الذي سبق أن سميناه (الحلقة الوسطى) من برنامج الهيمنة الصهيونية على العالم: حلقة إنجاز الإمبراطورية العسكرية والاقتصادية الصهيونية في هذه المنطقة الذي سنظل ندعي أنها "قلب العالم" فعلاً.

أفليس كل شيء في أطروحات بريس يريد أن يمسك بنا هادئين صامتين على مفترق الجحيم القادم، بعد أن استغرقت تهيئتنا الإجمالية لذلك أكثر من قرن؟!

إننا إذ نترك الجواب معلقاً، نظراً لشدة وضوحه عند القارئ، لا يسعنا إلا أن ننظر الآن في قضية قد تكون ذات أهمية بالغة لمن يهمله الأمر من سائر الحكومات والحكام العرب، وسواهم من حكام المسلمين أيضاً.

إن من المعروف، وفقاً لقوانين علمي الاجتماع والتاريخ، أن كل تجديد في هيكلية وتأهيل البنى التحتية الاجتماعية/الاقتصادية/الثقافية - طبقاً لاشتراطاتٍ وظيفية جديدة - يستلزم بالضرورة تجديداً موازياً في مجموع مؤسسات البنية الفوقية التي سنلخصها هنا - تجاوزاً - بكلمة "الدولة" .. ويستلزم بالتالي تغيير أدواتها: أفراداً ونظماً، بما ينسجم مع المقتضيات الوظيفية الاستراتيجية الجديدة، ومشروعات صانعيها.

والسؤال الذي يفرض علينا نفسه هنا بقوة قوية هو:

أليست مختلف الحكومات في المنطقة موضوعة هي الأخرى - مثلها مثل شعوبها - على مفترق الجحيم في إطار ما هو مطلوب صهيونياً وإمبريالياً.. وفي القريب العاجل؟!

سؤال يخص جوابه أهل الحكم في المنطقة بالطبع، ولهذا فإننا نقول ببساطة: إنه - أي الجواب - لا يعيننا بصورة مباشرة كمجادلين لتصورات خصم في غاية

الدهاء.. جدالاً على المستوى المعرفي والإيديولوجي النظري، لا أكثر ولا أقل!

ثمة ملاحظة أخيرة قد لا تكون داخلية في صميم معالجتنا لكتاب السيد بيريس، ولكنها عميقة الدلالة في هذا السياق إذ هي تكشف عن حقيقة رغبات الصهاينة بما يسمونه (السلام!) مثلما تكشف عن مدى (حيادية!) أميركا في موقفها مما تسميه (أطراف النزاع في الشرق الأوسط). وهذه الملاحظة هي معلومات عن حجوم إمدادات السلاح "لإسرائيل" ونوعيته.. وما إلى ذلك. فقد أوردت مجلة الكفاح العربي البيروتية في العدد ٨٥١ - تاريخ ١١/٢١/١٩٩٤ ما يلي: تبلغ الميزانية العسكرية الإسرائيلية للعام ١٩٩٥ مبلغ (٨,٣) مليار دولار أي بزيادة /٦٠٠/ مليون دولار من عام ١٩٩٤، مثلما حصلت على أسلحة أميركية حديثة (٥٠ طائرة F16 و٤٠٠ عربة نقل مدرعة وعدد من صواريخ باتريوت) بقيمة ٣ مليار دولار كهدية! وفوق ذلك أوصلت على ٢٠ مقاتلة عالية الحداثة من طراز F15 ووُعدت بتزويدها بالسوبر كومبيوتر لمساعدتها في إنجاز برنامجها عن الصواريخ بعيدة المدى (١٥٠٠ كم).

ومن جهة أخرى نقلت إذاعة لندن بتاريخ ١١/٢١/١٩٩٤ عن السيدة ريم خلف وزيرة التجارة الأردنية أنها أُنذرت المنتجين الأردنيين بحتمية الخسائر التي ستلحق بهم في شروط التنافس الجديدة (هكذا!!!) مع المنتجين الإسرائيليين الذين يصدرون منتجاتهم بمواصفات عالمية عالية(!!!).

فليقارن القارئ بما سبق أن أوردناه وليتأمل كم هو ضيق وصعب وقصير
مفترق الجحيم هذا الذي يريد الصهاينة حشرنا فيه تحت شعارات مُضِلَّةٍ عن
(سلام ورفاه) زائغين!!

□□□

المحتويات

٥	تنويه لا بد منه
١٧	مدخل
٢٤	الفصل الأول عن مسرح رقص الشيطان
١١٨	الفصل الثاني - مقاطع من "هديل" الذئب-
١٤٦	الفصل الثالث - مفترق الجحيم -